جامعـــــة بنغـازي
كليــة الاقتصـــاد
الدراسات العليـــا

أثر لجـــان المراجعـــة على كفاءة وفاعليـــة المراجعـــة وجـــودة المعلومات بالتقاريـــر الماليـــة

" دراسة تطبيقية على الإدارات العامة بالمصارف التجارية الليبية "

إعـــداد الطالب

سليمان بالحســـن محمـــد حمد

بكالوريوس محاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (1996)

إشراف

أ . د. مصطفى بكار محمود

أستاذ بقسم المحاسبة ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي

أُعدت هذه الدراسة كأحد متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية (الماجستير) بقسم المحاسبة بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

1433هـ - 2012 م

الإهـــداء

إلى روح والدي طيب الله ثراه ، وتغمده بواسع رحمته وأدخله فسيح جناته

إلى والدتي : أطال الله عمرها ومتعها بوافر الصحة

*****

إلى من شجعوني على مواصلة دراستي .. أفراد أسرتي

*****

إلى كل من علمني حرفاً وأسدى إلى بالنصح والتوجيه ... أساتذتي الأفاضل

*****

إليهم جميعاً أُهدي هذا الجهد المتواضع

الباحث ،،

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ .. **رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنعَمْتَ عَلَيَّ وعَلَىَ وَالِدَيَّ وَ أَنْ أَعْمَلَ صَلِحاً تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَالِحِينَ** ﴾ من الآية (19) من سورة النمل

الحمد لله على إحسانه والشكر له على توفيقه وامتنانه ، حمداً طيباً مباركاً فيه يليق بجلال وجهه وبعظيم سلطانه ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ،،،

بدايةً يطيب لي في هذا المقام أن أرد الفضل إلى أهله ، وأن أعبر عن جزيل شكري وعظيم أمتناني إلى الأيادي البيضاء التي كان لها الفضل بعد الله سبحانه لإتمام هذه الدراسة والوصول إلى هذه المرحلة ، فهم كُثر ولا يتسع المقام لذكرهم جميعاً ولكنني أخص منهم بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور: **مصطفى بكار محمود** ، أشكره شكراً جزيلاً على قبوله الإشراف على هذه الدراسة ، وعلى سعة صدره ودماثة أخلاقه .

كما أن الشكر موصولٌ ومجزولٌ إلى الأستاذ الفاضل الدكتور : **مصطفى محمد صالح** بصفته ممتحناً داخلياً ، والأستاذ الفاضل الدكتور : **فتحي رمضان الماقوري** بصفته ممتحناً خارجياً ، أشكرهم على ملاحظاتهم وتوجيهاتهم الهامة التي ساهمت في تنقيح هذه الدراسة وإظهارها بالصورة العلمية اللائقة .

كما لا يفوتني أن أسجل أسمى آيات التقدير والعرفان إلى كافة أعضاء هيئة التدريس والعاملين بمكتبة الدراسات العليا بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي ، ومكتبة أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي ، ومكتبة مركز البحوث الاقتصادية – بنغازي ، على كل ما قدموه لي طول فترة الدراسة .

وأخيراً أتقدم بفائق الشكر والتقدير للاساتذة الأفاضل : **إبراهيم مسعود الفرجاني** أستاذ بكلية الاقتصاد – جامعة بنغازي ، والاستاذ : **محمد الفيتوري** مدير مصرف الجمهورية الرئيسي بطرابلس على مساعدتهم في توزيع صحائف الاستبيان ، والاستاذ / **عادل الفرجاني** الذي قام بإجراء الاختبارات الإحصائية لتحليل البيانات .

جزى الله الجميع عني خيراً وبارك الله فيهم .

الباحث ،،،

الفهــرس

الرقم	الموضــوعات	الصفحــة
-	الإهداء	أ
-	شكر وتقدير.....	ب
-	الفهرس	ج
-	فهرس الجداول	ز
-	فهرس الأشكال	ح
-	ملخص الدراسة	ط
	الفصل الأول **الإطار العام للدراســة**	
1-1	مقدمة :	1
2-1	مشكلة الدراسة :	2
3-1	أهداف الدراسة :	6
4-1	أهمية الدراسة :	6
5-1	منهجية الدراسة :	6
6-1	فرضيات الدراسة :	7
7-1	مجتمع الدراسة :	8
8-1	حدود ونطاق الدراسة :	8
9-1	الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانات :	8
	الفصل الثاني **دور لجان المراجعة لدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية**	
1-2	**جهاز المصارف في ليبيا وتطوره :**	9

1-1-2	أنواع المصارف :	9
2-1-2	وسائل الإشراف والرقابة على المصارف التجارية :	11
2-2	**لجـــان المراجعـــة :**	12
1-2-2	مفهوم لجان المراجعة وأهدافها :	12
2-2-2	الفرق بين لجنة المراجعة وهيئة المراقبة :	13
3-2-2	نشأة لجان المراجعة وتطورها في بعض الدول :	14
4-2-2	أهداف ومهام لجان المراجعة :	18
5-2-2	قواعد تكوين لجان المراجعة :	19
3-2	**أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية**	**23**
1-3-2	مفهوم المراجعة الداخلية :	23
2-3-2	أنواع المراجعة الداخلية :	25
3-3-2	أهمية المراجعة الداخلية :	25
4-3-2	أهداف المراجعة الداخلية ونطاق عملها :	27
5-3-2	مفهومي الكفاءة والفاعلية :	28
6-3-2	مهام لجان المراجعة وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية :	29
1-6-3-2	دعم استقلال المراجعين الداخليين :	29
2-6-3-2	التحقق من جودة الأداء المهني للمراجعين الداخليين :	31
3-6-3-2	الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية :	32
	الفصل الثالث	
	أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية	
1-3	**أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية**	**35**
1-1-3	مفهوم المراجعة الخارجية :	35

2-1-3	أهداف المراجعة الخارجية :	35
3-1-3	مهام لجان المراجعة وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية :	36
1-3-1-3	دعم استقلالية المراجع الخارجي :	37
2-3-1-3	العوامل التي قد تؤثر سلباً على استقلالية المراجع الخارجي :	37
3-3-1-3	مهام لجان المراجعة والتي تؤثر على استقلالية المراجع الخارجي :	39
4-3-1-3	التحقق من جودة الأداء المهني للمراجع الخارجي :	40
5-3-1-3	مُحددات العناية المهنية الواجبة للمراجع الخارجي وأثرها على جودة أدائه : ..	40
6-3-1-3	مهام لجان المراجعة التي تؤثر على جودة أداء المراجع الخارجي :	41
2-3	**أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية**	**42**
1-2-3	مفهوم المعلومات المالية :	42
2-2-3	مستخدموا المعلومات المالية :	42
3-2-3	الخصائص النوعية للمعلومات المالية الجيدة :	43
4-2-3	مهام لجان المراجعة التي تؤثر على جودة المعلومات المالية :	46
3-3	**مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة**	**48**
4-3	**تكوين الإطار النظري للدراسة وصياغة الفرضيات**	**61**
1-4-3	الإطار النظري الأول " كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " :	61
2-4-3	فرضيات الدراسة التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية :	64
3-4-3	الإطار النظري الثاني " كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " :	64
4-4-3	فرضيات الدراسة التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية :	67

5-4-3	الإطار النظري الثالث " جودة المعلومات بالتقارير المالية " :	67
6-4-3	فرضيات الدراسة التي تتعلق بجودة المعلومات بالتقارير المالية :	70
	الفصل الرابع	
	مجتمع الدراسة ووسيلة جمع البيانات وطرق تحليلها واستخلاص النتائج	
1-4	مجتمع الدراسة :	71
2-4	عينة الدراسة :	71
3-4	وسيلة جمع البيانات :	73
1-3-4	تصميم استمارة الاستبيان :	73
2-3-4	أجزاء استمارة الاستبيان :	74
3-3-4	توزيع استمارة الاستبيان :	74
4-4	الاختبارات الاحصائية المستخدمة :	75
1-4-4	تحليل الثبات :	75
2-4-4	اختبار التوزيع الطبيعي :	76
3-4-4	اختبارات الإحصاء الوصفي للبيانات العامة للمستجيبين :	76
4-4-4	اختبارات الإحصاء الوصفي (كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية):	80
5-3-4	اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية):	80
6-3-4	اختبارات الإحصاء الوصفي (كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية):	81
7-3-4	اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية):	81
8-3-4	اختبارات الإحصاء الوصفي (جودة المعلومات بالتقارير المالية) :	84

9-3-4	اختبارات الإحصاء الاستنتاجي (جودة المعلومات بالتقارير المالية) :	84
5-4	اختبار فرضيات الدراسة :	87
1-5-4	اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية : ...	87
2-5-4	اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية : ..	88
3-5-4	اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بجودة المعلومات بالتقارير المالية : ..	89
6-4	النتائج والتوصيات :	91
1-6-4	النتائج :	91
2-6-4	التوصيات :	92
-	المراجع :	93
-	الملاحق (استمارة الاستبيان) :	103
-	ملخص للدراسة باللغة الإنجليزية :	116

فهـرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحـــة
1-4	مجتمع وعينة الدراسة : الإدارات العليا والتنفيذية بالمصارف التجارية الليبية	72
2-4	مجتمع وعينة الدراسة : المراجعون والأكاديميون :	73
3-4	تصنيف إجابات المبحوثين حول أثر مهام لجان المراجعة :	74
4-4	توزيع استمارات الاستبيان ونسبة الاستجابة :	75
5-4	التحليل الوصفي للبيانات العامة للمستجيبين :	79
6-4	الاختبارات الاحصائية للبيانات التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية	82
7-4	الاختبارات الاحصائية للبيانات التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية	83
8-4	الاختبارات الاحصائية للبيانات التي تتعلق بجودة المعلومات بالتقارير المالية	85
9-4	اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بزيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية	88
10-4	اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بزيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية	89
11-4	اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بزيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية	90

فهـرس الأشكال

الرقم	عنوان الشكـــــل	الصفحـــة
1-2	سلطات لجان المراجعة :	22
2-2	العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية والمستويات الإدارية :	30
1-3	الإطار النظري الأول : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي تؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية كمتغير تابع .	63
2-3	الإطار النظري الثاني : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي تؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارحية كمتغير تابع .	66
3-3	الإطار النظري الثالث : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي تؤثر على زيادة جودة المعلومات المالية بالتقارير المالية كمتغير تابع .	69

ملخص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية .

ولتحقيق هذا الهدف إتبع الباحث المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة والذي يعتمد على الاستنباط والاستقراء والتجريب وذلك لاختبار أدبيات الدراسة وتكوين إطاراها النظري وصياغة فرضياتها ، حيث أن هذا المنهج اتبعه مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة في معظم الدراسات التي أجراها المجلس منذ إنشائه سنة 1973 م .

وقد تم تجميع البيانات من عينة الدراسة ، وتتألف من الفئات التالية : (رؤساء مجالس الإدارة بالمصارف التجارية الليبية ؛ المدراء العامين بالمصارف التجارية الليبية ؛ مدراء إدارات المراجعة بالمصارف التجارية الليبية ؛ مفتشو إدارة الرقابـــــــة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركـــزي ؛ المراجعون العاملون بجهـــاز المراجعـــــة الماليـــــــــــــــة (سابقاً) ؛ المراجعون الخارجيون العاملون لحسابهم الخاص والمسجلين بمصرف ليبيا المركزي لمراجعة المصارف التجارية الليبية ؛ الأكاديميون " أعضاء هيئة التدريس " بكلية الاقتصاد بجامعة بنغازي بديلاً عن المحللين الماليين) . وقد تم توزيع (179) استمارة استبيان ، وتم الحصول على (173) استمارة ووجد أن (169) منها صالحة للتحليل ، أي بنسبة استرداد بلغت 94.5% . ولغرض تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، حيث تم إجراء بعض اختبارات الإحصاء الوصفي وذلك لمعرفة الاتجاهات العامة لإجابات المستجيبين . كما تم استخدام بعض اختبارات الاحصاء الاستنتاجي لبيان وجود أو عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات المجموعات المختلفة من المستجيبين ، وتحديد أي المجموعات تختلف عن المجموعات الأخرى ، بالإضافة إلى اختبارات الفرضيات .

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثيراً ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 للجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية ، حيث جاءت هذه النتيجة الرئيسية من خلال مجموعة من النتائج الفرعية والمتمثلة في وجود تأثير لمهام لجان المراجعة على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية . و أعطت هذه النتيجة دليلاً عملياً يؤيد أدبيات الدراسة .

كما تضمنت هذه الدراسة مجموعة من التوصيات ، من أهمها أنه على الرغم من أن هذه الدراسة اعتمدت على أراء عينة محدودة من فئات مجتمع الدارسة وبالتالي قد لا تعبر عن أراء كافة مجتمع الدارسة ، كما أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى بيان خصائص لجان مراجعة وأثرها على كفاءة وفاعلية تلك اللجان أو على المراجعة

الداخلية والخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية ، لذا فإن الباحث يوصي بإجراء دراسات لتغطية هذه الجوانب ، وعلى الرغم من أن مصرف ليبيا المركزي قد أصدر كتيب إرشادي حول الحكم المؤسسي سنة 2005 م ودليل الحوكمة سنة 2010 م ، وطالب المصارف التجارية الليبية بضرورة تفعيل نظم ووسائل الرقابة ، إلا أن الأحداث التي مرت بها ليبيا خلال الفترة الماضية حالت دون ذلك ، حيث تم تشكيل لجان تسييرية للمصارف التجارية ، لذا يوصي الباحث بتفعيل لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية نظراً لأهميتها في الرقابة على هذا القطاع الحيوي .

الفصل الأول
الإطار العام للدراسة

يتناول هذا الفصل مشكلة الدراسة ويبين أهدافها وأهميتها وفرضياتها ومنهجيتها، كما يبين مجتمع الدراسة وحدودها ونطاقها ، والطرق الإحصائية لتحليل بياناتها .

1- 1 مقدمـــــــة :

أدت التغيرات والتطورات المستمرة في بيئة الأعمال والمتمثلة في سرعة انتقال الأموال وزيادة حجم الشركات وتعقد عملياتها إلى انفصال الملكية عن الإدارة ، حيث أصبحت الإدارة تسيطر على تلك الشركات ، وتتحكم في حجم ونوعية المعلومات المالية المنشورة مع تقلص دور حملة الأسهم ، وقد أدى هذا الأمر أدى إلى اتباع سياسات محاسبية معينة لتعديل صافي الدخل والحد من تقلباته من سنة إلى أخرى ، وإظهار المركز المالي للشركة بصورة أفضل من الواقع الفعلي بهدف تضليل المستثمرين الحاليين والمرتقبين حماية لمصالحها . ويعتبر هذا الأمر من أهم الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حالات الفشل والانهيارات والفضائح المالية للعديد من الشركات (القاضي ودحدوح ، 1999 ؛ المطيري ، 2004) .

ولا شك أن جودة المعلومات المحاسبية تلعب دوراً أساسياً في توجيه قرارات الاستثمار وفي تقليل الأخطار الناتجة عن حالات عدم التأكد (بن غربية ، 1990) ، ولذلك سعت كافة الأطراف المشاركة وكل من له علاقة بمهنتي المحاسبة والمراجعة سواء منظريها أو منظميها إلى إجراء دراسات بهدف إيجاد آليات ووسائل تساعد مجالس إدارات تلك الشركات على الوفاء بمسئولياتهم ، وتعتبر لجان المراجعة من أهم تلك الوسائل التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور الوسائل الرقابية ، وإضفاء الثقة في المعلومات المالية المستخدمة في اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة .

وقد قامت بعض الهيئات والتنظيمات العلمية والمهنية بإصدار مجموعة من النشرات والتوصيات المتعلقة بدور لجان المراجعة ، حيث أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين سنة 1967 جميع الشركات المساهمة بضرورة تشكيل لجان مراجعة تتكون من أعضاء مجلس إدارة غير تنفيذيين ، وفي سنة 1985 أصدر مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة نشرة بشأن تشكيل لجان المراجعة وعلاقتها بإدارة المراجعة الداخلية (مصلي ، 2004) . كما أصدر مجلس معايير المراجعة المنبثق عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تسع نشرات في سنة 1988 بشأن أهمية لجان المراجعة (غالي ، 2003) . كما أصدرت هيئة تداول الأوراق المالية بالولايات المتحدة عدة نشرات بشأن تكوين لجان المراجعة لاكتشاف الغش والتلاعب في حسابات الشركات ، وقد زاد الاهتمام بهذه اللجان بعد حدوث انهيار شركتي إنرون للطاقة ، وورلد كوم للاتصالات في الولايات المتحدة مع بداية القرن الحالي ، حيث أصدر الكونجرس الأمريكي قانون جديد يعرف بـــ ساربنس أوكسلي 2002 والذي يهدف إلى إصلاح الممارسات المحاسبية وتفعيل دور لجان المراجعة كأداة رقابية . ونتيجة لذلك إزداد الاهتمام بتطبيق فكرة

لجان المراجعة في الشركات المساهمة وفقاً للشروط والمتطلبات الأساسية المستجدة من قِبل الأسواق المالية في العديد من الدول المتقدمة (غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان، 2005) . كما أنها حظيت باهتمام بالغ من قِبل الباحثين ، حيث أجريت العديد من الدراسات لبيان اهميتها والدور الذي يمكن أن تقوم به لمساعدة مجالس الإدارات على الوفاء بمسئولياتهم .

يتضمن الأدب المحاسبي العديد من التعريفات للجان المراجعة التي تعكس وجهات نظر مختلفة ومن بين تلك التعريفات :-

" لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة من أعضاء مجلس الإدارة وعضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة ، وتكون مسئولة على الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات " (الصبان وسليمان ،2006 ، 319) .

وتأسيساً على ذلك فإن لجنة المراجعة تساعد مجالس الإدارات على الوفاء بمسئولياتهم خصوصاً في المجالات المحاسبية والرقابية ، من خلال إشرافها على وظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية ، حيث تعمل على دعم استقلال المراجعين الداخليين وتتحقق من جودة أدائهم وصولاً إلى استلام تقارير المراجعة ومتابعة ما يرد فيها من ملاحظات وتوصيات (المطيري ، 2004) . كما تعمل هذه اللجان على التحقق من جودة أداء المراجع الخارجي وتُدعم استقلاله ، وذلك من خلال المساهمة في اختياره وتحديد قيمة أتعابه ، ودراسة نتائج المراجعة وما يرد فيها مـــن ملاحظـــات وتوصيات (الصبان وآخرون ، 1996) . كما تقوم هذه اللجان بممارسة مهام أخرى لتحسين جودة المعلومات المالية ، ومن أهمها الأشراف على إعداد التقارير المالية ومراجعة السياسات المحاسبية وتقييم التقديرات المحاسبية بالإضافة إلى تقييم إمكانية حدوث تلاعب عند إعداد ومراجعة التقارير المالية (غالي ، 2003) .

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن لجان المراجعة قد أصبحت من أهم الوسائل والآليات التي تساعد في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات ، وما سيترتب عليه من زيادة شفافية وجودة المعلومات المالية خدمةً لمستخدميها . كما أن تكوين تلك اللجان يعد خطوة هامة أوجبتها الضرورة لمحاربة الفساد وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لأي دولة متقدمة أو نامية ، وقد تبنت ليبيا منذ بداية التسعينات من القرن الماضي مجموعة من السياسات لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص ، كما بداء الاهتمام بتطبيق فكرة لجان المراجعة في بعض قطاعات الأعمال من أبرزها قطاع المصارف .

1- 2 مشكلـــة الدراســـة :

بداء الاهتمام بتفعيل دور لجان المراجعة عقب أزمة الكساد العالمي التي حدثت مع بداية الثلاثينات من القرن الماضي ، وقد تميزت تلك الفترة بسيطرة الإدارة وتأثيرها على المحاسبين والمراجعين الداخليين ، وضعف استقلال المراجع الخارجي وتزايد مسئولياته تجاه طرف ثالث ، وقد تم إنشاء هيئة تداول

الأوراق المالية في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1938 ، لتقوم بالرقابة على كل ما يتعلق بتداول الأوراق المالية ، ومن بينها المعلومات المالية التي يتم الإفصاح عنها بهدف حماية المستثمرين من أخطاء وتلاعب إدارات الشركات ، وأُثير في ذلك الوقت الحاجة إلى دعم استقلال المراجعين وزيادة جودة المعلومات (السقا وأبو الخير ، 2002) .

ونتيجة للانتقادات التي تعرضت لها مهنة المحاسبة والمراجعة منذ حدوث تلك الأزمة ، فقد قامت الهيئات العملية والمهنية في العديد في الدول المتقدمة بتقديم توصيات بشأن تكوين لجان المراجعة ، إلا أن ذلك الاهتمام قد زاد بعد حدوث مشاكل و انهيارات مالية في الشركات الكبرى في تلك الدول مع بداية القرن الحادي والعشرون (غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ونظراً لأهمية دور المعلومات المالية في تنفيذ خطط تنمية ناجحة (فوكله وآخرون ، 2005) ، فقد احتلت قضية الإصلاح الاقتصادي مكاناً بارزاً في سياسات كثير من الدول النامية باعتبارها قضية مُلحَّة أملتها الضرورة لرفع كفاءة استخدام الموارد المتاحة من خلال تصحيح مسار التنمية والتي كانت حصيلتها متواضعة في أغلب الأحيان مقارنة بحجم الاستثمارات الموظفة (الأرباح ، 1995) . وقد شهدت مُعظم تلك الدول في الآونة الأخيرة تطورات اقتصادية تمثلت في الاتجاه نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وإنشاء أسواق للأوراق المالية ، واتخذت العديد من الخطوات بهدف محاربة الفساد الإداري والمالي . كما أظهرت العديد من الدراسات التي أجريت في بعض الدول العربية أن هناك حاجة في الوقت الحالي لتكوين لجان المراجعة في الشركات المساهمة ، وأن خصائص ومهام هذه اللجان يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة ، وتؤثر تأثيراً إيجابياً على جودة المعلومات المالية (المنيف والحميد ، 1998 ؛ السقا وأبوالخير ، 2002 ؛ الرحيلي ، 2005 ؛ سلطان ، 2005 ؛ الشامي ، 2006) .

أما على المستوى المحلي فقد مر الاقتصاد الليبي بعدة مراحل شهدت تطورات وتغيرات جذرية في هيكلية الاقتصاد ، حيث سعت الدولة خلال فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي إلى تحقيق نوع من العدالة الاجتماعية ومنع الاستغلال ، وصاحب ذلك سيطرة القطاع العام على الوحدات الاقتصادية ، حيث اتسمت العديد من تلك الوحدات بضعف الرقابة وتقييم الأداء علي الرغم من تعدد أنظمة وأجهزة الرقابة في (وعلي) هذه الوحدات (كاجيجي وبيت المال ، 2004) . وأدى احتكار جهاز المراجعة المالية (سابقاً) كجهاز عام لمراجعة هذه الوحدات إلى جمود دور القطاع الخاص (نقابة المحاسبين والمراجعين) . كما ساهمت الأشكال القانونية لهذه الشركات (الجمعية العمومية ممثلة في بعض موظفي اللجنة الشعبية المختصة) في غموض تفسير مفهوم القدرة على المساءلة ، ففي ظل هذا المفهوم يمكن للمراجعة أن تقوم بدورها في حماية المستثمرين من الغش والتلاعب والعرض المضلل للمعلومات المنشورة (عزوز ، 2005) ، كما أظهرت بعض تقارير جهاز التفتيش والرقابة الشعبية (سابقاً) خلال سنتي 2002 م و 2003 م أن هناك قصوراً في النواحي الرقابية بالمصارف التجارية العامة ، وتمثل ذلك في تكرار حدوث حالات الغش والتزوير والأخطاء وعدم كفاءة بعض الموظفين .

وفي السنوات الأخيرة حدثت تطورات وتغيرات جذرية تمثلت في إعادة هيكلة الاقتصاد الليبي بتوسيع قاعدة الملكية وإنشاء سوق للأوراق المالية (قرار اللجنة الشعبية العامة سابقاً رقم 134 لسنة 2006) ، وإصدار بعض التشريعات بهدف خلق مناخ مناسب لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية ، ومكافحة الفساد والغش وغسيل الأموال ، ومن أهم تلك التشريعات قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 .

وعلى الرغم من أن مفهوم لجان المراجعة ليس جديداً ، إلا أنها تعتبر ظاهرة حديثة في بيئة الرقابة والمراجعة في ليبيا ، ولتحديد مشكلة الدراسة وبيان أهميتها ، سيتم استعراض بعض الدراسات التي تناولت تطبيق فكرة لجان المراجعة في بعض قطاعات الأعمال ، وكذلك بعض الدارسات الأخرى التي تناولت المشاكل المتعلقة بضعف وسائل الرقابة بقطاع المصارف في ليبيا :-

1- **دراسة موسى ،(1992)** : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى استقلال المراجع الخارجي في ليبيا ومدى تأثير مجموعة من العوامل على استقلاله ، وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم توفر مقومات الاستقلالية للمراجع الخارجي في ليبيا .

2- **دراسة غفير ،(1995)** : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى توفر مقومات المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية ، وبينت نتائج هذه الدراسة عدم توفر مُعظم المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية في أغلب تلك المصارف ، وانحصار دورها في التقرير عن أنشطة المصرف .

3- **دراسة مصلي ، (2004)** : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الحاجة إلى تطبيق فكرة لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية ، ودراسة دور هذه اللجان في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية . وتوصلت الدراسة إلى وجود حاجة لتطبيق فكرة لجان المراجعة في هذه الشركات .

4- **دراسة الأسيود ،(2005)** : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى الحاجة لتطبيق فكرة لجان المراجعة في الشركات المساهمة الخاصة في مدينة بنغازي ، ودراسة وتحليل دور هذه اللجان في دعم كفاءة وفاعلية المراجع الخارجي . وقد توصلت الدراسة إلى أهمية تشكيل لجان المراجعة في تلك الشركات ، وأن هذه اللجان يمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجع الخارجي من خلال ممارسة بعض المهام لتدعيم استقلاله والتحقق من مستواه المهني .

5- **دراسة الكاديكي ، (2005)** : هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية الليبية لمواجهة غسيل الأموال ، وتوصلت الدراسة إلى عدم ملائمة إجراءات الرقابة الداخلية المتبعة في المصارف التجارية لمواجهة غسيل الأموال ، وكذلك وجود ضعف في نظام الضبط الداخلي .

6- **دراسة رزق الله ، (2007)** : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق المصارف التجارية لأساليب وإجراءات الرقابة الداخلية المناسبة لمنع الغش والأخطاء واكتشافها . وتوصلت الدراسة أن المصارف التجارية الليبية تقوم بتطبيق أساليب وإجراءات الرقابة الداخلية المناسبة لمنع الغش والأخطاء واكتشافها ، إلا أنها لم تتطرق لدراسة مدى فاعلية تلك الأساليب والإجراءات .

7- **دراسة غياض ، (2008)** : هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية بالشركات الصناعية الليبية (دراسة استكشافية) ، وقد أظهرت الدراسة مجموعة من النتائج أهمها أن هناك حاجة لتشكيل لجان مراجعة في تلك الشركات ، وأن هذه اللجان يمكن أن تقوم بدور فعَّال لمتابعة كافة الجوانب المالية والرقابية ، وتحسين جودة التقارير المالية .

8- **دراسة عبدالصالح ، (2010)** : هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية : دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه من أهم جوانب دور لجان المراجعة في تفعيل آليات حوكمة الشركات الإشراف على إعداد التقارير المالية ، والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية وتقييم الرقابة الداخلية ، والإشراف على عملية المراجعة الخارجية . كما أظهرت هذه الدراسة أن الاستقلالية والخبرة المالية والفنية من أهم الصفات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة لضمان تطبيق جيد وفعال لآليات حوكمة الشركات .

وحيث أن لجان المراجعة قد أنشئت في العديد الدول لموجهة قصوراً في النواحي الرقابية وما ترتب عليه من ضعف الثقة في مصداقية المعلومات المالية ، كما أن الدراسات السابقة قد أظهرت أهمية دور لجان المراجعة في بعض قطاعات الأعمال في ليبيا ، وأن هناك قصور في الأساليب والإجراءات الرقابية في المصارف التجارية الليبية ، وتماشياً مع التغيرات والتطورات ، والمتمثلة في اتخاذ العديد من الخطوات بهدف إصلاح الجهاز المصرفي ومن أهمها خصخصة بعض المصارف التجارية العامة ، وتشجيع المصارف التجارية الخاصة والعامة لتكوين لجان مراجعة (مصرف ليبيا المركزي ، 2005) ، والسماح بدخول الاستثمارات الأجنبية في هذا القطاع .

وإزاء هذا الوضع فإن مشكلة الدراسة تكمن في وجود قصور في كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية ، وحيث أن الدراسات السابقة لم تظهر أن هذه المشاكل قد تم تلافيها بعد تكوين تلك اللجان ، ولذا فإن هذه الدراسة ستتناول هذا الجانب من خلال الإجابة على السؤال التالي : " ما هو أثر تطبيق فكرة لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة[1] وجودة المعلومات [2] بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية ؟ " .

---

[1] الكفاءة : " تُمثل بصفة عامة تحقيق العلاقة المثلى بين عناصر المدخلات وعناصر المخرجات ، وتتحقق العلاقة باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات لتحقيق أكبر قدر من المخرجات "(الدهراوي وسرايا ، 2006 ، 163 :164) .

1- 3 أهــداف الدراســـــة :

تهدف هذه الدراسة إلى :-

1- التعرف على أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية ، وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية من خلال صياغة استنتاجات نظرية .

2- الحصول على دليل عملي من واقع البيئة المحلية من خلال استقصاء آراء عينة من المهنيين والأكاديميين الليبيين تؤيد الاستنتاجات النظرية للدراسة .

1- 4 أهميـــــة الدراســـــة :

تتمثل أهمية الدراسة فيما يلي :-

1- حداثة موضوع لجان المراجعة وندرة الدراسات السابقة التي تناولته في البيئة المحلية .

2- أهمية المصارف التجارية ووجود قصور في نظم ووسائل الرقابة الداخلية بها ، حيث أن انهيار المصارف سيؤثر على دائرة أكثر اتساعاً من أصحاب المصالح فضلاً عما يحدثه من آثار سيئة على الاقتصاد الوطني بأسره (جوناثان ، 2006) ، حيث أن انهيار القطاع المصرفي في دول جنوب شرق أسيا عام 1998 أحد أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة الاقتصادية (وهبي ، 2004) .

3- أهمية تطبيق فكرة لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية تماشياً مع المستجدات في البيئة المحلية والمتمثلة في الاتجاه نحو الخصخصة وتشجيع الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف ، ولإنجاح الجهود الرامية إلى تطويره بما يتلاءم مع متطلبات الرقابة الحديثة .

1- 5 منهجيـــة الدراســـــة :

لاختبار أدبيات الدراسة وتكوين إطاراها النظري وصياغة فرضياتها فقد اتبع الباحث المنهج العلمي الحديث في مجال المحاسبة والذي يعتمد على ثلاثة عناصر رئيسية هي الاستنباط والاستقراء والتجريب ، حيث يقف هذا المنهج وراء نجاح معظم الدراسات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة المالية بالولايات المتحدة الأمريكية منذ إنشائه سنة 1973 ، ووفقاً لهذا المنهج فقد تم اتباع الخطوات : -

---

أما الفاعلية : " تتمثل في مدى تحقيق المشروع لأهدافه وأدائه لأعماله وأنشطته بصورة جيدة ، أي أن الفاعلية تركز كمفهوم عن نوعية وجودة النتائج التي تتحقق من وراء استخدام الموارد بطريقة مثلى " (الدهراوي وسرايا ، 2006 ، 163 :164).

[2] حدد مجلس معايير المحاسبة المالية عناصر منفعة وجودة المعلومات المالية في عنصرين أساسين هما : الملاءمة والمصداقية ، حيث يعتمد تحقيق الملاءمة للمعلومات المالية على ثلاثة معايير هي التوقيت المناسب والقيمة الرقابية والقيمة التنبؤية ، بينما المصداقية تعتمد على خمسة معايير هي صدق التعبير ، الموضوعية ، إمكانية التحقق ، القابلية للمقارنة والثبات في التطبيق . بينما حددت لجنة معايير المحاسبة الدولية عناصر منفعة وجودة المعلومات المالية في أربعة عناصر أساسية هي القابلية للفهم ، والملاءمة ، والموضوعية ، والقابلية للمقارنة (بن غربية ، 2005 ؛ لطفي ، 2005 ج) .

1- مراجعة أدبيات الدراسة الخاصة بلجان المراجعة ودورها في دعم كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات في قطاعات الأعمال بصورة عامة .
2- الاعتماد على أدبيات الدراسة لتكوين إطارها النظري ، ويتمثل في تحديد المتغيرات المختلفة الخاصة بلجان المراجعة (مهام لجان المراجعة) وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات كمتغير تابع .
3- دراسة الإطار النظري في ضوء العوامل البيئية المختلفة التي تعمل في ظلها المصارف التجارية الليبية ومن ثم صياغة فرضيات الدراسة أو استنتاجاتها النظرية .
4- استخدام الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة من عينة الدراسة ، وذلك لاختبار الفرضيات ومن ثم صياغة النتائج (نتائج التحليلات الإحصائية) من خلال إجراء بعض اختبارات الاحصاء الوصفي والاستنتاجي .
5- مقارنة الاستنتاجات العملية للدراسة بالاستنتاجات النظرية ، في حال تطابق الاستنتاجات العملية والنظرية ، فإن الباحث يكون قد أضاف دليلاً عملياً يؤيد أدبيات الدراسة في نطاق البيئة المحلية . أما في حال وجود اختلاف فسيحاول الباحث تقديم الأسباب التي تقف وراء ذلك من وجهة نظره .

6-1 فرضيات الدراســة :

تتمثل الفرضيات الرئيسية للدراسة في الآتي[3] :-

الفرضية الرئيسية الأولى : " إن قيام لجان المراجعة بدعم الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

الفرضية الرئيسية الثانية : " إن قيام لجان المراجعة بدعم الاستقلال الموضوعي للمراجعين الداخليين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

الفرضية الرئيسية الثالثة : " إن قيام لجان المراجعة بالتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

الفرضية الرئيسية الرابعة : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

الفرضية الرئيسية الخامسة : " إن قيام لجان المراجعة بدعم استقلال المراجعين الخارجيين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " .

الفرضية الرئيسية السادسة : " إن قيام لجان المراجعة بالتحقق المستوى من المهني للمراجعين الخارجيين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " .

[3] تم استنباط الفرضيات الرئيسية بعد مراجعة أدبيات الدراسة وتكوين إطارها النظري بالفصل الثالث (أنظر الصفحات 61 إلى 71) .

الفرضية الرئيسية السابعة : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على وضع وتنفيذ برنامج المراجعة الخارجية سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " .

الفرضية الرئيسية الثامنة : " إن قيام لجان المراجعة بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية سيؤثر تأثيراً موجباً على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية " .

الفرضية الرئيسية التاسعة : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على إعداد التقارير المالية سيؤثر تأثيراً موجباً على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية " .

الفرضية الرئيسية العاشرة : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على مراجعة التقارير المالية سيؤثر تأثيراً موجباً على تحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية " .

1- 7 مجتمـــع الدراســـــة :

يتكون مجتمع الدراسة من إدارات المصارف التجارية الليبية والمراجعين والأكاديميين :-

1- إدارات المصارف التجارية الليبية ، وتتمثل في :-

1- الإدارات العليا (رؤساء مجالس الإدارات) .

2- الإدارات التنفيذية (المدراء العامين و مدراء إدارات المراجعة الداخلية) .

2- المراجعون ، وتتضمن الفئات التالية :-

1- مفتشو إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي بمدينتي طرابلس وبنغازي .

2- المراجعون العاملون بجهاز المراجعة المالية سابقاً بمدينتي طرابلس وبنغازي .

3- المراجعون الخارجيون العاملين لحسابهم الخاص المسجلين بمصرف ليبيا المركزي في سسجل المراجعين الخارجيين الذين يتم تكليفهم بمراجعة المصارف التجارية الليبية .

3- الأكاديميون : أعضاء هيئة التدريس بكلية الاقتصاد ، بجامعة بنغازي ، بديلاً عن المحللين الماليين .

1- 8 حـــدود ونطـــاق الدراســـــة :

اعتمدت الدراسة على آراء عينة محدودة من المهنيين والأكاديميين وقد لا تعكس أراء العينة أراء مجتمع الدراسة بالكامل .

1- 9 الاختبارات الإحصائية المستخدمة لتحليل البيانـــات :

تم استخدام الاختبارات الإحصائية الوصفية والاستنتاجية لتحليل البيانات :-

1- **اختبارات الإحصاء الوصفي** : لتحديد الاتجاه العام لإجابات المستجيبين عن كل سؤال من أســئلة الاستبيان .

2- **الإحصاء الاســـتدلالي** : للتعرف عن وجود فروقات ذات دلالة جوهرية من عدمها بـــين إجابـــات المستجيبين ، كذلك بيان المجموعة أو المجموعات التي تختلف جوهرياً عن المجموعات الأخرى لكل سؤال من أسئلة الاستبيان ، كما تم استخدام بعض الاختبارات لاختبار فرضيات الدراسة .

يستعرض الفصلين الثاني والثالث مراجعة أدبيات الدراسة وتكوين إطارها النظري ، وصياغة فرضياتها ، كما يتناول الفصل الرابع تجميع البيانات اللازمة لاختبار الفرضيات وصياغة النتائج والتوصيات " .

الفصـــل الثانـــي

دور لجان المراجعة لدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية

يُعرِف هذا الفصل بالمصارف التجارية الليبية ووسائل الإشراف والرقابة عليها ، كما يتناول مفهوم لجان المراجعة وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .

2-1- جهـــاز المصـــارف في ليبيـــا وتطـــوره :

مرت المصارف في ليبيا بعدة مراحل من حيث بداية نشاطها وتطورها ، وقد أثرت العوامـــل الاقتصادية والسياسيـــة والاجتماعية والثقافية والقانونيـــة السائدة في كل مرحلة على تطـــور المصارف من حيث الملكية والحجم والإدارة (عبدالسلام ، 2004 ؛ عبدالمالك ، 2005) ، فحتى عام 1955 كانت جميع المصارف التجارية العاملـــة في ليبيا هي فـــروع لمصارف أجنبية إيطالية أو أنجليزية أو فرنسية أو مصرية (الحاسية ، 1979) ، وبتاريخ 1955/04/26 صدر قانون تأسيس البنك الوطني الليبي ، وعلى غير المألوف في المصارف المركزية قام هذا المصرف بممارسة الأعمال المصرفية التجارية ضمن حدود معينة (جعفر ، 1997 ؛ عبدالمالك ، 1998) . وبتاريخ 1963/12/05 صدر قانون المصارف رقم (4) لسنة 1963 ، وحل بموجبه بنك ليبيا محل البنك الوطني الليبي ، وقد أُعطي المصرف الجديد صلاحيات المصرف المركزي ، وقد تم أنشاء مصارف تجارية بالمشاركة مع فرع المصارف الأجنبية يمتلك فيها الليبيون 51% من رأسمالها .

وبتاريخ 1970/12/22 صدر القانون رقم (153) لتأميم الحصص الأجنبية في المصارف التجارية وإعادة تنظيمها . تلى ذلك صدور بعض القوانين المنظمة لعمل المصارف ، من أهمها قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993 ، حيث سمح هذا القانون بتأسيس مصارف تجارية خاصة ، كما سمح بدخول مصارف أجنبية للعمل في البلاد ولم يشترط أن تمتلك ليبيا ما نسبته 51% من رأسمالها . وقد أُلغي هذا القانون بصدور القانون رقم (1) لسنة 1373 و . ر (2005) بشأن المصارف .

2-1-1 أنـــواع المصـــــارف :-

يتكون جهاز المصارف في ليبيا حالياً من مصرف ليبيا المركزي وأربعة مصارف تجارية عامة وعدة مصارف تجارية خاصة ، والمصارف المتخصصة .

1- **مصـــرف ليبيـــا المركـــزي** : "يعتبر مصرف ليبيا المركزي مؤسسة مستقلة تتمتع بالشخصيـــة الاعتبارية والذمة الماليـــة المستقلة" (قانون رقم 1، 2005 ، المادة 1) .

ويختص هذا المصرف بممارسة عدة وظائف (قانون رقم 1 ، 2005 ، المادة 5) :-

أ- إصدار النقد الليبي والمحافظة على استقراره في الداخل والخارج .

ب- إدارة احتياطيات الدولة من الذهب والنقد الأجنبي .

ج- تنظيم السياسة النقدية والإشراف على عمليات تحويل العملة داخل الدولة وخارجها .

د- تنظيم السياسة الائتمانية والمصرفية والإشراف على تنفيذها في ظل السياسة العامة للدولة .

ه- تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في استقرار المستوى العام للأسعار ، وسلامة النظام المصرفي .

و - إدارة السيولة النقدية في الاقتصاد الوطني .

ز - تنظيم سوق الصرف الأجنبي والإشراف عليه .

ح- تقديم المشورة للدولة في المسائل المتعلقة بالسياسة الاقتصادية العامة .

2- **المصـــــارف التجاريـــــة** : ورد بالمادة (65) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 تعريفاً للمصرف التجاري على أنه : " يعتبر مصرفاً تجارياً كل شركة تقوم بصفة معتادة بقبول الودائع في حسابات جارية تدفع عند الطلب أو لآجل ، وفتح الاعتمادات وتحصيل الصكوك المسحوبة من الزبائن أو عليهم ومنح القروض والتسهيلات الائتمانية وغير ذلك من الأعمال المصرفية .... " .

وتتكون المصارف التجارية في ليبيا من مصارف تجارية عامة ، ومصارف تجارية خاصة ، وقد صدر قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (50) لسنة 2007 بشأن اندماج مصرفي الجمهورية والأُمة في مصرف واحد تحت اسم مصرف الجمهورية ، وبذلك أصبحت المصارف التجارية العامة تتألف من أربعة مصارف بفروعها المنتشرة في أنحاء ليبيا ، وتعود ملكية مصرفي الجمهورية ، والتجاري الوطني بالكامل لمصرف ليبيا المركزي بينما يمتلك حوالي 70% من رأسمال مصرفي الوحدة والصحاري (الأرباح ، 1995) . وقد نقلت ملكية هذه المصارف حالياً إلى صندوق الإنماء في ليبيا.

أما المصارف التجارية الخاصة فتتألف من عدة مصارف وهي (مصرف شمال أفريقيا " المؤسسة المصرفية الأهلية سابقاً " ، مصرف التجارة والتنمية ، مصرف الآمان للتجارة والاستثمار ، مصرف الإجماع العربي ، مصرف الوفاء ، مصرف الخليج الأول الليبي ، مصرف الواحة ، مصرف المتوسط ، مصرف السرايا للتجارة والاستثمار ، المصرف المتحد للتجارة والاستثمار ، المصرف التجاري العربي) ، وقد تم تأسيسها بعد صدور قانون المصارف والنقد والائتمان رقم (1) لسنة 1993.

3- **المصـــــارف المتخصصـــــة** : تُعَّرف المصارف المتخصصـــــة بأنها " تلك المؤسسات المالية التي تقوم بتجميع مدخرات القطاعات المختلفة وتوجيهها نحو تكوين رأس مال صناعي وزراعي وعقاري وتنمية القدرات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني " (الأرباح ، 1995 ، 14) . وتعتمد هذه المصارف على رأسمالها وما يخصص لها ضمن ميزانية الدولة لتمويل عملياتها ، وتتأثر بالأحوال الاقتصادية والسياسية السائدة في الدولة ، ولذلك فهي تختلف عن المصارف التجارية التي تعتمد على الاستفادة من الفرق الزمني بين الإيداع والسحب . والمصارف المتخصصة القائمة حالياً هي (الأرباح ، 1995 ؛ عبدالمالك ، 2005):-

أ- المصـــرف الزراعـــي : يعتبر أقدم المصارف المتخصصة في ليبيا حيث تم إنشاؤه في سنة 1957 ، ويتخصص في تقديم التسهيلات والخدمات المصرفية لقطاع المزارعين .

ب- مصـــرف التنميـــة : تأسس هذا المصرف ليحل محل القسم الصناعي في المصرف الصناعي العقاري الذي تم إلغاؤه سنة 1981 ، ويختص هذا المصرف بتقديم التسهيلات الائتمانية للشركات والأفراد العاملين في قطاع الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى .

ج- مصـــرف الإدخار والاستـــثمار العقـــاري : تأسس هذا المصرف ليحل محل القسم العقاري في المصرف الصناعي العقاري ، ويختص بتقديم القروض العقارية من أجل بناء المساكن للمواطنين .

د- المصـــــرف الليبـــــي الخارجـــي : أنشئ هذا المصرف في سنة 1972 ليمارس جميع العمليات المصرفية والتمويل خارج البلاد .

2-1-2 وسائـــل الإشـــراف والرقابـــــةعلى المصـــارف التجاريـــــة :

تأتي أهمية الإشراف والرقابة على المصارف من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدولة ، ولأن المصارف تتميز بارتفاع درجة المخاطرة في الاستثمارات التي تقوم بها ، وكبر عدد عملياتها وتشعبها وتداخلها ، كما أن هناك عدة فئات يهمها المحافظة على استمرار نشاط المصرف على أحسن وجه ، من أهمها إدارة المصرف والمستثمرين وعملاء المصرف والمودعين والسلطات النقدية **(عبدالله ، 1998) .**

وتمارس هذه الفئات المختلفة الرقابة والإشراف على المصارف التجارية من خلال وسائل رقابية ، ونظراً لأهمية دور هذه الوسائل في الحد من حدوث حالات تلاعب أو غش في حسابات المصارف ، ولتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية فقد بداء الاهتمام بتكوين لجان مراجعة لدعم كفاءة وفاعلية وسائل الرقابة الداخلية والخارجية ورقابة المصرف المركزي .

1- وسائـــل الرقابـــــة الداخليـــــة : تشمل الرقابة الداخلية الهيكل التنظيمي للمصرف وجميع الإجراءات والمقاييس المتبعة للتأكد من الصحة الحسابية لما هو مدون في الدفاتر والسجلات ، وحماية الأصول من السرقة والتلف والضياع ، ورفع الكفاء الإنتاجية للعاملين ، وتشجيعهم على التمسك بالسياسات الإدارية الموضوعة **(عبدالله ، 1986)** . وتعتبر المراجعة الداخلية إحدى أهم الوسائل لاختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، ومتابعـــة مدى الالتزام بتنفيذه ، والتحقق من فاعلية الإجراءات الرقابية الموضوعة ، ومدى الالتزام بالقوانين والقرارات واللوائح والسياسات السارية **(رزق الله ، 2006)** .

ونظراً لأهمية وظيفة المراجعة الداخلية فقد نصت المادة **(81)** من قانون المصارف رقم **(1)** لسنة 2005 على أن " على كل مصرف أن تكون له إدارة مراجعة داخلية ، تكون تبعيتها لمجلس

إدارة المصرف مباشرة ، ويُعين مديرها بقرار من المجلس ، بناءً على اقتراح من رئيسه أو اثنين من أعضائه ويتولى المجلس تحديد اختصاصات هذه الإدارة ..... " .

وتمارس إدارة المراجعة الداخلية أعمالها بعدة وسائل منها الجرد المفاجئ ، وزيارات التفتيش الدورية ، بالإضافة إلى إجراءات المراجعة الداخلية (المحاسبية والإدارية) والضبط الداخلي .

2- **وسائـــل الرقابـــــة الخارجيـــــة** : يقوم بهذه المهمة مراجعين خارجيين غير مرتبطين بإدارة المصرف ، حيث يتم تعيينهم من قِبل الجمعية العمومية للمساهمين ، ولكن في كثير من الأحيان يتم تعيينهم من قِبل مجلس الإدارة بتوصية من لجنة المراجعة بالمصرف ، وبموجب المادة (83) من القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف ، فإن الجمعية العمومية للمصارف التجارية الخاصة يجب أن تختار مراجعين قانونيين يعهد إليهما بفحص ومراجعـــة حسابات تلك المصارف سنوياً . وقد تم إنشاء جهاز المراجعة المالية بموجب أحكام القانون رقم (3) لسنة 2007 ، وبموجب هذا القانون أصبح الجهاز مكلفاً بمهمة مراجعة حسابات الشركات والمؤسسات والوحدات الإدارية التي تملكها الدولة أو إحدى مؤسساتها كلياً أو جزئياً ، ومن بينها قطاع المصارف .

3- **رقابـــــة المصـــــرف المركـــــــزي** : تتمثَل رقابة الجهات الرسمية في الرقابة التي يمارسها المصرف المركزي من خلال أجهزة فنيـــة متخصصة وبوسائل وأدوات مختلفة (عبدالله ، 1998) ، ويقوم المصرف المركزي بدوره الرقابي بناءً على قانون المصارف ولائحته التنفيذية ، حيث تقوم إدارة الرقابة على المصارف بإجراء تفتيش مفاجئ للمصارف التجارية للتحقق من سلامة سير العمل ومن كفاءة وفاعلية الرقابة الداخلية ومتابعة الإلتزام بالقوانين واللوائح و كذلك التعليمات الصادرة عن مصـــرف ليبيا المركزي (بن قدارة ، 2005) ، (نقلاً عن : رزق الله ، 2006) .

وبناءً على المادة (65) من قانون المصارف رقم (1) لسنة 2005 ، فإنه يخضع لرقابة مصرف ليبيا المركزي كافة المصارف التجارية والمتخصصة وشركات الصرافة والخدمات المالية العاملة في ليبيا ، بالإضافة إلى المصارف التي تزاول عملها في الخارج ، ويكون مقرها الرئيسي في ليبيا .

2-2 لجـــان المراجعـــة :

2-2-1 مفهـــوم لجـــان المراجعـــة : حتى الآن لا يوجد تعريف محدد للجان المراجعة نظراً لأن مهـــام ومسؤوليات هذه اللجان تختلف من شركة الى أخرى ، ومن محيط اقتصادي ومهني إلى آخـــر ، إلا أنـــه ولغرض هذه الدراسة سوف يتم استعراض بعض التعريفات الصادرة عن بعض التنظيمات المهنية :-

قدم المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين في سنة 1979 تعريفاً للجنة المراجعة بأنها " لجنة يتم تكوينها من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بصفة أساسية وذلك حتى تتوفر فـــيهم صـــفة الاســـــتقلال " (الاسيود ، 2004 ، 4) .

أما المعهد الكندى للمحاسبين القانونيين فقد قدم في سنة 1992 تعريفاً للجنة المراجعة بأنها " لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤلياتهم فى مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها الى مجلس الادارة " (الرحيلى ، 2005 ، 11) .

بعد صدور قانون ساربنس أوكسلي 2002 تم تعريف للجان المراجعة بأنها " لجنة يتم تكوينها عن طريق ومن خلال مجلس ادارة الشركة بغرض مراجعة عمليات إعداد التقارير المحاسبية والمالية ، وأيضاً مراجعة الإفصاح فى التقارير والقوائم المالية التى تنشرها الشركة " .

" A Committee (or equivalent body) established by and amongst board of directors of an issuer for purpose of overseeing the accounting and financial reporting processes of the issuer , and audits of the financial statements of the issuer " (www.Soxtoolkit.com , 2008)

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن لجان المراجعة قد تم تعريفها من حيث عضويتها ومهامها ومسؤولياتها .

2-2-2 الفرق بين لجنة المراجعة ولجنة (هيئة) المراقبة :

تُنظم مهنة المحاسبة والمراجعة في دول العالم إما عن طريق القوانين والقرارات التي تضعها الدولة أو عن طريق التنظيمات المهنية التي تقوم بإصدار المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني ، أو خليط من الاثنين معاً (عزوز ، 2005) ، ويعتبر القانون التجاري الصادر سنة 1953 أول تشريع ليبي يتطرق إلى بعض الأحكام والقواعد الرقابية والمحاسبية ، وقد أُلغي هذا القانون بصدور القانون التجاري الجديد رقم 23 لسنة 2010 م ، ولم يتطرق هذا القانون لمصطلح المراجع الخارجي ، ولكنه استخدم مصطلح لجنة المراقبة ، حيث نص على أن " تشكل لجنة مراقبة من ثلاثة أعضاء عامين أو خمسة سواء كانوا مساهمين أم غير مساهمين ، ويجب أن يعين اثنان احتياطيان " .

وهذه اللجنة هي جهاز رقابي مستقل عن مجلس الإدارة يتم تعيينه من قبل الجمعية العمومية للقيام بمهام الرقابة كافة ، ونظراً لوجود تشابه في تسمية كل من لجنة المراجعة ولجنة المراقبة ، ولكي لا يحدث خلط أو لبس في مفهوم ومهام كل منهما ، إلا أن أوجه الاختلاف بينهما تكمن في التبعية ، تأهيل الأعضاء ، وتقرير اللجنة بالإضافة إلى العلاقة مع المراجع الخارجي (مصلي ، 2004 ؛ الأسيود ، 2005) :-

1- **من حيث التبعية** : لجنة المراجعة هي لجنة تابعة لمجلس الإدارة وتتكون من مدراء غير تنفيذيين ، وتهدف إلى مساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته ، بينما لجنة المراقبة تكون تبعيتها للجمعية العمومية للشركة .

2- **من حيث تأهيل الأعضاء** : يعتبر تأهيل أعضاء لجنة المراجعة من أهم معايير اختيار الأعضاء ، ولذلك حدد القانون الأمريكي ساربنس أوكسلي 2002 مجموعة من المتطلبات المتعلقة

بتأهيل وخبرة أعضاء لجنة المراجعة ، وفي المملكة العربية السعودية ألزم قرار وزير التجارة رقم (903) لسنة 1994 الشركات المساهمة بتكوين لجان مراجعة وترك تحديد مهامها ومعايير اختيار أعضائها للجمعية العمومية. كما اشترط قرار وزير المالية السوري رقم (100/127) لسنة 2007 بشأن الحوكمة المؤسساتية في شركات التأمين أن يتوفر لدى أحد أعضاء اللجنة على الأقل الخبرة المالية والمحاسبية ، ويفضل أن يكون محاسباً قانونياً (***www.syrianfinance.org*, 2007**) . أما فيما يتعلق بتأهيل أعضاء لجنة المراقبة فقد حدد القانون التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010 م أن يكون أحد الأعضاء متخصص في مجال المحاسبة ، إلا أنه لم يتطرق إلى لجان المراجعة .

3- **تقريـــــر اللجنـــــة** : تقوم لجنة المراجعة بإعداد تقرير سنوي يقدم إلى مجلس الإدارة ، ويتم نشر هذا التقرير ضمن التقارير المالية للشركات ، بينما تجتمع لجنة المراقبة مرة كل ثلاثة أشهر ، وتقدم تقريرها إلى الجمعية العمومية .

4- العلاقـــــة مـــع المراجـــــع الخارجـــــي : أوصت العديد من التنظيمات المهنية والعلمية بتكوين لجان مراجعة لدعم استقلال المراجع الخارجي وزيادة جودة أدائه المهني باعتباره وكيلاً عن أصحاب الأموال في مراجعة القوائم المالية وإبداء رأيه الفني والمحايد حول مدى عدالة تلك القوائم ، أما فيما يتعلق بعلاقة لجنة المراقبة والمراجع الخارجي ، فلم يتطرق القانون التجاري الليبي السابق (1953) أو الحالي رقم 23 لسنة 2010 للعلاقة بين المراجع الخارجي ولجنة المراقبة ، وفي هذا الشأن يرى عزوز (2005، 14) أن مهام واختصاصات لجنة المراقبة الواردة بالقانون التجاري السابق (1953) هي أيضاً واجبات ومهام المراجع الخارجي .

2-2-3 نـــشـــأة لجـــــان المراجعـــــة وتطورهـــــا :

تفيد دراسة تاريخ أية ظاهرة من الظواهر على فهم الظروف والعوامل التي ساعدت على نشؤ تلك الظاهرة وتطورها والمساعـــدة على فهم حاضرها والتنبؤ بمستقبلها ، والمراجعـــــة ليست استثناءً من ذلك (محمد ، 2004) ، ولذلك سيتم استعراض تجارب بعض الدول التي اهتمت بتطبيق فكرة لجان المراجعة ، على الرغم من اختلاف العوامل البيئية السائدة في المحيط الاقتصـــادي والمهني . وفيما يلي ملخص لأهم تلك التطورات التي حدثت في بعض الدول :-

1- **تطـــور لجـــان المراجعـــــة فـــي الولايـــات المتحـــدة الأمريكيـــة** : يصعب تتبع نشأة لجان المراجعة من الناحية التاريخية ، ومن خلال مراجعة الأدب المحاسبي المتعلق بلجان المراجعة نجد أن بعض الشركات الأمريكية يوجد بها لجان مراجعة في مجلس إدارتها منذ بداية القرن الماضي إلا أن البداية الحقيقية لتكوين لجان المراجعة قد حدثت عقب قضية شركة ماكسن وروبينس سنة 1938 ، وقد ساهمت بعض المنظمات المهنية واللجان المختصة في الولايات المتحدة الأمريكية بدور فعَّال في تطوير دور لجان المراجعة كأداة رقابية ، ومن أهم تلك المنظمات واللجان ما يلي :-

1- **هيئة تدول الأوراق المالية** : أصدرت هذه الهيئة نشـــرة في سنة 1940 وتناولت فيها أهمية تشكيل لجان مراجعة في الشركات المساهمة ، وفي سنة 1972 أصدرت الهيئة توصيات بإنشاء لجان مراجعة على أن تكون عضويتها قاصرة على الأعضاء غير التنفيذيين وطالبت الشركات بضرورة الإفصاح عما إذا كانت قد أنشأت لجان مراجعة أم لا (الشامي ، 2006) .

2- **دور المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين** : بداء المجمع الاهتمام بتطبيق فكرة لجان المراجعة بشكل ملحوظ في سنة 1967 ، حيث أوصى جميع الشركات العامة بضرورة إنشاء لجان مراجعة تعمل كحلقة وصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة ، وتكون مسئولة عن حل المشاكل التي توجه المراجع الخارجي عند أدائه لمهامه ، وفي سنة 1974 شكل المجمع لجنة لدراسة مسئوليات المراجعين ويشار إليها بلجنة كوهن ، حيث أشار تقريرها الصادر في سنة 1978 م إلى الدور الفعال الذي يمكن أن تؤديـــه لجان المراجعة لتحقيق التوازن في العلاقة بين المراجع الخارجي والإدارة (غالي ، 2003) . وفي سنة 1988 أصدر مجلس معايير المراجعة المنبثق عن المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين تسع نشرات لمعايير المراجعة بهدف تضييق فجوة التوقعات (***SASs*** 53 , 54 , 60 ***and*** 61) ، وقد اعترفت بعض تلك النشرات بصورة مباشرة بأهمية لجان المراجعة ، وقد أكدت تلك النشرات أنه يجب على المراجع الخارجي أن يخطر لجنة المراجعة بالمخالفات الهامة والتصرفات غير القانونية التي يكتشفها أثناء عملية المراجعة ، وكافة أوجه القصور الهامة ، والمعلومات الإضافية التي تحتاجها لجنة المراجعة والتي تساعدها في فحص وتقييم التقارير المالية (غالي ، 2003) .

3- **دور بورصة نيويورك للأوراق المالية** : ازداد اهتمام بورصة نيويورك للأوراق المالية بدور لجان المراجعة وأثرها على فاعلية عملية المراجعة في الشركات المساهمة ، حيث أوصت في سنة 1940 بأن يتم اختيار المراجع الخارجي للشركات المساهمة بمعرفة لجنة مكونة من مدراء غير تنفيذيين (غالي ، 2003) . وفي سنة 1978 اشترطت على جميع الشركات المسجلة بأسواق الأوراق المالية الأمريكية أن يكون بها لجان مراجعة (الرحيلي ، 2003) .

4- **دور لجنـــة تريدواي** : شُكِلتْ هذه اللجنة في سنة 1985 لدراسة التقارير الماليـــة الاحتيالية ، وقد أشارت في تقريرها الصادر في سنة 1987 إلى ضرورة إنشاء لجان مراجعة بالشركات المسجلة بأسواق الأوراق المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأكدت على أهمية دور لجان المراجعة في تحسين نزاهة القوائم المالية (غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

5- **دور مجمع المراجعين الداخليين** : أوصى المجمع في سنة 1985 جميع الشركات المساهمة بتكوين لجان مراجعة ، كما إصدر في سنة 1989 نشرة معايير المراجعة رقم **(7)** والتي أكد فيها على ضرورة الاتصال بين إدارة المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ، وأنه يجب على مدير إدارة

المراجعة الداخلية إخطار لجنة المراجعة بنتائج المراجعة الهامة ، كما أصدر المجمع في سنة 1993 نشرة بهدف تحسين أداء لجان المراجعة ، وأكد على أن الوقت قد حان لنشر تقرير لجنة المراجعة ضمن التقارير المالية السنوية للشركات ، وأن يتضمن هذا التقرير أنشطة ومسئوليات لجان المراجعة (الصبان وسليمان ، 2005 ؛ الشامي ، 2006) .

6- **دور القوانين الأمريكية – قانون ساربنس أوكسلي 2002** : صدر هذا القانون عقب انهيار شركتي إنرون الأمريكية للطاقة ، وورلد كوم للاتصالات مع بداية القرن الحالي ، وقد ترتب على ذلك انهيار واحدة من أكبر شركات المراجعة (شركة أرثر أندرسن) ، كما ترتب عليه فقدان ثقة المستثمرين والمقرضين في المعلومات المالية (المطيري ، 2005 ؛ لطفي ، 2005أ) ، ويهدف هذا القانون إلى إصلاح الممارسات المحاسبية ودعم أسواق المال الأمريكية وقواعد حوكمة الشركات . ويقصد بحوكمة الشركات متابعة أعمال المديرين ومسئولياتهم التي يجب محاسبتهم عنها ومدى الالتزام بالقوانين ، وقد تضمن هذا القانون إنشاء مجلس الإشراف المحاسبي على الشركات العامة بهدف مراقبة أعمال الرقابة والمراجعة لهذه الشركات من أجل حماية مصالح المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات ، والتأكيد على توفر الدقة والملائمة في المعلومات المالية المنشورة (***Donald et al , 2003***) ، وقد أعطى هذا القانون عدة صلاحيات لهيئة تداول الأوراق المالية ، وألقى عليها ببعض المسئوليات بشأن المعايير المحاسبية ، ونظام إعداد التقارير المالية بالولايات المتحدة الأمريكية ، وأيضاً التأكد من استقلالية وحياد المراجع الخارجي ، وإصدار اللوائح النهائية التنفيذية هذا القانون ، كما ألزم الهيئة بإصدار القواعد اللازمة لتشكيل لجان المراجعة في الشركات التي تقوم بتسجيل المسجلة بأسواق المال الأمريكية ، وتحديد خصائص لجان المراجعة بما يتماشى مع متطلبات هذا القانون (الصبان وسليمان ، 2005) .

2- **تطور لجان المراجعة في المملكة المتحدة** : يمكن القول أن أسباب ودوافع تطور لجان المراجعة في المملكة المتحدة لا تختلف كثيراً عن الولايات المتحدة ، فقد زاد الاهتمام بتكوين لجان مراجعة نتيجة لتزايد حالات الغش والفساد الإداري والمالي ، وما ترتب عليه من فشل وإفلاس للعديد من الشركات ، ومطالبة المستثمرين بتقرير مالية غير مُضللة (غالي ، 2003 ؛ الرحيلي ، 2005) ، ولا تعتبر لجان المراجعة ظاهرة حديثة في المملكة المتحدة ، ففي شركة سكة الحديد البريطانية يوجد لجنة مراجعة منذ سنة 1872 ، وقد تضمن تقرير تلك اللجنة مهامها (دهمش ، 2008) .

إلا أن الاهتمام المهني بلجان المراجعة قد ظهر بشكل واضح خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي ، ففي سنة 1982 تم تشكيل مجموعة المدراء غير التنفيذيين لوضع معايير لعمل مجالس الإدارات في الشركات المساهمة ، وقد أوصت في سنة 1987 جميع الشركات المساهمة أن تشكل لجان مراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين (دهمش ، 2008) ، وفي سنة 1991 تم تشكيل لجنة كادبوري ، وقد تضمن تقريرها الصادر في سنة 1992 توصية بتكوين لجان مراجعة في الشركات

المسجلة في بورصة لندن للأوراق المالية ، وأكد على أن الالتزام بقواعد حوكمة الشركات يمكن أن يتحقق عن طريق إنشاء لجان المراجعة ، أما تقرير لجنة تيرن بل سنة 1999 فقد أكد على الدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة لتحسين نظم الرقابة الداخلية (الصبان وسليمان ، 2005) .

وفى سنة 2003 صدر تقرير سمث حيث تضمن العديد من التوصيات الخاصة بدور ومسؤوليات لجان المراجعة ، وطالب الشركات بضرورة نشر تقارير لجان المراجعة ضمن التقارير المالية للشركات ، كما تضمن هذا التقرير واجبات أعضاء لجنة المراجعة التي تم تنفيذها خلال العام(الصبان وسليمان ، 2005) .

3- **تطور لجان المراجعة في كندا** : تم تشكيل لجان المراجعة في كندا نتيجةً لتزايد حالات فشل الشركات خلال حقبة السبعينات من القرن الماضي نتيجةً لفشل مجالس الإدارات في الرقابة على المدراء التنفيذيين ، وضعف بنية الرقابة وفشل المراجعين الخارجيين في توجيه الإدارة إلى وجود مشاكل في حسابات تلك الشركات (السقا وأبوالخير، 2002) . وقد تم تعديل قانون الشركات في سنة 1975 ، بحيث أصبح من الضروري إنشاء لجان المراجعة بالشركات المساهمة العامة ، ومن ضمن مسئولياتها الموافقة على القوائم المالية قبل تقديمها لمجلس الإدارة .

وقد تفاقم الأمر في كندا سنة 1984 عندما أُعلِنَ عن انهيار مصرفين من أكبر المصارف الكندية وهما مصرف الشمال والمصرف التجاري الكندي ، وفي سنة 1988 حدد المعهد الكندي للمحاسبين القانونيين مسؤوليات لجان المراجعة والتي تتضمن استعراض القوائم المالية قبل إحالتها لمجلس الإدارة ، والتوصية بتعيين المراجع الخارجي واستعراض نتائج عملية المراجعة وتقييم النظم الرقابية (السقا وأبوالخير ، 2002 ؛ الرحيلي، 2005) .

4- تطور لجان المراجعة في أستراليا : نتيجة لتزايد حالات إفلاس الشركات فقد تم تشكيل لجان المراجعة في أستراليا ، وقد أوصت لجنة بوش في سنة 1991 بضرورة تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة العامة ، وأوضحت إحدى الدراسات التي أُجريت في سنة 1990 أن هناك تزايداً في عدد الشركات التي أنشئت لجان مراجعة اختيارياً نظراً للمزايا التي تحققها تلك اللجان ، حيث أنه لا يوجد إلزام قانوني على هذه الشركات لتشكيل لجان مراجعة (غالي ، 2003) .

5- تطور لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية : تعتبر لجان المراجعة تجربة حديثة في بيئة الرقابة في المملكة العربية السعودية ، وإدراكاً لأهمية لجان المراجعة كإحدى وسائل رفع مستوى الثقة في المعلومات المالية ، فقد صدر قرار وزير التجارة رقم (903) في 1414/8/12هـ الموافق 1994/1/23 ، حيث ألزم جميع الشركات المساهمة بتشكيل لجان مراجعة لكي تعمل كحلقة اتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي ، ترك هذا القرار معظم معايير اختيار أعضاء لجنة المراجعة ومهامها للجمعية العمومية (المنيف والحميد ، 1998) .

وقد واجهت هذه التجربة بعض الصعوبات وتعرضت لانتقادات من قبل الباحثين والمهتمين عند التطبيق العملي لها ، وقُدِمت العديد من التوصيات بضرورة إعادة النظر فيها لكي تقوم بدورها المطلوب، ونتيجة لذلك قامت الهيئة السعودية للمحاسبيين القانونيين بتشكيل فريق عمل متخصص لدراسة التجربة السعودية وتقييمها وإعادة هيكلتها (الرحيلي ، 2005) .

6- تطور لجان المراجعة في الأردن : تسعى هيئة الأوراق المالية الأردنية إلى تطوير مهنتي المحاسبة والمراجعة من خلال تطوير وسائل ونظم الرقابة ، حيث أصدرت تعليمات الإفصاح والمعايير المحاسبية رقم (1) لسنة 1998 لتشكيل لجان مراجعة في الشركات المساهمة العامة الأردنية من ثلاثة أعضاء (دهمش ، 2008) .

وقد تم تطبيق فكرة لجان المراجعة في المصارف بموجب المذكرة رقم 68/7020 التي أصدرها المصرف المركزي الأردني بتاريخ 1996/01/02، حيث ألزم المصارف الأردنية بتشكيل لجان مراجعة من بين أعضاء مجالس الإدارة ، بحيث تكون حلقة رقابية بين المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين ، وقد حدد المصرف المركزي الإطار العام لعمل هذه اللجنة ، وترك للمصارف تحديد آلية عملها حسب متطلبات كل منها . وبموجب قانون المصارف رقم (28) لسنة 2000 أصبحت المصارف ملزمة بتشكيل لجان مراجعة من أعضاء مجالس الإدارة غير التنفيذيين (دهمش ، 2008) .

7- تطور لجان المراجعة في مصر : شهدت مصر منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي تطورات وتغيرات اقتصادية هامة أدت الى انتعاش سوق الاوراق المالية ، وتزايد الاهتمام بمفهوم لجان المراجعة كأداءة رقابية ، وقد ظهرت أول محاولة لتطبيق فكرة لجان المراجعة فى سنة 2000 عندما أصدر رئيس البنك المركزى المصرى قراراً بإنشاء لجان مراجعة داخل البنوك (المصارف) العامة المصرية ، وذلك بهدف تفعيل نظم الرقابة الداخلية والإلتزام بالسياسات التى يقوم بها البنك المركزى المصري .

وفى سنة 2002 أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة لسوق المالى القرار رقم (30) بشأن قواعد قيد الاوراق المالية ببورصتى القاهرة والاسكندرية ، واشترط هذا القرار ضرورة تشكيل لجان مراجعة بالشركات المسجلة بالبورصة ، ووضع معايير لأعضاء تلك اللجان (الصبان وسليمان ، 2005) .

2-2-4 أهداف ومهام لجان المراجعة :

يتناول هذا الجزء من الدارسة أهداف لجان المراجعة في الشركات المساهمة ، حيث أن هذه اللجان قد أنشئت بهدف الرقابة على التقارير المالية وزيادة الثقة في المعلومات المالية ، ولتفادي المزيد من حالات الغش والتصرفات غير القانونية ، مما يتطلب من أعضاء لجنة المراجعة القيام بعدة مهام سيتم التطرق إليها بالتفصيل في الإجراء التالية من الدراسة .

وعندما بداء الاهتمام بفكرة لجان المراجعة بالولايات المتحدة ، كان الهدف الأساسي هو دعم استقلال المراجع الخارجي ومساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بالتزاماته ، أما الآن فإن آلية لجان المراجعة تعمل في إطار حوكمة الشركات (الشامي ، 2006) ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف فإنه يجب على لجنة المراجعة تحقيق الأهداف الفرعية التالية :-

1- هدف مساعدة أعضاء مجالس الإدارات على الوفاء بمسئولياتهم ، حيث تستمد لجان المراجعة قوتها الشرعية أو القانونية من تفويض وساع النطاق من مجلس الإدارة ، وتعمل كحلقة وصل بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجعين الداخليين ، مما يزيد من فاعلية الاتصال بينهم . ويقع على لجان المراجعة مسئولية هامة لتمثيل مجلس الإدارة في رقابة العمليات المرتبطة بفحص التقارير المالية بهدف حماية المستثمرين (الصبان وسليمان ، 2005) .

2- هدف إحكام الرقابة على إدارات الشركات ، حيث ظهرت فكرة إنشاء لجان المراجعة في أعقاب تزايد حالات الغش والتلاعب في الشركات المساهمة ، وقد أدى عدم التوازن فيما يتعلق بالسلطة في عملية المراجعة إلى قيام إدارات تلك الشركات بالضغط على المراجعين بهدف الحصول منهم على تنازلات هامة بهدف حماية نفسها ولعلاج أخطائها ، مما أثر سلباً على جودة التقارير المالية لتلك الشركات (السقا وأبوالخير ، 2002 ؛ الشامي ، 2006) .

3- هدف التأكد من سلامة نظم الرقابة الداخلية : حيث أن وجود نظم رقابية فعَّالة يعتبر ضرورياً لنجاح المنشآت كما أن عدم وجودها يعتبر ضمان أكيد للفشل ، لذلك ازداد الاهتمام بضرورة قيام لجنة المراجعة بفحص نظم الرقابة الداخلية المطبقة بالشركة . وقد أوصت لجنة تريدواي سنة 1987 " أنه يجب أن تقوم لجان المراجعة بفحص نظم الرقابة الداخلية المطبقة في الشركات ، وأنها توفر تأكيداً معقولاً بشأن عدم وجود مخالفات جوهرية بالقوائم المالية " (غالي ، 2003 ، 81) .

4- هدف دعم استقلال المراجع الخارجي : حيث ترتبط أهمية استقلال المراجع الخارجي بالدور الذي يقوم به كوكيل عن المُلاَّك في مراجعة القوائم المالية المعدة من قِبل الإدارة والتي تمتلك سلطة تعيينه وتحديد اتعابه وعزله ، وإبداء رأيه الفني والمحايد حول مدى عدالة تلك القوائم . ولكي يقوم المراجع الخارجي بأداء مهامه دون ضغوط أو تدخل من الإدارة ، فإنه يجب أن يتوفر له قدر من الاستقلال الفكري والموضوعي ، وتعتبر لجان المراجعة هي الوسيلة المناسبة للقيام بذلك (السقا وأبوالخير ، 2002) .

5- هدف فحص وتقييم التقارير المالية ، حيث يُعد هذا الهدف من أهم أهداف لجان المراجعة ، لأن لجان المراجعة قد نشئت من أجل ممارسة مهام معينة لزيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالتقارير المالية ، بالإضافة إلى تدعيم كفاءة وفاعلية وسائل الرقابة (توماس وهنكي ، 1989) .

2-2-5 قواعد تكويـــن لجان المراجعة (النظام الأساسي ومعاييـــر اختيـــار الأعضاء):

ازداد اهتمام التنظيمات المهنية والعلمية في العديد من دول العالم بتحديد القواعد المنظمـــة لتكـــوين لجان المراجعة بالشكل الذي يؤدى إلى تعظيم المنافع المتوقعة منها ، والمتمثلة في رفع مستوى الثقة فـــي التقارير المالية ، وزيادة كفاءة وفاعلية المراجعة ، وتجدر الإشارة إلى أنه لا توجد معايير مثالية لاختيـــار أعضاء لجان المراجعة ، كما أنه لا يوجد عدد مثالي لأعضائها ، ويعتمد ذلك بالدرجة الأولى على حجـــم الشركة وتعقد عملياتها ، كما تختلف هذه المعايير من شركة إلى أخرى ومن محيط اقتصادي أو مهني إلى آخر **(المنيف والحميد ، 1998)** ، وقد تضمن الأدب المحاسبي معايير لاختيار أعضاء لجان المراجعـــة أهمها ما يلي : -

1- **استقلال أعضـــاء لجـــان المراجعـــة** : يعتبر معيار الاستقلال عن الإدارة من أهم المعايير التـــي تركز عليها أغلب اللوائح المنظمة لعمل لجان المراجعة ، وقد أظهرت العديد مـــن الدراســـات أن درجة الاستقلال المتوفرة في أعضاء لجان المراجعة تؤثر على مقدرتهم في الرقابة علـــى الإدارة التنفيذية بالشركة . ويمثل هذا المعيار أحد أهم شروط اختيار أعضاء لجان المراجعة في الولايـــات المتحدة الأمريكية ، وقد أشارت هيئة تداول الأوراق المالية إلى ضرورة أن يكون أعضـــاء لجـــان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين ، وأن يكونوا مستقلين ذهنياً وظاهرياً عـــن إدارة الشـــركة بحيث لا يظهر لمجلس الإدارة أن هناك علاقة مباشرة أو غير مباشرة بين أعضاء اللجنة والمدراء التنفيذيين . كما تتطلب بورصة نيويورك للأوراق المالية والاتحاد القومي للمتعاملين فـــي الأوراق المالية أن يضم تشكيل اللجنة ثلاثة أعضاء مستقلين من مجلس الإدارة على الأقل **(** سلطان ، 2005 **)** ، وفى بريطانيا أشار تقرير لجنة القواعد المالية للشركات ، وتوصيات بنك بريطانيـــا المتعلقـــة بمعايير اختيار لجان المراجعة إلى أهمية توفر معيار الاستقلال في أعضاء لجنة المراجعـــة ، وألا تكون لهم علاقة عمل مباشرة أو غير مباشرة مع إدارة الشركة **(** الســـقا وأبـــوالخير ، 2002 **)** ، وتجدر إلى أنه يوجد اختلاف في وجهات النظر بخصوص تعيين أعضاء فـــي لجنـــة المراجعـــة بالشركة التي يمتلكون فيها أسهم ، حيث يرى البعض أنه إذا كان الأعضاء من ضـــمن مســـاهمين بالشركة فإنهم سوف يراعون المصلحة العامة للمُلاك ، بينما يـــرى الـــبعض الأخـــر أن امـــتلاك الأعضاء لعدد كبير من أسهم الشركة قد يؤدي إلى غض الطرف عن السياسات التي تتبعها الإدارة لتعديل صافي الدخل والحد من تقلباته من سنة إلى أُخرى ***(Vateas , 2001)*** ، (نقلا : عـــن ، مصلي ، 2004 **)** ، كما تشترط في بعض الشركات أن يكون أعضاء لجنة المراجعـــة متفـــرغين للعمل بالشركة ، إلا أن هذا المعيار نادر التطبيق في الدول المتقدمة **(** المنيف والحميد ، 1998 **)** .

2- **تأهيل وخـــبرة أعضـــاء لجـــان المراجعـــــــة** : لضمان فاعلية لجان المراجعـــة فإنه يجب أن يتمتع أعضائها بالموضوعية وأن يتوفر لديهم تأهيل علمي وخبرة كافية في مجال

أعمال الشركة وبالأخص في مجالات المحاسبة والمراجعة ، نظراً لأنه من ضمن مهام لجنة المراجعة الإشراف على عملية إعداد القواعد المالية ، وتقييم السياسات المحاسبية المطبقة ونظم الرقابة الداخلية وترشيح المراجعين ....الخ ، ويتطلب ذلك توفر مستوى معين من التأهيل والخبرة يتناسب مع حجم ووضع الشركة وطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها (المنيف والحميد ، 1998) ، وقد وضع القانون الأمريكي المعروف بـ ساربنس اوكسلي 2002 مجموعة من المتطلبات الواجب توفرها في عضو لجنة المراجعة ، وتتمثل في أن يكون مراجع خارجي أو محاسب سابق أو حاصل على شهادة علمية في مجال المحاسبة والمراجعة ، ولديه دراية كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها ، وبكيفية إعداد التقارير المالية ، وبإجراءات عملية المراجعة الخارجية ، بالإضافة إلى معرفته بطبيعة المسؤوليات التي يجب على لجنة المراجعة القيام بها (الصبان وسليمان ، 2005) .

3- **حجم لجنة المراجعة ومدتها** : يختلف حجم لجنة المراجعة من شركة إلى أخرى وفقاً لحجم الشركة وحجم مجلس إدارتها . وفي جميع الأحيان يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة متوافقاً مع المهام والمسئوليات الملقاة على عاتق أعضائها . كما يجب أن يكون حجم لجنة المراجعة كبيراً لكي يشمل العديد من الخبرات ولكن بشرط ألا يؤثر ذلك على أداء اللجنة (الصبان وسليمان ، 2005) ، وقد أجريت بعض من الدراسات لتحديد العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة ، حيث أظهرت إحدى هذه الدراسات أن كبر عدد أعضاء لجنة المراجعة يفيد في إثرائها بالخبرات وتعدد وجهات النظر التي تعود بالفائدة على الشركة ، ولكن صغر عدد الأعضاء قد يؤدى إلى اتخاذ القرارات بكفاءة وفاعلية (المنيف والحميد ، 1998) ، وقد خلُصت العديد من المنظمات المهنية والعلمية بأن يكون حجم لجنة المراجعة هو ثلاثة أعضاء ، ومن أهم تلك المنظمات بورصة نيويورك للأوراق المالية والاتحاد القومي للمتعاملين في الأوراق المالية (سلطان ، 2005) ، بينما يرى السقا وأبوالخير (2002) أنه عادةً ما تتكون لجنة المراجعة من ثلاثة إلى خمسة أو سبعة أعضاء كما هو الحال في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأُستراليا .

أما فيما يتعلق بمدة عضوية لجنة المراجعة ، يرى مصلي (2004) أن تكون مدة عضوية لجنة المراجعة ثلاث سنوات نظراً لحاجة أعضاء اللجنة إلى وقت كافٍ لتفهم ظروف وطبيعة عمل الشركة ، إلا أنه يجب ألا تزيد مدة العضوية عن سبع سنوات وذلك للحصول على أشخاص لديهم خبرات وأفكار جديدة . ويجب إلا يتم تغيير أعضاء اللجنة بالكامل دفعة واحدة حتى يستفيد الأعضاء الجدد من خبرات الأعضاء القدامى في تسيير أعمال اللجنة .

4- **عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة** : لا يوجد اتفاق حول عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام ، وإنما يتوقف ذلك على حجم مسئولياتها وطبيعة الظروف التي تعيشها الشركة ، وقد أوصت لجنة تريدواي سنة 1987 بأن يكون اجتماع اللجنة

على أساس ربع سنوي ، بينما أوصى تقريـــر سمث سنة 2003 بأن لا يقل عدد مرات اجتماع اللجنة عن ثلاث مرات خلال العام . ويتم وضع جدول للأعمال التي سوف تناقشها اللجنة قبـــل اجتماعها بحيث يعطى الوقت الكافي للأعضاء لكي يقوموا بدراسة الموضوعات التـــي ســـوف تعرض عليهم أثناء الاجتماع . وهذه الاجتماعات يجب أن تشمل مدير إدارة المراجعة الداخلية لمناقشته في المشاكل التي تواجهها إدارة المراجعة الداخلية فيما يخـــص إجـــراءات المراجعـــة والأخطاء التي تم اكتشافها وغير ذلك من الأمور التي لها علاقة بـــإدارة الشـــركة (الصـــبان وسليمان ، 2005) .

5- **سلطات ومسئـــوليات لجنـــــة المراجعـــــة** : يقوم مجلس الإدارة بتفويض لجنـــة المراجعـــة وإعطائها سلطات ومسئوليات لكي تقوم بأداء مهامها ، ولكي يتسنى لهذه اللجنة تحقيق أهـــدافها بكفاءة وفاعلية ، فإنه يجب أن يتم تحديد السلطات والمسئوليات الخاصة بها بشكل واضح ، وأن تتاح لها سلطة الحصول على المعلومات التي تحتاجها لأداء مهامها ، ويفضل أن يكون للجنـــة المراجعة ميثاق مكتوب يوضح كيفية تكوينها وسلطاتها ومهامها والمسئوليات الملقاة على عاتقها (الشامي ، 2006) ، وفى هذا الشأن أوصت لجنة كادبوري سنة 1992 على أن يكون للجنة المراجعة سلطة مناقشة الموضوعات الهامة ، ويمكن للجنة الاستعانة بأحد الأطراف الخارجيـــة ذات الخبرة بالمشاكل الفنية التي تواجهها وخاصة في النواحي القانونية التي يمكن أن تؤثر على عملية إعداد القوائم المالية (سلطان ، 2005) . وعلى الرغم من أن هذه المسئوليات تخضـــع لمراجعة مجلس الإدارة ، إلا أن لجان المراجعة تمتع بسلطة اتخاذ قرارات مهمة للغاية ، وتسمد لجنة المراجعة هذه السلطات نتيجة لاستقلال لجنة المراجعة وتأهيل وخبرة أعضائها ، بالإضافة إلى قدرتهم في الحصول المعلومات اللازمة (الشامي ،2006) .

ويبين الشكل رقم (2-1) سلطات ومسئوليات لجان المراجعة وعلاقتها بكل مـــن المراجـــع الخارجي ومدير إدارة المراجعة الداخلية .

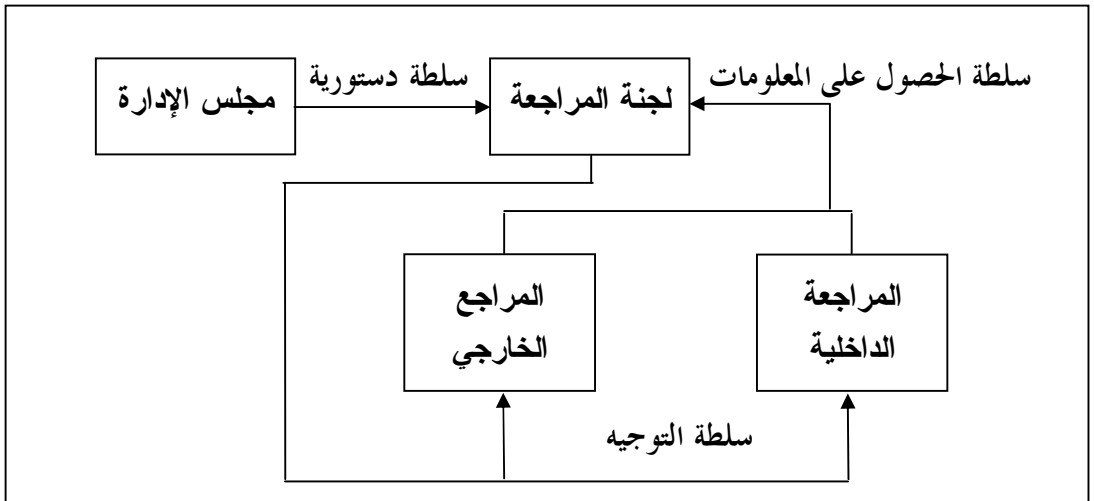

الشكل (2-1)

6- **ميثاق (الدليل المكتوب) للجنـــــة المراجعـــــة** : لكي تتمكن لجنة المراجعة مـــن الوفـــاء بمسئولياتها فإن ذلك يتطلب وجود دليل مكتوب يسمى ميثاق لجنة المراجعـــة يوضـــح كيفيـــة تشكيل هذه اللجان ومسئولياتها ومهامها ، وعدد مرات اجتماع اللجنة في كل عـــام ، وطبيعـــة العلاقة بينها وبين كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي (الصـــبان وســـليمان ، 2005) . وقد اهتمت العديد من الهيئات العلمية والمهنية بهذا الموضوع ، فقد أوصت لجنـــة بلو روبين جميع الشركات المسجلة في بورصات الأوراق المالية الأمريكية بضـــرورة كتابـــة ميثاق للجان المراجعة يتضمن مسئولياتها ومهامها والاشتراطات اللازمة في الأعضاء الـــذين يرشحون للعمل بها ، ونشره ضمن التقارير التي تصدرها الشركة مرة واحدة على الأقل كـــل ثلاث سنوات بهدف زيادة معرفة المستفيدين من هذه التقارير بطبيعة مسئوليات ومهام اللجنـــة وبالخبرات المتوفرة لدى أعضائها (دهمش ، 2008) . أما في المملكة المتحـــدة فقـــد أكـــدت لجنـــة كادبوري في سنة 1992 ، وكذلك تقريـــــــر سمث سنة 2003 على أهمية وجود عقد أو دليل مكتوب للجنة المراجعة ، وأنه يجب على أعضائها مراجعة المسئوليات الملقـــاة علـــى عاتقهم مرة كل سنة لتحديد ما إذا كان هناك تغيراً هاماً في هذه المسئوليات بما يتناســـب مـــع الظروف التي قد تطرأ على الشركة (الصبان وسليمان ،2005) .

7- **تقريـــــر لجنـــــة المراجعـــــة** : تقوم لجان المراجعة بإصدار تقرير سنوي يتم نشره ضمن التقرير المالية السنوية للشركة ، ويتضمن هذا التقرير المهام التي قامت اللجنة بتنفيذها خـــلال العام وفقاً للمسئوليات المحددة لها والنتائج التي توصلت إليها (***James , 1999***). وقد أوصى تقريـــــــر سمث سنة 2003 أنه يجب أن تشتمل التقارير المالية على تقرير لجنة المراجعة ، وأن يوضح ملخص لمسئوليات وأسماء أعضائها والخبرات المتوفرة لديهم ، و عدد اجتماعـــات اللجنة خلال العام ، ونسبة الحضور والمهام التي قامت بتنفيذها خلال العام (الصبان وسليمان ، 2005) .

8- **المدخـــل المتبـــع في تكويـــن لجان المراجعـــــة** : **الإلـــــزام أم الاختيـــــار** ، أظهر الأدب المحاسبي المتعلق بلجان المراجعة أن الدوافع الأولى لتكوين هذه اللجان يمكن أن تتأتـــى مـــن عدة مصادر من بينها توصيات ومطالبات الهيئات المهنية والعلمية ، أو أن تكون بمبادرة ذاتية من قِبل مجلس الإدارة ، أو بناءً على طلب المدير العام ، أو أن تكون بشـــكل إلزامـــي وفقـــاً

للقوانين والقرارات التي تصدرها للدولة أو إحدى الجهات التابعة لها (السقا وأبوالخير ، 2002) .

أما فيما يتعلق بمهام لجان المراجعة فلا يوجد في اتفاق من الناحية العملية أو النظرية حول المهام التي يجب على لجنة المراجعة القيام بها على وجه التحديد نظراً لتباينها من شركة إلى أخرى حسب الظروف والعوامل البيئية المحيطة بها ، والتي تتمثل في حجم الشركة وهيكلها التنظيمي وطبيعة الصناعة ، والقوانين والقرارات والنشرات والمعايير المهنية (مصلي ، 2004 ؛ الأسيود ، 2005) ، إلا أنه هناك تشجيع من قِبل كافة الأطراف على توسيع تلك المهام (المنيف والحميد ، 1998) .

وحيث أن لجنة المراجعة هي لجنة مُنبثقة عن مجلس الإدارة لمساعدته على الوفاء بمسئولياته ، لذلك قد تنحصر مهامها في اختيار المراجع الخارجي ، وقد تمتد لتشمل التدخل في كافة المجالات المالية بالوحدة الاقتصادية ، وقد تتعداها إلى مراجعة أداء الإدارة . وعلى الرغم من عدم صدور نشرات مُحددة بخصوص المهام ومسئوليات لجان المراجعة ، إلا أن الأدب المحاسبي قد تضمن العديد من المهام ، سيتم التطرق إليها بالتفصيل خلال الأجزاء التالية من الدراسة .

2-3 آثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية

2-3-1 مفهوم المراجعة الداخلية : أصدرت جمعية المحاسبة الأمريكية تعريفاً للمراجعة بأنها : " عملية منظمة تهتم بتجميع وتقييم الأدلة الموضوعية المتعلقة بما تم من الأحداث الاقتصادية ، وتوضيح إلى أي مدى التنفيذ بالنسبة للمعايير الموضوعة ، ثم توصيل النتائج إلى المهتمين بها " (الناغي ، 1992 ،12) .

ويرى كل من توماس وهنكي (1989) ، والناغي(1992) أن هذا التعريف يشمل كافة أنواع المراجعة المختلفة ، كالمراجعة الداخلية ، أو المراجعة الخارجية أو المراجعة التي تقوم بها أجهزة المراجعة الحكومية . وفيما يتعلق بوظيفة المراجعة الداخلية نجد أن :-

المراجعة الداخلية هي" عملية منظمة " يحكمها إطار نظري ثابت (مجموعة من الأهداف والمعايير) .

أن المراجع الداخلي يجب أن يكون ذو اتجاه عقلي موضوعي عند جمع وتقييم أدلة الإثبات .

أما عبارة " نتائج الأنشطة و الأحداث الاقتصادية " ، تتضمن فحص المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي ، وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

أما عبارة " المعايير المقررة " فهي تتمثل في الموازنات ومعايير الكفاءة والفاعلية المقررة في ضوء السياسة الإدارية للشركة .

وأخيراً فإن عبارة " تبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة " فهي تعني ضرورة إعداد تقرير يرفع للإدارة العليا يتضمن ملاحظات وتحفظات المراجع وتوصياته حول عملية المراجعة .

وقد عرف اشتيوي (1996 ، 54) المراجعة الداخلية على أنها " مجموعة من الإجراءات التي تنشأ داخل الشركة لغرض التحقق من تطبيق السياسات الإدارية والمالية المرسومة " .

كما تضمنت المعايير الدولية للمراجعة الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين تعريفاً للمراجعة الداخلية ، على أنها " فاعلية تقييمية مقامة ضمن المنشأة لغرض خدمتها ، ومن ضمن وظائفها اختبار وتقييم ومراقبة ملاءمة النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية وفاعليتهما " (الاتحاد الدولي للمحاسبين ، 1998 ، 40) .

وقد أصدر مجمع المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1999 تعريفاً للمراجعة الداخلية عكس التطور في مفهوم المراجعة الداخلية واهدافها ومهامها ، وجاء فيه أن : " المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري مستقل وتأكيد موضوعي ، صمِّمَ لإضافة وتحسين عمليات المنظمة ، لمُساعدتها في إنجاز أهدافها بإيجاد منهج منضبط ومنظم لتقييم وتحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة " .

Definition of Internal Auditing :

" Internal auditing is an independent, objective assurance and consulting activity designed to add value and improve an organization's operations . It helps an organization accomplish its objectives by bringing a systematic, disciplined approach to evaluate and improve the effectiveness of risk management, control, and governance processes " (www.theiia.org ,2008) .

حيث يعكس هذا التعريف التطور في مفهوم وخصائص وظيفة المراجعة الداخلية والتي يمكن تلخيصها في ما يلي :-

1- أن المراجعة الداخلية هي نشاط استشاري مستقل عن الإدارات محل المراجعة ، ويمكن أن تقدم خدمات استشارية للمنظمة . وقد تطلب المبدأ (14) من مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي على أنه " يجب على السلطات أن يكون لها استشارات دورية مع المراجعين الداخليين للمصرف ، وذلك لمناقشة مجالات المخاطر المحددة ... " (حماد ، 2005 ، 195) .

2- تغير النظرة للمراجعة الداخلية كنظام يهدف إلى تقييم هيكل الرقابة الداخلية وفحص المعلومات المالية إلى كونها نشاط مُضيف لقيمة الشركة من خلال المساهمة في تحسين الأداء وخفض التكاليف ، مما أدى اتساع نطاق أهداف المراجعة الداخلية نحو مراجعة كفاءة وفاعلية العمليات التشغيلية ، والمساهمة في إدارة المخاطر والعمل كمستشار داخلي يسعى لتوفير المعلومات التي تُدِّعم قدرة الإدارة على اتخاذ القرارات (الكاشف ، 2000) .

3- التأكيد على أهمية إعداد منهج (برنامج) منضبط ومنظم لكي تتمكن إدارة المراجعة الداخلية من الوفاء بالتزاماتها والتي تتمثل في تحسين فاعلية إدارة المخاطر والرقابة وعمليات الحوكمة .

ومن الملاحظ أن التعريفات السابقة قد تناولت مفهوم المراجعة الداخلية من وجهات نظر مختلفة عكست التطور في مفهومها وأهدافها ومهامها ومسئولياتها .

2-3-2 أنـــــواع المراجعـــة الداخليـــة :

1- **المراجعـــــة الماليـــــة** : وهي المجال التقليدي للمراجعة الداخلية والتي تهتم أساساً بالنواحي المالية ، وتشمل جميع الإجراءات التي من يمكن من خلالها : **(** اشتيوي ، 1996 **)** .

أ- التحقق من الوجود الفعلي للأصول من خلال إجراء جرد فعلي للأصول الثابتة والمخزون ، وإرسال المصادقات للمدينين وغير ذلك من الإجراءات التي اللازمة لحماية هذه الأصول والحد من اختلاسها .

ب- التأكد من أنه قد تم توجيه القيود المحاسبية بصورة صحيحة وأنها قد ورحلت إلى الحسابات المعنية .

ج- منع أو اكتشاف الأخطاء والتلاعب بالحسابات والدفاتر والسجلات المحاسبية .

د- فحص النظام المحاسبي وتقييم نظام الرقابة الداخلية .

2- **المراجعـــــة الإداريـــــــة** : وهي تشمل اختبار وفحص الإجراءات الرقابية المتعلقة بالمجالات والأنشطة غير المالية ، وذلك للتأكد من استخدام المواد المتاحة بكفاءة وفاعلية **(** مصلي ، 2004 **)** ، والتأكد من إتباع سياسات تخزينيـــة ملائمة ، بالإضافة إلى التأكد من مدي كفاءة البرامج التدريبية للعاملين . وتجدر الإشارة إلى أن دور المراجع الداخلي يتجاوز مجال عمل قسم **(** إدارة **)** المحاسبة إلى جميع الأقسام والإدارات للتحقق من مدى التقيد بالسياسات والخطط ، " ويجب على المراجع الداخلي توخي الحذر عند تعرضه للنواحي الإدارية لأنها تبعد عن مجال تخصصه " **(** عبدالله ، 1998 ، 126 **)** .

2-3-3 أهميـــــة المراجعـــــة الداخليـــــة :

أدى الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة إلى إنشاء مجمع المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة سنة1941 وفي سنة 1944 صدرت أولى دورياته بعنوان " المراجع الداخلي " (الصبان ، 2003) . واعتباراً من سنة 1972 بداء المجمع في إجراء امتحانات تأهيلية يمنح من يجتازها شهادة بكونه مراجع داخلي معتمد ، كما بداء هذا المجمع بوضع المعايير المهنية للمراجعة الداخلية ، حيث أصدر في سنة 1978 أول مجموعة من تلك المعايير (***Al-Twaijry*** , 2005) .

وبالرغم من أن المراجعة الداخلية اكتسبت العديد من خصائص المهنة ، ومن أهمها وجود تنظيمات مهنية ومعايير للممارسة المهنية ، وقواعد للسلوك المهني ، إلا أن الاعتراف بالمراجعة الداخلية كمهنة تلعب دوراً أساسياً في إعادة الثقة في التقارير المالية ، وتكتشف وتمنع حدوث تلاعب ومخالفات من قبل

الإدارة جاء واضحاً في القانون الأمريكي الجديد ساربنس أوكسلي 2002 وقد ركز هذا القانون على مسئوليات ومهام جديدة لكل من الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي ، حيث أن الإدارة أصبحت مسئولة ليس فقط عن تصميم نظام للرقابة الداخلية والمحافظة عليه ، بل أصبحت مسئولة أيضاً عن تقييم نظم الرقابة الداخلية والتقرير عن مدى فاعليتها ، أما بالنسبة للمراجع الخارجي فقد أصبح مسئولاً عن التأكد من مزاعم الإدارة بشأن فاعلية الرقابة الداخلية .

وقد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات والتغيرات في بيئة الإعمال (البدري ، 2005) وأصبح المراجع الداخلي مطالباً بتقييم مستمر لنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بالشركة (***Cynthia ,*** 2004 ؛ محمود ، 2005) ، وقد أظهرت إحدى الدراسات التي قام بها مجمع المراجعين الداخليين أنه يتوقع أن تنفق الشركات ما بين 2% إلى 3% من إيراداتها السنوية لأجل وظيفة مراجعة داخلية فعَّالة تقابل متطلبات قانون ساربنس أوكسلي 2002 (***Cynthia ,*** 2004)

ويري كل من موتز وشرف أن كافة الأطراف المشاركة في عملية المراجعة يهمها على المدى الطويل ومن مصلحتها أيضاً أن تتم عملية المراجعة بكل موضوعية (***Mautz & Sharaf ,*** 1968) ، (نقلاً عن : المنيف والحميد ، 1998) ، ولذلك فإن المراجعة الداخلية تعتبر من الأمور الحيوية لكل من الإدارة ولجنة المراجعة والمراجع الخارجي ، طالما أن هذه كل الأطراف يهمها أن تتأكد من دقة الأعمال ، وأنها تسير بالشكل الصحيح الذي يحقق أهداف المنظمة .

1- **أهميـــــة المراجعـــــة الداخليـــــة للإدارة** : تصمم المراجعة الداخلية أصلاً للتأكد من سلامة الأصول ، وتحسين عمليات الوحدة الاقتصادية وزيادة الكفاءة الإنتاجية في جميع المجالات . ونظراً لأن المراجعين الداخليين هم في الأساس موظفين بالشركة ، لذلك فإنهم سيكونون في موقع أفضل لتقييم نظم الرقابة الداخلية ، ولذلك تعتبر وظيفة المراجعة الداخلية مهمة للإدارة للأسباب التالية (أشتيوي ، 1996 ؛ البدري ،2005 ؛ محمود ،2005) :-

أ- نظراً لكبر حجم الشركات وتعدد عملياتها وتعقيدها ، فقد ظهرت الحاجة إلى وجود نظام للاتصال داخل الشركة يمكن الإدارة من متابعة الأحداث المالية والإدارية والتقرير عنها بصورة منتظمة .

ب-كما أن الإدارة تقوم بتفويض بعض الصلاحيات والمسئوليات إلى مستويات إدارية مختلفة ، لذلك فإن الإدارة تحتاج إلى الاطمئنان إلى أنه يتم المحافظة على الأصول ، وأن المخولين بهذه الصلاحيات والمسئوليات قد أدوا مهامهم كما يجب .

ج- زيادة الاهتمام بنظم الرقابة الداخلية ، حيث لم تعد الإدارة مسئولة فقط عن تصميم نظم جيدة للرقابة الداخلية ، بل أنها مطالبة بتقييم تلك النظم والتقرير عنها ، وتعتبر المراجعة الداخلية هي إحدى الوسائل التي تساعد الإدارة في أداء هذه المهمة .

2- **أهميـــــة المراجعـــة الداخليـــة للمراجـــع الخارجـــي** : تطورت أهداف المراجعة الخارجية من اكتشاف الغش والأخطاء بالدفاتر والقوائم المالية إلى إبداء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية ، كما تطورت أساليب المراجعة من مراجعة شاملة لكافة المستندات والعمليات إلى مراجعة عينة منها ، وأصبح الأصل هو المراجعة بالعينات والاستثناء هو المراجعة الشاملة (الناغي ، 1992). ويرجع ذلك إلى عدة عوامل من أهمها كبر حجم المشروعات وتعدد نشاطاتها ، وما ترتب عليه من ضخامة كمية المستندات والعمليات المطلوب مراجعتها ، ولمحدودية الفترة المخصصة للفحص والمراجعة ، وعدم تناسب المُقابل المادي مع الجهد المبذول في عمليات المراجعة الشاملة (اشتيوي ، 1996).

ولذلك فإن المراجع الخارجي يعتمد نتائج الفحص التي يقوم بها المراجع الداخلي ، ويهتم بتحسين العلاقات مع العميل وتنسيق الجهود بينهما ، ويجب على المراجع الخارجي أن يتحقق من موضوعية وكفاءة المراجع الداخلي . وعلى الرغم من أهمية التنسيق والتعاون بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ، إلا أنه يجب الاحتفاظ دائماً باستقلال كل منهما عن الآخر ، وألاَّ يعتبر المراجع الداخلي مكملاً للمراجع الخارجي أو أنه وجد في الشركة لمساعدته (البدري ، 2005) .

وقد تطلبت مقررات لجنة بازل للإشراف المصرفي - المبدأ (16) أنه " ينبغي على السلطات الإشرافية تشجيع التشاور بين المراجعين الداخليين والخارجيين لتحقيـــق التعاون الكفء والفعال على قدر ما يمكن " (حماد ، 2005 ، 195) .

3- **أهميـــــة المراجعـــة الداخليـــة للجنـــــة المراجعـــــة** : تعتبر إدارة المراجعة الداخلية في موقع متميز لمساعدة لجنة المراجعة على الوفاء بمسئولياتها والتي تعتبر امتداداً للمسئوليات العريضة لمجلس الإدارة ، ولذلك فإن مدير إدارة المراجعة الداخلية يجب عليه حضور اجتماعات لجنة المرجعة مرة واحدة على الأقل سنوياً لاستعراض النواحي المالية والرقابية (السقا وأبوالخير، 2002) . وتعتبر إدارة المراجعة الداخلية أحدى أهم مصادر المعلومات التي يحتاجها كل من مجلس الإدارة ولجنة المراجعـــة (الأسيود ، 2005 ؛ الشامي ، 2006) .

2-3-4 أهـــــداف المراجعـــــة الداخليـــــة ونطـــــاق عملهـــا :

يتباين نطاق وأهداف المراجعة الداخلية بشكل واسع ، ويعتمد ذلك على حجم الشركة وهيكلها التنظيمي ومتطلبات إدارتها . وقد حددت نشرة معايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية الصادرة عن مجمع المراجعين الداخليين بعض الأهداف والتي يمكن إيجازها فيما يلي (اشتيوي ، 1996) :-

1- حماية أصول وسجلات الشركة من الضياع والسرقة والتزوير وسوء الاستخدام .
2- إضفاء الثقة في البيانات المحاسبية بالدفاتر والسجلات والحسابات من خلال التأكيد على صحتها .
3- التحضير أو النهوض بالكفاءة الإدارية والتشغيلية للوحدة الاقتصادية ككل .

4- تشجيع إتباع السياسات الإدارية الموضوعة .

2-3-5 مفهـــومي الكفـــــاءة والفـــاعليـــة :

على الرغم من ارتباط مفهومي الكفاءة والفاعلية ، إلا أن هناك فروقاً هامة بينهما ، وقد وردت عدة تعريفات لمفهوم الكفاءة والفاعلية من أهمها ما يلي : -

يرى مهنا وسيد **(** 1992 ، 1303**)** أن المقصود بفاعلية إدارة المراجعة الداخلية " أن تكون مخرجات ونتائج الأنشطة التي يمارسها المراجعون الداخليون مُحققة للأهداف المطلوبة من تلك الإدارة " .

أما المغربي (1999 ، 39) فقد أوضح أوجه الاختلاف بينهما من خلال التعريفين التاليين :-

تشير الكفاءة إلى : " الطريقة الاقتصادية التي يتم بها إنجاز العمليات المتعلقة بالأهـــداف ، وعادةً ما يعبر عنها من خلال النسبة بين المخرجات والمدخلات " .

بينما تشير الفاعلية إلى : " قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها ، بحيث يتم الاهتمام برعاية مصالح كافة الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة ، وعادةً ما يطلق عليهم أصحاب المصالـــح(مثل الملاك ، العامليـــن ، الإدارة ، الموردين . . . وغيرهم) بحيث توضع الأهداف الصحيحة والمناسبة لتحقيق وإشباع حاجات كل منهم " .

بينما يرى السقا وأبوالخير (2002 ، 203) أن " الكفاءة تقيس مدى تحقيق المخرجات بأقل مدخلات ممكنة ، بينما ترتبط الفاعلية بدرجة تحقيق الأهداف المحددة مقدماً . وعدم الاتفاق على الهدف وتحديده يجعل من الصعب قياس الفاعلية وفقاً لمدخل الوصول للهدف " .

أما الدهراوي وسرايا (2006 ، 163 :164) فقد عرفا الكفاءة والفاعلية كما يلي :-

الكفاءة : " تُمثل بصفة عامة تحقيق العلاقة المثلى بين عناصر المدخلات وعناصر المخرجات ، وتتحقق العلاقة باستخدام أقل قدر ممكن من المدخلات لتحقيق أكبر قدر من المخرجات " .

أن الفاعلية : " تتمثل في مدى تحقيق المشروع لأهدافه وأدائه لأعماله وأنشطته بصورة جيدة ، أي أن الفاعلية تركز كمفهوم عن نوعية وجودة النتائج التي تتحقق من وراء استخدام الموارد بطريقة مثلى " .

وفي ضوء ما تقدم يمكن القول بأن الكفاءة تتمثل في الاستخدام الأمثل لموارد الشركة من خلال تحديد ما إذا كانت الموارد اللازمة قد تم استخدامها بكفاءة عالية وبشكل مثالي ، مع تحديد الأسباب الرئيسية لعدم استخدام هذه الموارد بشكل اقتصادي مناسب . أما الفاعلية فتتضمن تحديد ما إذا كانت الأهداف المخططة قد تحققت كما هو مخطط لها (نوعية وجودة النتائج) ، ويرى مصلي (2004) أن تحقيق الكفاءة لا يعني تحقيق الفاعلية ، والعكس أيضاً صحيح ، كما أن تحقيق أي منهما قد يساهم في ارتفاع أو انخفاض الآخر ، فمثلاً قد يرجع سبب انخفاض كفاءة استخدام الآلات إلى عدم الفاعلية في اختيار العمالة المناسبة وتنفيذ سياسة تدريبية مناسبة . كما أن عدم الفاعلية في تحقيق الإنتاج المستهدف يؤدي إلى انخفاض كفاءة استخدام العاملين .

2-3-6 مهام لجان المراجعـــة لزيادة كفاءة وفاعليـــة المراجعـــة الداخليـــة :

من خلال استعراض مفهومي الكفاءة والفاعلية اتضح أنه يمكن تحقيق كفاءة وظيفة المراجعة الداخلية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء أكانت بشرية (المراجعين الداخليين) ، أو مادية وتتمثل في الموازنات المالية المخصصة لإدارة المراجعة الداخلية ، بالإضافة إلى أجهزة الحاسوب وملحقاتها .

بينما تتحقق فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من خلال تحقيق أهدافها المخطط لها مسبقاً ، ومن أهمها تزويد الإدارة والمراجعين الخارجيين ولجنة المراجعة بمعلومات تتمثل في الملاحظات والتوصيات المتعلقة بالأنشطة محل الفحص والمراجعة ، بالإضافة إلى تقييم نظام الرقابة الداخلية ، ويمكن للجنة المراجعة دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من خلال القيام بالآتي :-

2-3-6-1 دعـــم اســـتقلال المراجـــعين الداخـــليين : يعتبر الاستقلال من أهم المقومات التي تقوم عليها وظيفة المراجعة الداخلية ، حيث يساعد المراجع الداخلي على إصدار أحكام نزيهة وغير متحيزة ، ونظراً لأهمية الاستقلال فقد خصص له أحد المعايير المهنية للمراجعة الداخليـــة (معيار الاستقلال) ، وتطلب هذا المعيار أن يتوفر للمراجع الداخلي الاستقلال عن الأنشطة التي يتولى مراجعتها ، ويعتبر المراجع الداخلي مستقلاً عندما يقوم بأداء عمله بحرية وموضوعية . (البدري ، 2005) . ويتحقق ذلك من خلال الآتي :-

1- **الاســـــتقلال التنظيمـــي لإدارة المراجعـــة الداخليـــة** : على الرغم من أن المراجع الداخلي ما هو إلا أحد العاملين في الشركة التي يقوم بفحص ومراجعة أنشطتها ، إلا أنه يجب أن يتوفر له قدر من الاستقلال حتى يؤدي عمله بكفاءة وفاعلية ، لأنه من ناحية يتبع الإدارة العليا في الشركة التي يرفع إليها بتقريره بما يتضمنه من نتائج عن أدائه خلال الفترة ، ومن ناحية أُخرى فإن إدارة المراجعة الداخلية تكون مستقلة تماماً عن باقي الإدارات محل المراجعة (الدهراوي وسرايا ، 2006) . ونظراً لأهمية الاستقلال التنظيمي فقد تطلب معيار الاستقلال التنظيمي " أنه يجب أن يكون لإدارة المراجعة الداخلية وضع داخل الوحدة الاقتصادية يسمح لها بالقيام بواجباتها الوظيفية " (البدري ، 2005) .

وهناك من يرى أن الوضع الأفضل هو تبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة ، وذلك لأنها تقوم بتقييم أداء الإدارات التنفيذية ، وتتحقق من مدى إلتزام تلك الإدارات بتطبيق السياسات والقرارات الصـــادرة ، وبالتالي لا يجوز أن تكون إدارة المراجعة الداخلية تابعة لأي إدارة تنفيذيـــة ، بينما يرى (مصلي ، 2004) أنه قد يكون من بين أعضاء مجلس الإدارة بعض المدراء التنفيذيين الذين تخضع أنشطة إدارتهم للمراجعة من قِبل المراجعين الداخليين ، وذلك سيؤثر سلباً على استقلال إدارة المراجعة الداخلية ، ويرى البعض الآخر أن هناك اتجاه متزايد نحو تكوين لجان مراجعة في الشركات بغرض الإشراف على وظيفة المراجعة الداخلية مما يزيد من استقلالها عن الإدارة التنفيذية ، وأنه كلما كان هناك علاقة قوية بين لجنة المراجعة وإدارة

المراجعة الداخلية ، كلما زاد احتمال توافر الاستقلال والموضوعية في الفحص والتقييم ، كما أن لجنة المراجعة عادةً ما تشارك مجلـــس الإدارة في المساءلة الإدارية لإدارة المراجعة الداخلية فيما يتعلق باعتماد توظيف أو ترقية أو مكافأة أو فصل مدير إدارة المراجعة الداخلية (الصبان وآخرون ، 1996) ، ويبين الشكل التالي العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية والمستويات الإدارية المختلفة .

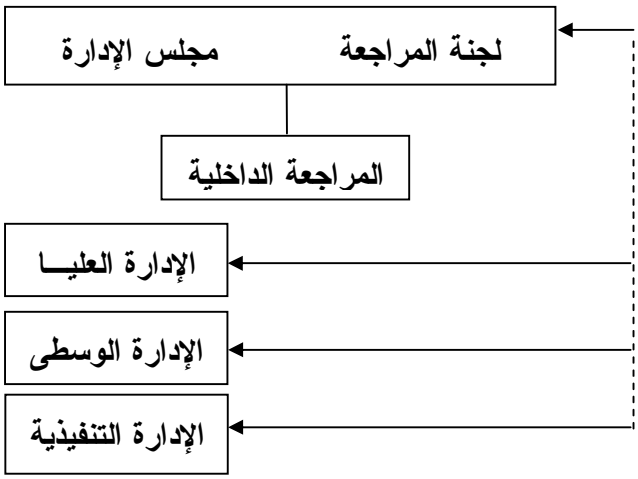

الشكل (2-2)

العلاقة بين إدارة المراجعة الداخلية

المصدر : (الصبان وآخرون ، 1996 ، 121) .

ويرى بعض الباحثين أنه لدعم استقلال المراجعين الداخليين فإنه يجب أن تكون إدارة المراجعة الداخلية من الناحية التنظيمية تابعة لمجلس الإدارة أو للجنة المراجعة ، بهدف تقليل القيود أو الضغوط على المراجعين الداخليين التي تؤثر على استقلالهم (مصلي ، 2004 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) ، ولدعم الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية فإن لجنة المراجعة تقوم بممارسة عدة مهام من أهمها ما يلي (غالي ، 2003) :-

أ- **المشاركة في اختيار مديـــر إدارة المراجعـــة الداخلية وتحديـــد مكافآته ومناقشة عزله** : نظراً لأهمية المحافظة على استقلال مدير إدارة المراجعة الداخلية عن الإدارة التنفيذية ، لذلك تقوم لجنة المراجعة بتقديم توصية لمجلس الإدارة بشأن تعيينه في ضوء مؤهلاته وكفاءته المهنية وتحديد مكافآته ، والمشاركة في مناقشة عزله إذا تقرر ذلك (غالي ، 2003) .

ب- **وضع سياسات وأهداف إدارة المراجعـــــة الداخلية والتصديق على خططها** : يجب أن تقوم لجنة المراجعة بمراجعة سياسات وأهداف إدارة المراجعة الداخلية والتصديق على

خططها ، والتحقق من عدم وجود ضغوط أو قيود على إدارة المراجعة الداخلية عند وضع تلك الخطط والسياسات ، وكذلك التحقق من كفاية موازنة إدارة المراجعة الداخلية للتأكد من مدى كفايتها لتنفيذ مسئولياتها بكفاءة وفاعلية (غالي ، 2003) .

ج- **إتاحة حرية الاتصال المباشـــر لمديـــر إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة** : لا شك أن تبعية إدارة المراجعة الداخلية مباشرة لمجلس الإدارة تتيح لمديرها حرية الاتصال مباشرة بالمجلس (الدهراوي وسرايا ، 2006) ، ولضمان استقلال إدارة المراجعة الداخلية فإنه يجب أن يكون لمديرها حق الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أية موضوعات هامة ، بالإضافة إلى حقه في الحضور إلى اجتماعاتها (***www.cipe-arabia.org*** **, 2006**) .

د- **التأكد من عدم وجود قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم** : يجب على لجنة المراجعة أن تتأكد من عدم وجود قيود على نطاق الفحص المحدد وتنفيذ إجراءات المراجعة ، أو على موازنة إدارة المراجعة الداخلية ، لأن وجود تلك القيود سيؤثر بشكل سلبي على استقلال المراجعين الداخليين (مصلي ، 2004) .

ه- **فـــحص نتائـــج إدارة المراجعـــة الداخلية** : تقوم إدارة المراجعة الداخلية بفحص ومراجعة وتقييم كافة العمليات المالية والإدارية بالشركة ، و تقوم بتبليغ لجنة المراجعة بنتائج الفحص والمراجعة خصوصاً إذا كانت تلك النتائج هامة نسبياً (***www.cipe-arabia.org*** **, 2006**) .

2- **الاســـــتقلال الموضوعـــي للمراجـــعين الداخـــــليين** : يجب على المراجع الداخلي أن يكون موضوعياً عند أدائه لمهامه ، ولا يتأتى له ذلك إلا بمنحه الصلاحيات اللازمة لذلك مما يجعله يتصرف بما يمليه عليه الضمير والواجب . وتعرف الموضوعية على أنها " توجه فكري غير متحيز يسمح للمراجع الداخلي بأن يقوم بعمله بحيث يكون مقتنعاً بما قام به ، وبأنه لم يقدم أي تنازلات جوهرية تؤثر على جودة العمل ، وتتطلب الموضوعية ألا يُخضع المراجع الخارجي حكمه على الأمور المتعلقة بالمراجعة لأحكام الآخرين " (سلطان ، 2005 ، 201) ، وتتحقق الموضوعية من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات من أهمها ما يلي (الدهراوي وسرايا ، 2006 ، 169) :-

أ- تحديد اختصاصات العاملين بقسم أو إدارة الداخلية .

ب- تحديد حالات التعارض في الاختصاصات .

ج- تغيير وتبديل المهام بين المراجعين الداخليين من وقت إلى آخر .

د- عدم قيام المراجع الداخلي بمهام وأعمال تخص إدارات وأقسام أخرى .

ه- عدم قيام المراجع الداخلي بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين .

و - مراجعة نتائج المراجعة الداخلية قبل كتابة التقرير .

2-3-6-2 التحقق من جـــــودة الأداء المهني للمراجـــــعين الداخـــليين :

يشمل نطاق عمل المراجعين الداخليين فحص ومراجعة كافة العمليات المالية بالدفاتر والسجلات المالية ، وكذلك تقييم مدى كفاءة وفاعلية نظم الرقابة الداخلية المطبقة ، بالإضافة إلى تقييم اللوائح والسياسات الإدارية الداخلية ... الخ ، ويتطلب ذلك أن يتم اختيار مدير إدارة المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين بعناية كافية ، بحيث يتوفر لديهم قدر مناسب من التأهيل العلمي والخبرة ، لذلك فإن لجنة المراجعة تقوم بممارسة عدة مهام للتحقق من جودة أداء المراجعين الداخليين ، ومن مدى التزامهم بالمعايير المهنية وذلك كله في إطار تقييم نظم الرقابة الداخلية (حماد ، 2005) ، حيث تتطلب المعايير المهنية للمراجعة الداخلية أنه يجب أن تؤدى أعمال المراجعة الداخلية بكفاءة وفاعلية وفي إطار العناية المهنية المعقولة ، وأنه يجب على المراجع الداخلي أن يحافظ على كفاءته الفنية من خلال التعليم المستمر ، كما يجب عليه أن يبذل العناية المهنية المعقولة عند أدائه لأعمال المراجعة .

وفي هذا الشأن يجب على لجنة المراجعة أن تتحقق من أن مدير إدارة المراجعة الداخلية يتوفر لديه مستوى مناسب من التأهيل العلمي والخبرة ومهارات القيادة والأشراف لكي يستطيع الوفاء بمسئولياته ، كما يجب على اللجنة أن تولى اهتماماً باختيار المراجعين الداخليين ومدى توفر التأهيل العلمي والخبرة التي تتناسب مع المسئوليات الملقاة على عاتقهم (***www.cipe-arabia.org*** **, 2006**) . ويمكن للجنة المراجعة الحصول على المعلومات المتعلقة بذلك من المراجعين الخارجيين ، حيث أنهم مطالبون بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية ، ويتضمن ذلك تقييم لإدارة المراجعة الداخلية (غالي ، 2003) . كما تقوم لجنة المراجعة بفحص لائحة المراجعة الداخلية والتي تتضمن أهداف وسلطات ومسئوليات إدارة المراجعة الداخلية ، بهدف التأكد من أنها تعمل لتحقيق الأهداف التي أُنشأت من أجلها وفقاً للصلاحيات والمسئوليات المحددة باللائحة .

2-3-6-3 الإشراف على أعمال المراجعة الداخلية :

يشمل نطاق أعمال المراجعة الداخلية على مجموعة من المهام تتضمن : مرحلة التخطيط ، ثم مرحلة التنفيذ (الفحص والتقييم) ، ثم مرحلة التقريـــر (توصيل النتائج) ، وأخيراً مرحلة متابعة النتائج والتوصيات ، وقد تطلب معيار أداء أعمال المراجعة الداخلية (أحد معايير المهنية للمراجعة الداخلية) أنه يجب أن تشمل أعمال المراجعة الداخلية على تخطيط عملية المراجعة وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج ومتابعتها ، وذلك كله في إطار تحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية .

ومما لا شك فيه أن وجود لجنة المراجعة سيساعد إدارة المراجعة الداخلية في تخطيط عملية المراجعة وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج ومتابعتها (***www.cipe-arabia.org*** **, 2006**) .

1- **التخطيط والتوثيق لعمليات المراجعة الداخلية** : يُعد التخطيط المناسب مطلباً سابقاً وحيوياً لإتمام أية عملية مراجعة معقدة بنجاح وفي الوقت المقرر لها (توماس وهنكي ، 1989) ، ولذلك فقد تطلب

معيار التخطيط (معايير المراجعة الداخلية) أنه يجب على مدير إدارة المراجعة الداخلية وضع الخطط اللازمة لتنفيذ الأعمال المنوطة بإدارته ، وأن يتم إعداد تلك الخطط في ضوء ما جاء بوثيقة المراجعة ، وبما يتفق مع الأهداف العامة للشركة .

وتبرز أهمية التخطيط لأنشطة المراجعة الداخلية لعدة أطراف من بينها المراجعين الداخليين أنفسهم، حيث أن الخطة تعتبر برنامج عمل للمراجعة الداخلية يتم وضعه على أساس الموارد البشرية والمادية المتاحة بغرض تحقيق الأهداف المرجوة لهذه الإدارة . كما أن التخطيط يعتبر أداة للتنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجع الخارجي ، بحيث يمكن تجنب تكرار الجهود المبذولة لأداء نفس العمل . أما بالنسبة لمجلس الإدارة ولجنة المراجعة فإن خطط المراجعة الداخلية تمثل الوسيلة التي تُمكنهم من تقييم أداء هذه إدارة المراجعة الداخلية ، وما إذا كانت إجراءات المراجعة كافية ومناسبة لتحقيق أهدافها (البدري ، 2005) . وتجدر الإشارة إلى أنه يجب أن يكون هناك اتصال مباشر بين مدير إدارة المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة ولجنة المراجعة فيما يتعلق بوضع الخطط الملائمة ، وأنه يجب على لجنة المراجعة أن تتحقق من أن تلك الخطط قابلة للتطبيق على أرض الواقع في حدود الإمكانيات والموارد المتاحة والمخصصة لإدارة المراجعة الداخلية ، ومن أن تلك الخطط متوافقة مع لائحة المراجعة الداخلية وأنها تعكس الأهداف والسياسات التي وضعتها الشركة وأنشأت إدارة المراجعة الداخلية لتحقيقها ، وسينعكس ذلك على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية (مصلي ، 2004) .

2- **فحص وتقييم المعلومات** : تُعد هذه الخطوة هي بداية مرحلة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية وفقاً لما هو مُخطط لها ، حيث يقوم المراجعين الداخليين بأداء مهامهم وفق الجدول الزمني المحدد ووفق الإمكانيات المتاحة . وقد تطلب أحد المعايير المهنية للمراجعة الداخلية (فحص وتقييم المعلومات) أنه يجب على المراجع الداخلي القيام بتجميع وتحليل وتفسير المعلومات والبيانات وإعداد المستندات اللازمة عن المعلومات الخاصة بعملية المراجعة لتدعيم نتائجها . وفي هذا الصدد يمكن للجنة المراجعة أن تقوم بدور فعَّال من خلال المتابعة والإشراف على تنفيذ أعمال المراجعة ، وإتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة ومجلس الإدارة والتنسيق مع المراجع الخارجي ، وأن تتأكد من أن تلك الأعمال قد تم تنفيذها وفقاً لما هو مخطط لها . كما تقوم بتقييم جودة أداء المراجعين الداخليين ، وأن تتأكد من مدى بذلهم للعناية المهنية الواجبة ومن التزامهم بلائحة المراجعة الداخلية ، وأن تقوم بتذليل المشاكل التي تواجههم عند تنفيذ مهامهم .

3- **التقرير عن نتائج أعمال المراجعة الداخلية** : يمثل التقرير أحدى أدوات الاتصال بين إدارة المراجعة ولجنة المراجعة ومجلس الإدارة ، والذي يمكن من خلاله التقرير عن نتائج أعمال المراجعة والفحص والتقييم التي تم تنفيذها خلال الفترة ، ولذلك فقد خُصص أحد المعايير المهنية للمراجعة الداخلية للتقرير عن نتائج أعمال المراجعة ، حيث تطلب هذا المعيار أنه يجب على

المراجع الداخلي أن يقوم بإعداد تقرير عن نتائج أعمال المراجعة التي قام بأدائها (البدري ، 2005) ، وفي هذا الصدد يجب على لجنة المراجعة أن تتأكد من عدم وجود أية ضغوط أو قيود على إدارة المراجعة الداخلية عند مناقشة نتائج التقرير مع الإدارات والأقسام محل المراجعة قبل إعداد التقرير ، أو عند كتابة التقرير . وفي جميع الأحوال يجب أن تحال تقارير إدارة المراجعة الداخلية إلى لجنة المراجعة ومجلس الإدارة ، وبعض من للإدارات التنفيذية المعنية (مصلي ، 2004) .

4- متابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية : لا تكتمل عملية المراجعة الداخلية إلا بقيام المراجع الداخلي بمتابعة النتائج التي تم التوصل إليها والتوصيات المتعلقة بها ، حتى يتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة واللازمة . وقد تطلب أحد المعايير الفرعية لأداء أعمال المراجعة الداخلية أنه يجب على المراجع الداخلي متابعة ما جاء في تقريره من ملاحظات وتوصيات ، وللتأكد من أن الإجراءات التصحيحية قد حققت النتائج المرجوة منها ، وفي حالة عدم تنفيذ هذه الإجراءات فإنه يجب على المراجع أن يتأكد من أن الإدارة المختصة ومجلس الإدارة على علم تام بالأخطار المترتبة على عدم تنفيذ هذه الإجراءات (البدري ، 2005) ، وحيث أن لجنة المراجعة هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة لمساعدته في الوفاء بمسئولياته ، ومن أهمها زيادة كفاءة وفاعلية المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين ومتابعة النتائج التي تتضمنها تقريرهم ، ولذلك فإنه لا يكفي أن يتم استلام تقارير المراجعة والإطلاع على ما جاء فيها ، بل يجب على لجنة المراجعة أن تولي اهتمام بمتابعة ما ورد في تلك التقارير من ملاحظات وتوصيات ، والتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية (مصلي ، 2004) . كما يجب عليها أن تتحقق من أن الأهداف المرجوة من إنشاء إدارة أو قسم للمراجعة الداخلية قد تحققت فعلاً كما هو مخطط لها (التحقق من مدى فاعليتها) .

تناول هذا الفصل تعريفاً بالمصارف التجارية الليبية وتطورها ووسائل الإشراف والرقابة عليها ، كما تضمن تعريفاً لمفهوم لجان المراجعة ونشأتها وتطورها وقوعد تكوينها ومهامها وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية من خلال دعم الاستقلال التنظيمي والموضوعي لإدارة المراجعة الداخلية والتحقق من المستوى المهني للمراجع الخارجي بالإضافة إلى الأشراف على أعمال المراجعة الداخلية .

ويتناول الفصل الثالث لجان المراجعة وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية ، كما يتناول مراجعة أدبيات الدراسة وتكوين إطارها النظري وصياغة فرضياتها .

الفصـــل الثالـــث

أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية

يتناول هذا الفصل مهام لجان المراجعة والتي يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية وتحسين وجودة المعلومات بالتقارير المالية ، بالإضافة إلى تكوين الإطار النظـــري للدراسة وصياغـــة فرضياتها .

3-1 أثـــر لجـــان المراجعـــــة على كفـــاءة وفاعليـــة المراجـــعة الخارجـــية :

3-1-1 مفهـــوم المراجعـــة الخارجيـــة :

تضمنت أدبيات المراجعة العديد من التعريفات للمراجعة من بينها ما يلي :-

عرف عبد الله (1986 ، 3) المراجعة على أنها " مجموعة من النظريات والمبادئ والإجراءات التي تنظم فحص البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر والسجلات والمستندات للتأكد من صحة هذه البيانات ودرجة الاعتماد عليها ، ومدى دلالة القوائم المالية على نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي " .

بينما عرفها اشتيوي (1996 ، 11) على أنها " عملية فحص واختبار البنود الواردة بالقوائم المالية بالرجوع إلى الحسابات والسجلات المنشأة لها وكذلك المستندات المؤيدة لها ، وذلك لغرض إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للوحدة الاقتصادية موضوع المراجعة " .

3-1-2 أهـــــداف المراجعـــة الخارجيـــة :

تشير الدراسات التاريخيـــة إلى أن المراجعة وكذلك أهدافها رافقت نشوء الحضارة الإنسانية وتطورت بتطورها (القاضي ودحدوح ، 1999) ، ومن حيث تطور الأهداف يمكن القول بأنها قد مرت بثلاثة مراحل لكل منها أسبابها ونتائجها والتي يمكن تلخيصها فيما يلي (الناغي ، 1992) :-

1- **مرحلـــــة اكتشـــــاف الأخـــــطاء** : في بداية ممارسة المراجعة كان ينظر إليها على أنها وسيلة الهدف منها اكتشاف الأخطاء والغش الذي تمارسه الإدارة بالقوائم المالية والدفاتر والسجلات المنشأة لها ، وأن مهمة المراجع الخارجي تقتصر فقط على تعقب الأخطاء واكتشافها ، وقد ساعد صغر حجم الشركات على وجود هذا الهدف ، وتميزت الممارسة في هذه المرحلة بأنها تفصيلية وتُركز على قائمة المركز المالي ، كما أن مسئولية المراجع كانت مسئولية مدنية تجاه عميله وهم المساهمين .

2- **مـــرحـــلة إبـــداء الـــرأي حـــــول مـــدى عدالـــة القوائـــم المالية** : أدت التطورات التي حدثت في قطاعات الأعمال إلى زيادة حجم الشركات وتعقد عملياتها إلى صعوبة إجراء مراجعة تفصيلية لكافة العمليات ، ولذلك ظهرت المراجعة الاختبارية التي تعتمد على العينات ، وازداد الاهتمام بمدى

فاعلية نظم الرقابة الداخلية ، كما أن أحكام القضاء الإنجليزي كانت من أهم الأسباب التي أدت إلى التحول إلى هذه المرحلة ، وبذلك أصبح الهدف الرئيسي للمراجعة الخارجية هو إبداء الرأي حول مدى عدالة القوائم المالية بدلاً من اكتشاف الأخطاء والغش الموجود بالدفاتر ، وأن هذا الأخير يأتي كنتيجة طبيعية لقيام المراجع المؤهــل علمياً وعملياً بمهمته على أحسن وجــه (اشتيوي ، 1996) ، وأنه ليس من المفترض في المراجع الخارجي أن يكون جاسوس ، أو أن يقوم بعمله وهو يشك في كل ما يقدم إليه من بيانات ومعلومات (عبد الله ، 1986) . كما تتميز هذه المرحلة بأن المراجع الخارجي أصبح مسئــولاً ليس فقط أمام عميله ، ولكن أمام الغير (طرف ثالث) .

3- **مرحلة تعدد أهــداف المراجعة (المسئوليــة البيئية والاجتماعية للمراجعــة)** : شهدت العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين اهتماماً متزايداً بموضوع البيئة ، وترتب على ذلك اهتمام قطاعات الأعمال واعترافها بمسئولياتها تجاه البيئة ، وقد أجريت العديد من الدراسات حول المشاكل والقضايا البيئية بهدف تبني مفهوم وأبعاد الأداء البيئي وانعكاساته على مهنتي المحاسبة والمراجعة ، وأظهرت أن هناك اهتماماً متزايداً من قِبل العديد من الشركات بأن تعكس تقاريرها المالية بيانات عن مسئولياتها البيئيــة والاجتماعيــة (السقا وأبوالخيــر ، 2002 ؛ لطفي ، 2005ب) .

وقد عرفت وكالة حماية البيئة الأمريكية سنة 1984 المراجعــة البيئية على أنها " فحص موضوعي منظم ، دوري وموثوق ، للممارسات البيئية (للوحدة الاقتصادية) للتحقق من الوفاء بالمتطلبات البيئية التي تفرضها القوانين المُنظِمة للبيئة وسياسات الوحدة الاقتصادية " (السقا وأبوالخير ، 2002 ، 29) . ويمكن تصميم أعمال المراجعة البيئية لإنجاز الأهداف التالية :-

1- التحقق من الالتزام بالمتطلبات البيئية .

2- تقييم فاعلية نظم الإدارة البيئية القائمة فعلاً .

3- تقدير مخاطر الأحداث البيئية التي تنطوي على وقائع خطرة .

ونظراً لزيادة الحاجة إلى معلومات أكثر شمولاً ومنفعة نسبية من المراجعة وتقاريرها ، لذلك اتسع نطاق المراجعة و من ثم أهدافها بما يحقق المسئولية البيئية والاجتماعية المرتبطة بها .

3-1-3 مهام لجان المراجعة وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية :

تواجه مهنة المراجعة الخارجية في الوقت الحالي مجموعة من المشكلات المعاصرة التي ترجع إلى التغيرات والتطورات البيئية المحيطة بها (غالي ، 2003) ، وقد تعرضت المهنة للعديد من الانتقادات المتعلقة بفاعليتها ، وذلك في ضوء الانهيارات المالية التي حدثت مع بداية القرن الحادي والعشرين ، وأدى ذلك إلى قيام المنظمات المهنية والهيئات العلمية بالبحث والدراسة عن الوسائل والأساليب التي من شأنها زيادة كفاءة وفاعلية المراجعين الخارجيين ، وتعتبر لجان المراجعة من أبرز تلك الوسائل التي يمكن أن تساهم في تحقيق ذلك (الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) . حيث تقوم هذه اللجان بمتابعة

أعمال المدراء باعتبارهم مسئولين عن إعداد التقارير المالية التي يعتمد عليها مستخدمي المعلومات المالية الخارجيين في اتخاذ قراراتهم .

ويقصد بكفاءة المراجعة الخارجية قدرتها على تحقيق أكبر قدر من المخرجات باستخدام أقل قدر من المدخلات (الموارد) ، وتتحقق كفاءة وظيفة المراجعة الخارجية من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة سواء أكانت مالية (تكاليف للمراجعة أو أجهزة الحاسوب ..الخ) أو بشريـــة (المراجع الخارجي ومساعديه) . أما الفاعلية فتتمثل في مدى قدرة المراجع على تحقيق أهدافه وأدائه لأعماله بصورة جيدة (مدى جودة النتائج التي تتحقق من وراء استخدام الموارد المتاحة بطريقة مُثلى) ، ويتحقق ذلك من خلال تحقق أهداف المراجعة الخارجية كما هو مخطط لها .

وتساهم لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية عن طريق دعم استقلالية المراجع الخارجي والتحقق من جودة أدائه المهني والإشراف على عملية المراجعة الخارجية .

1-3-1-3 دعم استقلال المراجـــع الخارجـــــي : يعني الاستقلال في الواقع عدم خضوع المراجع لأي ضغوط من الغير خلال كافة مراحل عملية المراجعة ، ابتداءً من التخطيط لعملية المراجعة ومروراً بمراحل تنفيذ برنامج المراجعة ، وانتهاءً بكتابة تقرير المراجعة الذي يتضمن رأيه حول مدى عدالة القوائم المالية (الصحن وآخرون ، 1998) .

ويعتبر الاستقلال بمثابة حجر الأساس بالنسبة لمهنة المراجعة ، ولذلك فقد تطلب المعيار الثاني من معايير العامة للمراجعة " أنه يجب أن يكون لدى المراجع اتجاه فكري وعقلي محايد ومستقل في كل الأمور المتعلقة بعملية الفحص والمراجعة " (توماس وهنكي ، 1989 ، 54) .

وحتى يتحقق معيار الاستقلال فإن المراجع الخارجي يجب أن يكون مستقلاً في الواقع (الاستقلال الذهني أو الموضوعي) ، ومستقلاً أيضاً في الظاهر . ولذلك فإنه يجب أن يكون متحرراً من أية التزامات أو مصالح مع الإدارة التنفيذية . وتجدر الإشارة إلى " أن معيار الاستقلال لا يطبق إلا في مهنة المراجعة دون غيرها من المهن الأخرى . حتى أنه يجب على المراجع في حالة افتقاره للاستقلال أن يتخلى عن المراجعة " (الصحن وآخرون ، 1998 ، 31) .

2-3-1-3 العوامل التي قد تؤثر سلباً على استقلال المراجع الخارجي :-

أظهرت العديد من الدراسات (طلبة ، 1994) ، (الدهرواي ، 1991 ؛ يماني ، 1991 ؛ الراشد ، 1994 ؛ قنديل ، 2002 ؛ هويدي ، 1992) ، (نقلاً عن : سويلم ، 2002) ؛ (الأسيود ، 2005) . أن هناك بعض العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً على استقلال المراجع الخارجي ، ويترتب على ذلك عدم قدرة المراجع الخارجي على إبداء رأيه بشأن مدى عدالة القوائم المالية للشركة ، ومن ثم تفقد المعلومات المحاسبية موثوقيتها وملاءمتها نظراً لاحتمال احتوائها على معلومات غير صحيحة ، وقد يؤدي هذا الأمر إلى تعرض مستخدمي تلك المعلومات إلى خسائر غير متوقعة نتيجة لاستخدام تلك المعلومات عند اتخاذ

قراراتهم ، وذلك قد يجعل مستخدمي المعلومات المالية الخارجيين يشكون في استقلاله ويفقدون الثقة في عمله ومن ثم في مهنة المراجعة ككل ، ومن أهم هذه العوامل ما يلي :-

1- **تقديم المراجع لخدمات أخرى بخلاف المراجعة للشركة محل المراجعة** : أثير الكثير من الجدل في الآونة الأخيرة حول تقديم المراجع خدمات أخرى غير المراجعـــة مثـــل الخدمات الاستشارية وتصميم النظم وغيرها ، حيث أن قيام المراجع الخارجي بتقديم هذا النوع من الخدمات قد يؤثر سلباً على درجة استقلاله ، وقد أدى ذلك إلى تصفية واحدة من أكبر شركات المراجعة (أرثر أندرسون) ، حيث أنها كانت تقدم خدمات استشارية لإدارة شركة إنرون للطاقة تفوق قيمتها أتعاب المراجعة ، وقد واجهت تهم بالتواطوء مع الإدارة التنفيذية بالشركة محل المراجعة حيث أنها قامت بإتلاف المستندات والمراسلات المالية الورقية والالكترونية ذات العلاقة (المطيري ، 2002 ، لطفي ، 2005 أ) .

2- **المنافسة بين المراجعين في الحصول على عملاء** : أن ارتفاع مستوى المنافسة بين مكاتب المراجعة تؤدي إلى خطر فقد استقلال المراجع أو تحيزه ، فكلما زاد اعتقاد المراجع بوجود مكاتب مراجعة أخرى مستعدة لقبول مراجعة حسابات عميله ، كلما زاد احتمال قبوله لوجهة نظر الإدارة حتى ولو تعارضت من رأيه ، وبالتالي زاد احتمال فقد استقلاله .

3- **حجم مكتب المراجعة** : تتميز مكاتب المراجعة كبيرة الحجم بعدة خصائص من أهمها عدم اقتصار خدماتها على عميل واحد أو عدد محدود منهم ، كما أن الشركة محل المراجعة عادة ما تكون كبيرة نسبياً ، ولذلك فإنه يفترض عادةً أن المكاتب الكبيرة الحجم أقل تعرضاً لفقد الاستقلال مقارنة مع المكاتب الصغيرة .

4- **نسبة إيرادات المراجعة إلى إجمالي إيرادات مكتب المراجعة** : كلما ارتفعت نسبة إيرادات المراجعة إلى إجمالي إيرادات مكتب المراجعة كلما أثر ذلك سلبياً على استقلال المراجع وقدرته على مقاومة ضغوط الإدارة والعكس صحيح ، لأن المراجع في هذه الحالة يخشى من فقدان عميله بسبب تمسكه برأيه ، وذلك سيؤثر سلباً على إيرادات مكتبه .

5- **استمرار المراجع في مراجعة القوائم المالية لنفس الشركة لفترة طويلة** : عندما يستمر التعاقد مع نفس المراجع الخارجي لفترة طويلة ، قد يؤدي ذلك إلى تكوين علاقة شخصية قوية بينه وبين إدارة الشركة محل المراجعة ، وقد ينتج عن ذلك فقدانه لاستقلاله .

6- **تمثيل مكتب (شركة) المراجعة لإحدى مكاتب (شركات) المراجعة العالمية** : أظهرت بعض الدراسات أنه في حال تمثيل مكتب المراجعة لإحدى شركات المراجعة العالمية فإن ذلك سيؤدي إلى تدعيم استقلاله ، ويجعله أكثر قدرة على مقاومة ضغوط الإدارة والعكس صحيح .

7- **قوة المركز المالي للشركة محل المراجعة** : قد يميل المراجع إلى تأييد رأي الإدارة المتعارض مع رأيه إذا كان المركز المالي للعميل جيد والعكس صحيح .

3-3-1-3 مهام لجان المراجعة لدعم استقلال المراجع الخارجي :

تتلخص هذه المهام في التوصية باختيار المراجع الخارجي وتغييره وتحديد قيمة أتعابه وتحسين الاتصال معه وحل الخلافات بينه وبين الإدارة بالإضافة إلى الموافقة على تقديم نفس مكتب المراجعة لخدمات استشارية .

1- **التوصية باختيار المراجع الخارجي وتغييره** : للحد من ضغوط الإدارة على المراجع الخارجي ، لذلك فقد أكدت العديد من الدراسات على أنه يجب أن تقوم لجنة المراجعة بترشيح المراجع الخارجي . وأن يتوفر في المراجعين الخارجيين المرشحين القدرة على أداء عملية المراجعة بكفاءة وفاعلية ، كما تقوم بإعداد مذكرة تعرض على مجلس الإدارة تبين فيها نتائج دراستها للعروض المقدمة من قِبل المراجعين مع إيضاح أسس الترشيح (غالي ، 2003) ، ويرى غالي (2003 ، 92) أنه يجب على لجنة المراجعة عند التوصية بتعيين المراجع الخارجي مراعاة الآتي :-

أ- مدى خبرة ومعرفة المراجعين الخارجيين بالشركة والصناعة التي تنتمي إليها .

ب- مؤهلات المراجع الخارجي ومعاونيه وسياسة التناوب الوظيفي بينهم .

ج- أساس تحديد الإتعاب .

د- برنامج رقابة الجودة في مكتب المراجعة ، وسياسة مراجعة النظير .

أما إذا تقرر تغيير المراجع الخارجي ، فإنه يجب على لجنة المراجعة أن تتأكد من أنه لا يتم الاستغناء عنه لأنه يتمسك بوجه نظر صحيحة تخالف وجهة نظر الإدارة .

2- **تحديد أتعاب المراجع الخارجي** : يقوم المراجع الخارجي بمناقشة الإدارة حول أتعابه نظير عملية المراجعة ، ولكي لا يؤثر هذا على استقلاله وموضوعيته ، فقد أوصى تقرير سمث سنة 2003 أعضاء لجنة المراجعة أن يقوموا بالتأكد من أن مقدار الأتعاب التي سوف تدفع للمراجع الخارجي تضمن مستوى مقبول من الجودة لعملية المراجعة . ويتطلب ذلك إلمام أعضاء لجنة المراجعة بمستوى الأتعاب الذي تتحمله الشركات الأخرى المماثلة في الحجم وطبيعة النشاط (غالي ، 2003) ، كما يجب على لجنة المراجعة القيام بصفة دورية بتقييم مكافآت وأداء المراجعين الخارجيين .

3- **تحسين مستوى الاتصال مع المراجع الخارجي** : تقوم لجنة المراجعة بتحسين الاتصال المباشر مع المراجع الخارجي لتعزيز استقلاله ، ويتأتى ذلك عن طريق الاجتماع معه بانتظام لمناقشة

علاقاته بالإدارة التنفيذية ، وبحـــث أي موضوعات قد تنشأ وتؤثر على استقلاله (جوناثان ، 2006) .

4- **حـــــل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي** : تقوم لجنة المراجعة بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ، وبذلك تكون في وضع يسمح لها بإمكانية التدخل لحل النزاعات التي قد تنشأ بين الإدارة و المراجع الخارجي عند أدائه لمهامه وعدم تكرارها في المستقبل وذلك عن طريق إجتماع اللجنة مع المراجع الخارجي بعيداً عن سلطة الإدارة .

5- **الموافقة على تقديم الخدمات الأخرى " الاستشارية " وتحديد أتعابها** : ترغب إدارات بعض الشركات في الحصول على خدمات أخرى من المراجعين الخارجيين كالخدمات الاستشارية ، وتصميم النظم المحاسبية ، وتقديم برامج تدريبية للعاملين ... الخ . وقد أثير الكثير من الجدل في الآونة الأخيرة حول قيام المراجع الخارجي بتقديم هذا النوع من الخدمات .

ومما لاشك فيه أن قيام المراجع الخارجي بتقديم خدمات أخرى غير المراجعة قد يؤثر بطريقة أو بأخرى على استقلاله ، وقد أوصى تقرير سمث سنة 2003 أنه يجب على لجنة المراجعة التأكد من أن هذا النوع من الخدمات سوف لن يؤثـــر على استقلالية المراجع الخارجـــي . وفي هذا الشأن يرى حماد (2005) أنه قد يكون ضرورياً أن تقوم لجنة المراجعة بتصنيف تلك الخدمات من حيث قيمتها والتوصية بما هي الخدمة الاستشارية التي يجب أن يقوم أو لا يقوم بها المراجع الخارجي ، بينما يرى الصبان وسليمان (2005 ، 343) أنه يجب على لجنة المراجعة مراعاة الآتي :-

أ- درجة المهارات والخبرات المتوفرة لدى المراجع الخارجي والتي تجعله قادراً على تقديم هذا النوع من الخدمات للشركة .

ب- ملائمة أتعاب الخدمات الأخرى (غير المراجعة) لطبيعتها وحجمها .

ج- مراجعة اللوائح الخاصة بتحديد أتعاب من يقوم بتقديم هذا النوع من الخدمات .

أما جوناثان (2006) فيرى أنه من حق لجنة المراجعة أن تُجبِر مجلس الإدارة إذا لزم الأمر على استخدام مكاتب مراجعة أخرى غير مكتب المراجعة للقيام بتقديم الخدمات الاستشارية الأخرى .

4-3-1-3 التحقق من جـــودة الأداء المهنـــي للمراجـــع الخارجـــي : نظراً لأهمية جودة أداء المراجع الخارجي في تعزيز ثقة مستخدمي المعلومات في التقارير المالية التي تم مراجعتها ، لذلك فقط تطلبت المعايير العامة للمراجعة أنه يجب أن يتم الفحص بواسطة أشخاص لديهم قدراً كافياً من التأهيل العلمي والعملي كمراجعين ، ويجب عليهم أنه يكونوا محايدين في كل ما يتعلق بعملية الفحص والمراجعة ، كما يجب عليهم بذل العناية المهنية الواجبة والمعقولة عند أدائهم لمهمة الفحص والمراجعة وإعداد التقرير .

3-1-3-5 مُحددات العناية المهنية للمراجع الخارجي وأثرها على جودة أدائه : يواجه المراجع الخارجي بعض المُحددات أو القيود التي تحول بينه وبين الوصول إلى مستوى كافٍ من العناية المهنية و يؤثر ذلك سلباً على جودة أدائه ، ويزداد تأثيرها بشكل كبير عندما تتضمن نشاطات العميل عمليات غش أو اختلاس أو ممارسات غير قانونية (الروياتي ، 2001) ، ويمكن تلخيص أهم تلك المحددات في واحد أو أكثر من العوامل التالية :-

1- **مُحدد ضغط الوقت** : بالرغم من أهمية توقيت نشر المعلومات المحاسبية بالنسبة لمستخدمي تلك المعلومات ، فقد خلُصت العديد من الدراسات إلى وجود ارتباط بين منفعة المعلومات المحاسبية وتوقيت الإفصاح عنها ، إلا أن الوقت يعتبر من المحددات الأساسية في المراجعة ، فكلما كان الوقت كافياً كلما تمكن المراجع من أداء مهمته بصورة أفضل ، ولكن ذلك قد يؤدي إلى تأخير إصدار التقارير المالية للشركات ، فقد أكدت إحدى الدراسات أن تأخير إصدار القوائم المالية للشركات يرجع لعدة عوامل تتعلق بعمليتي الإعداد والمراجعة (تختاش ، 2004) . لذلك فإنه يجب على المراجع أن يدرك جيداً تأثير محدد الوقت على بذله للعناية المهنية ، ومن أن الوقت يجب أن يكون كافياً للقيام بذلك ، كما يجب عليه أن يدرك أن الإفراط فيه سيؤثر سلباً على خاصية الملاءمة في التوقيت للتقارير المالية .

2- **مُحدد أتعاب وتكاليف المراجعة** : تعتبر تكاليف وأتعاب المراجعة من المحددات الهامة لمستوى الجهد المبذول من قِبل المراجع الخارجي لتنفيذ مهمته ، على أن يتناسب ذلك الجهد مع أتعاب المراجعة المتفق عليها مع العميل ، وبذلك فإن تركيز العملاء على تفضيل المراجع ذو التكلفة الأقل قد يؤدي إلى انخفاض مستوى العناية المهنية الواجبة ، كما أن تكاليف المراجعة يجب ألا تتجاوز المنافع المتوقعة منها .

3- **مُحدد حجم وتعقد عمليات العميل** : تختلف قدرة المراجع الخارجي على بذل جهود مناسبة لتنفيذ مهام المراجعة الموكلة إليه ، وذلك حسب حجم نشاط العميل وتعقد عملياته ، ففي المنشآت صغيرة الحجم وخاصة التي تتصف عملياتها بالسهولة والتكرار يستطيع المراجع أن تحقيق مستوى مناسب من العناية المهنية ، وكلما زاد حجم النشاط العميل وتعقد عملياته العميل كلما ازدادت صعوبة الوصول إلى المستوى المطلوب من العناية المهنية ، ويتطلب ذلك جهداً وقتاً إضافيين ، وسيترتب على ذلك زيادة في التكاليف .

3-1-3-6 مهام لجان المراجعة التي تؤثر على جودة أداء المراجع الخارجي : إن مجرد توفر الاستقلال الذهني أو الظاهري للمراجع الخارجي لا يضمن بالضرورة أداء مهامه بكفاءة وفاعلية ، بل أن ذلك يتطلب ضرورة توافر مستوى كافٍ من جودة الأداء المهني له ، وقد أظهر الأدب المحاسبي أن ممارسة أعضاء المراجعة لمهام معينة يمكن أن سيؤثر ذلك بشكل إيجابي على جودة أداء المراجع

الخارجي ، ومن أهم تلك المهام ما يلي (المنيف والحميد ، 1998 ؛ غالي ، 2003 ؛ المطيري ، 2004 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) :-

1- يجب على لجنة المراجعة أن تولي اهتماماً باختيار المراجع الخارجي ، وأن تتأكد من أنه يتوفر لديه التأهيل العلمي المناسب والخبرة العملية اللازمة لأداء مهمته بكفاءة وفاعلية ، وكذلك التأكد من وجود نظام للجودة بمكتب المراجعة .

2- التحقق من مدى توفر الاستقلالية للمراجع الخارجي عند وضع برنامج المراجعة ، وأنه قد قام بالتخطيط الجيد لمهامه بشكل جيد من خلال وضع برنامج مناسب لها (تقييم برنامج المراجعة) ، ويتضمن إجراءات المراجعة الواجب إتباعها للتحقق من البنود الواردة بالقوائم المالية ، كما يتضمن التوقيت المناسب لإجراءات عملية المراجعة .

3- التحقق من كفاءة استخدام كافة عناصر المدخلات لعملية المراجعة ، والتنسيق بين المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين لتفادي تكرار العمل حفاظاً على الموارد المتاحة ، والعمل على تخفيض الوقت اللازم لأداء عملية المراجعة لأدنى حـــد ممكن ، وتمثل أهم مجالات التعاون المشتركة بينهما في فحص نظم الرقابة الداخلية .

4- التحقق من بذله العناية المهنية الواجبة عند تنفيذ برنامج المراجعة الخارجية كما هـــو مخطط لها من حيث التوقيت والجودة . ومن حصوله على أدلة إثبات كافية لكي يتمكن من الحكم على مدى عدالة القوائم المالية وإعداد تقريره .

5- فحص نتائج المراجعة ومناقشتها مع المراجع الخارجي دورياً ، والتحقق من مدى مطابقتها لما هو مخطط له من حيث التوقيت والجودة .

6- متابعة النتائج والتوصيات الواردة في خطاب المراجع الخارجي للإدارة ، ويجب على لجنة المراجعة أن تولي اهتمام بعملية متابعة ما ورد في هذا الخطاب من ملاحظات وتوصيات ، وأن يتأكد من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة . كما يجب على أعضاء لجنة المراجعة فحص التسويات الهامة التي يقترحها المراجع الخارجي ، والتعرف على أسبابها وتأثيرها على القوائم المالية ، ووفقاً لنشرة معايير المراجعة رقم (61) فإن المراجع الخارجي يكون مطالباً بإخطار لجنة المراجعة بهذا النوع من التسويات .

2-3 أثـــر لجـــان المراجعـــــة على زيادة جـــــودة المعلومات بالتقاريـــــر الماليـــة :

1-2-3 مفهـــوم المعلومات الماليـــــة : لكي تكون المعلومات المالية مفيدة وتساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة فإنها يجب أن تتميز بخصائص ومواصفات معينة ، وقبل استعراض تلك الخصائص والمواصفات ، يجب أولاً أن نبين ما هو المقصود بالبيانات والمعلومات ؟ وما هو الفرق بينهما ؟ ، لأنه عادة ما يتم

الخلط ما بينهما ، حيث يتم استخدامهما للدلالة على نفس المعنى . وقد تضمن الأدب المحاسبي العديد من التعريفات للبيانات ، ومـــن بينها أن البيانات هي " سلسلة من الملاحظات والمقاييس أو الحقائق تم تجميعها من قِبل المشروع عن نفسه وعن بيئته " (***Wallace , 1987 , 139***) ، (نقلاً عن : فوكلة وآخرون ، 2005 ، 2) . أما المعلومات فقد تم تعريفها على أنها " المعرفة التي تم اكتسابها من خلال دراسة وتحليل البيانات التي تم الحصـــول عليها ، وهذه البيانات تتضمن بيانات مالية وغير مالية " (فوكلة و آخرون ، 2005 ، 2) .

ويمكن القول بأن البيانات هي المادة الخام للمعلومات ، أو بالأحرى فإن المعلومات هي بيانات تم تشغيلها بالشـــكل الذي يتفق مع احتياجات متخـــذي القرارات ، فأصبحت ذات معنى واضح وذات دلالة .

3-2-2 مـــستخدمو المعلـــومات الماليـــــة : تتعدد الأطراف المستفيدة من المعلومات المالية ، فبعض الأطراف تستخدم المعلومات المالية بطريقة مباشرة ومنهم على سبيل المثال الإدارة والملاك والدائنين ، بينما بعض الأطراف الأخرى تستخدم المعلومات المالية بطريقة غير مباشرة كما هو الحال مع نقابات العمال والجمهور وغيرهم . وعليه فإن التقارير المالية يجب أن تعد بطريقة عامة في ظل فرضية أساسية تتمثل في وجود مستويات مختلفة من الكفاءة في تفسير المعلومات المالية (اسميو ، 2004) .

ويمكـــن حصر أهم مستخدمي المعلومات المالية في الإدارة والموردين والعملاء والمقرضين والمستثمرين الحاليين والمرتقبين والمحللين الماليين ، بالإضافة إلى الموظفين ونقابات العمال وأجهزة الدولة المختلفة والجمهور ومنظمات السلام والبيئة . وتتوقع هذه الأطراف من إدارة الشركة أن توفر لهم احتياجاتهم من المعلومات المالية نظراً للعلاقة التي تربطهم بها (فوكلة وآخرون ، 2005) . ولذلك يفترض في التقارير المالية أن تقدم معلومات مالية تخدم الأغراض العامة ، وعلى الرغم من أن مستخدمي المعلومات المالية الخارجيين يعتمدون على تلك المعلومات لاتخاذ قرارتهم ، إلا أنهم تنقصهم سلطة الرقابة على المعلومات المالية التي يحتاجونها ، ومن ثم لا يتوفر لهم سوى المعلومات التي تقدمها لهم الإدارة (حماد ، 2002) . ويجب أن تحرص الإدارة على إلا يكون هناك نوعاً من عدم التماثل في المعلومات المقدمة لكافة الأطراف المستفيدة منها ، لأن ذلك قد يترتب عليه حصول البعض على معلومات داخلية غير منشورة ، مما يؤدي إلى استفادتهم على حساب بقية الأطراف الأخرى (لطفي ، 2005 ب) .

3-2-3 الخصائـــص النوعيـــة للمعـــلومات الماليـــــة الجيدة : حيث أن عملية اتخاذ قرارات رشيدة تتوقف إلى حد كبير على جودة المعلومات التي استخدمت في اتخاذ تلك القرارات ، لذلك فإن متخذي القرارات يحتاجون إلى معلومات مناسبة تساعدهم على اتخاذ قرارات مناسبة . وقد حدد مجلس معايير المحاسبة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عناصر جودة المعلومات المالية في عنصرين أساسين هما : الملاءمة والمصداقية ، حيث يعتمد تحقيق الملاءمة للمعلومات المالية على ثلاثة معايير هي التوقيت المناسب والقيمة الرقابية والقيمة التنبؤية ، بينما المصداقية تعتمد على خمسة معايير هي صدق التعبير ، الموضوعية ، إمكانية التحقق ، القابلية للمقارنة والثبات في التطبيق . بينما حددت لجنـــة معايير

المحاسبـــة الدوليـــة عناصر منفعة وجودة المعلومات المالية في أربعة عناصر أساسية هي القابلية للفهم ، والملاءمة ، والموضوعية ، والقابلية للمقارنة (بن غربية ، 2005 ؛ لطفي ، 2005 ج) .

ويمكن القول أنه بشكل عام يوجد اتفاق بين أغلب التنظيمات العلمية والمهنية والدراسات المحاسبية حول الخصائص والعناصر الأساسية لجودة المعلومات المالية ، إلا أن هناك اختلاف بين محتوى تلك العناصر نتيجة للتداخل بينها .

وعموماً تتمثل خصائص جودة المعلومات المحاسبية الرئيسية في الملائمة والموثوقية ، أما الخصائص الثانوية فتتمثل في القابلية للمقارنة والثبات . ومع مراعاة القيود المفروضة على المعلومات من ناحية التكلفة والأهمية النسبية ، فإن مزيداً من الملاءمة والموثوقية في المعلومات تجعلان منها سلعةً مرغوبة ، وعلى الرغم من أن اختيار البدائل والسياسات المحاسبية يتم على أساس تقديم معلومات ملاءمة وموثوق بها ، إلا أنه في بعض الأحيان يكون من الضروري التضحية ببعض من هذه الخصائص من أجل توفير بعض الخصائص الأخرى (حماد ، 2002) .

1- **خاصيـــــة الملاءمـــــة** : على الرغم من أن التقارير المالية تُعد لأغراض عامة وليست خاصة ، إلا أن مستخدمي هذه المعلومات يجب أن يكونوا قادرين على اختيار ما يناسب احتياجاتهم منها ، ويتحقق لهم ذلك من خلال زيادة الإفصاح وسهولة العرض . ولا شك أن المعلومات الملائمـــة تلعب دوراً أساسياً في تقليل الكثير من الأخطار وخاصة تلك المتعلقة بعدم التأكد . والمعلومات المالية الملاءمة هي التي تكون قادرة على إيجاد فرق في القرار ، وذلك بمساعدة مستخدمي المعلومات على تشكيل تنبؤات عن الأحداث المستقبلية أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة (اسميو ، 2004) . وقد عرف الصحن وآخرون (1998 ، 19) الملاءمة بأنها " توافق المعلومات المتاحة مع الأغراض التي تستخدم فيها ، وبحيث يؤدي عدم توافرها إلى تأييد توقعات مستخدميها فيحافظوا على سلوكهم ، أو تؤدي إلى عدم تأييد توقعاتهم فيغيروا من سلوكهم " ، بينما عرف لطفي (2005ج ، 166) الملاءمة كخاصية من خواص المعلومات المالية بأنها " قدرة تلك المعلومات على التأثير في متخذ القرار من جانب مستخدمي المعلومات بصدد تكوين تنبؤات عن نتائج الأحداث أو الحاضرة أو المستقبلية ، أو تأكيد أو تصحيح التوقعات السابقة " .

ولكي تتصف العلومات بالملاءمة يجب أن تكون هناك علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من النظام المحاسبي والأغراض التي تُعد من أجلها ، ولكي تكون المعلومات مفيدة ، يجب أن تساعد متخذ القرار على تقييم محصلة من البدائل التي يتعلق بها القرار .

ولكي تكون المعلومات ملاءمة فإنها يجب أن تتصف بما يلي (اسميو ، 2004) :-

أ- **التوقيـــت الملائـــــم** : يجب أن يتوفر في المعلومات الملاءمة صفة التوقيت الملائم ، بمعنى أن تقدم المعلومات إلى متخذي القرار في الوقت المناسب وبدون تأخير ، وقبل أن تفقد

منفعتها أو قدرتها التأثيرية على اتخاذ القرار ، فالمعلومات غير الحديثة تكون عديمة الفائدة ، وحينئذ فإن تلك المعلومات تفقد خاصية الملاءمة (حماد ، 2002) .

ب- **أن تكون ذات قدرة تنبؤية وتقييميـــة** : يمكن للمعلومات أن تزيد من قدرة مستخدميها على التنبؤ بالنتائج المستقبلية لتصرفاتهم ، وأن تؤكد أو تصحح توقعاتهم السابقة ، أو أن توفر لهم القدرة على القيام بكلتا العمليتين ، وذلك لأن معرفة نتائج الأعمال سوف تحسن من قدرات متخذي القرارات على التنبؤ بنتائج الأعمال المستقبلية المشابهة ، وتبعاً لذلك ستتغير قراراتهم ، ومن ثم يجب أن يكون هناك اتساقاً بين محتوى المعلومات التي استخدمت في التنبؤ ومحتوى المعلومات المستخدمة في التقييم (اسميو ، 2004) .

بينما يرى بن غربية (1990 ، 28) أن هناك بعض الشروط والاعتبارات التي يجب أن تراعى عند إعداد وتقديم المعلومات المالية لكي تتصف بالملاءمة ومن أهمها :-

أ- أن تكون لها علاقة بالموضوع المطروح .
ب- أن تكون دقيقة ويمكن الاعتماد عليها .
ج- أن تكون موضوعية .
د- أن تكون في الوقت المناسب .
ه- أن تكون واضحة ومفهومة .
و- أن تكون متجانسة ويمكن مقارنتها .

2- **خاصيـــــة الموثوقيـــة :** تشير الموثوقية إلى إمكانية الاعتماد على المعلومات ، وتتحقق هذه الخاصية إذا ما كانت المعلومات تعكس الظروف والأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها . ولذلك يجب أن تكون تلك المعلومات قابلة للتحقق ومعروضة بأمانة وخالية من التحيز(الصحن وآخرون ، 1998) وتعتبر هذه الخاصية ضرورية جداً لهؤلاء الذين لا يتوفر لديهم الوقت أو الخبرة اللازمة لتقييم المحتوى الفعلي للمعلومات . ولكي تكتسب المعلومات خاصية الموثوقية فإنه يجب أن تتصف بالقابلية للتحقق ونزاهة العرض (صدق التعبير) والحياد .

أ- **القابلية للتحقق** : تعتبر المعلومات قابلة للتحقق عندما ترتكز على قواعد قياس موضوعية والتي يكون عليها إجماع في الرأي ، وبشكل يمكن معه الوصول إلى نفس النتائج إذا ما تم القياس بواسطة أشخاص مستقلين باستخدام نفس طرق القياس . بمعنى أن تكون المعلومات صحيحة وخالية من أية أخطاء جوهرية وأنه يمكن مراجعتها والتحقق منها (حماد ، 2002) ، فإذا ما استخدم عدة أشخاص نفس طريقة القياس ووصلوا إلى نتيجة واحدة فإن المعلومة تكون قابلة للتحقق ، كما هو الحال عند وصول عدد من المراجعين المستقلين إلى نفس النتيجة بخصوص بند معين في القوائم المالية محل المراجعة (اسميو ، 2004) .

ب-**نزاهة العرض (صدق التعبير)** : يشير هذا المفهوم إلى أنه يجب أن تعبر المعلومات المالية عن حقيقة المركز المالي ونتيجة النشاط دون تزييف أو تظليل (الصحن وآخرون ، 1998 ؛ حماد ، 2002) .

ج- **الحياد** : يشير هذا المفهوم إلى عدم تحيز المعلومات لصالح طرف معين بشكل يتضمن تفضيله على الآخرين (الصحن وآخرون ، 1998) ، وأن يبتعد عن التحيز والتأثير على متخذ القرارات في اتجاه معين أو محاولة للوصول إلى نتيجة محددة مسبقاً (حماد ، 2002) .

3- **خاصيـــــة القابلية للمقارنة** : تكتسب المعلومات الخاصة بشركة معينة منفعة أكبر في حالة إمكانية مقارنة المعلومات الخاصة بها مع الشركات الأخرى العاملة بنفس الصناعة ، وأيضاً بمعلومات نفس الشركة عن فترات سابقة (حماد ، 2002) ، وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت هذه المعلومات مُعدة على أُسس ثابتة ومتجانسة (بن غربية ، 2005) .

4- **خاصيـــــة الثبات** : ويقصد بها الثبات في استخدام القواعد المحاسبية من فترة محاسبية إلى أخرى ، وهذا لا يعني أنه لا يمكن التحول من طريقة محاسبية معينة لأخرى ، حيث أنه يمكن تغيير الطرق المحاسبية المستخدمة في الحالة التي تثبت فيها أن الطريقة الجديدة تُعد أفضل من القديمة ، وفي هذه الحالة يجب الإفصاح عن مبررات هذا التغيير وأثره على القوائم المالية (اسميو ، 2004) .

3-2-4 مهام لجان المراجعة التي تؤثر على جودة المعلومات المالية :

يمكن للجان المراجعة أن يكون لها دور فعَّال في تحسين جودة التقارير المالية ، عن طريق ممارسة مهام معينة والإفصاح عنها في تقاريرها السنوية (غالي ، 2003) ، وعلى الرغم من أنه لا يوجد تحديد دقيق من الناحيتين النظرية أو العملية لمهام لجان المراجعة نظراً لتباينها من شركة إلى أخرى داخل المحيط الاقتصادي الواحد (المنيف والحميد ، 1998 ؛ مصلي ، 2004 ، الأسيود ، 2005) ، إلا أن العديد من الدراسات العلمية أكدت على أن التوضيح الدقيق لمهام ومسئوليات لجان المراجعة يؤدي إلى زيادة الوعي لدى أعضاء تلك اللجان بطبيعة المسئوليات الملقاة على عاتقهم ، وفي نفس الوقت إبراز هذه المسئوليات إلى الأطراف الأخرى كإدارة الشركة والمراجع الخارجي والمراجعين الداخليين ، وسيؤدي ذلك إلى عدم التعارض في المسئوليات والاختصاصات (الصبان وسليمان، 2005) .

وتجدر الإشارة إلى أن لجان المراجعة ليست بديلاً عن وسائل الرقابة الأخرى كالمراجعة الداخلية أو الخارجية ، ولكنها تمارس العديد من المهام التي يمكن أن تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية ، وتتمثل تلك المهام في فحص وتقييم نظم الرقابة الداخلية وتفعيل دور المراجعين الداخليين والمراجع الخارجي فيما يتعلق بتقييم نظم الرقابة الداخلية ، بالإضافة إلى الإشراف على عمليتي إعداد ومراجعة التقارير المالية .

1- **فحـــص وتقييم نظـــم الرقابة الداخلية وتفعيل دور المراجعـــين الداخليين والمراجع الخـــارجي** : حيث أن نظم الرقابة الداخلية الفعالة تعتبر ضرورية لنجاح الشركات ، كما أن عدم وجودها أو عدم فاعليتها يعتبر ضمان أكيد للفشل ، لذلك فقد تزايد الاهتمام بضرورة قيام لجنة المراجعـــة بفحـــص نظم الرقابة الداخلية المطبقة ، وترسيخ العلاقة مع إدارة المراجعة الداخلية وتفعيل دورها الرقـــابي وتدعيم استقلال المراجعين الداخليين (غالي ،2003) .

2- **الإشراف على إعـــداد ومراجعة التقاريـــر الماليـــة** : أدت الانهيارات المالية للشركات في العديد من دول العالم إلى زيادة الاهتمام بالدور الذي يمكن أن تلعبه لجان المراجعة في الإشراف على عمليتي إعداد ومراجعة التقارير المالية (سلطان ،2005) . وقد أسفر ذلك الاهتمام عن قيام العديد من الباحثين والهيئات العلمية بتحديد مجموعة من المهام التي يجب أن تقوم بها لجان المراجعة للتأكـــد من أن إعداد التقارير المالية (القياس والإفصاح) وأن عملية المراجعة قد تمت بطريقة صحيحة ، وأن تتميز المعلومات المالية بالقابلية للفهم والشفافية والملاءمة (2006 ***www.cipe-arabia.org*** ,) . وذلك من خلال مجموعة من المهام من أهمها ما يلي (غالي ، 2003) :-

أ- **فـــحص ومراجعـــة القوائـــم المالية الفترية أو السنويـــة** : على الرغم من أنه يوجد اتفاق بين الباحثين على أهمية دور لجنة المراجعة في مراجعة التقارير المالية للشركات ، إلا أنه لا يوجد اتفاق بينهم على أبعاد وحدود هذا الدور، حيث تقوم لجان المراجعة بفحص ومراجعة القوائم المالية السنوية أو الفترية التي تصدرها الشركات بهدف التحقق من سلامة إعدادها وملائمة الإفصاح عن المعلومات المالية التي تتضمنها ، وقد أوصت لجنـــة تريدواي أن توضح اللجنة في تقريرها السنوي أنها قد قامت بمراجعة القوائم المالية .

ب- **فحص السياسات المحاسبيـــة المطبقـــة والتغيرات التي حدثـــت فيها** : تقاس بنود القوائم المالية من خلال تطبيق سياسات محاسبية معينة ، ويتم اختيار السياسة المحاسبية المناسبة وفقاً لطبيعة الشركة والصناعة التي تنتمي إليها ، ويمكن القول بأن استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة ستؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية ، لذلك فإن الإفصاح عن السياسات المطبقة سيساعد في تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية (السعدني ، 2007) .

وقد أوضح تقرير سمث 2003 أنه " على الرغم من أن مسؤولية إعداد القوائم المالية تقع على عاتق إدارة الشركة ، إلا أن مسؤولية مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة في عملية إعداد التقارير المالية تقع على عاتق أعضاء لجنة المراجعـــة " (الصبان وسليمان ، 2005 ، 336) ، ولكي يتمكن أعضاء لجنة المراجعة من فهم عملية إعداد القوائم المالية يجب عليهم دراسة السياسات المحاسبية المتعلقة بالاحتياطيات والمخصصات ، ومناقشة الإدارة بشأن الكيفية التي اتبعتها في معالجة المعاملات غير العادية . وقد أوصى تقرير لجنة بلو روبين سنة

1999 بضرورة قيام لجنة المراجعة بمناقشة المراجع الخارجي حول رأيه في جودة ومناسبة السياسات المحاسبية . وفي هذا الشأن يرى غالي (2003) " أنه في حالة حدوث تغير في تطبيق السياسات المحاسبية ، فإنه يجب على لجنة المراجعة التعرف على وجهة نظر الإدارة بخصوص مبررات هذا التغيير وتأثيره على أرباح الفترة الحالية والفترات المستقبلية وعلى علاقات الشركة بالمؤسسات المالية .

ج- **تقييم إمكانية حدوث تلاعب** : على الرغم من أن لجنة المراجعة ليست مسئولة عن اكتشاف التلاعب الذي قد يحدث داخل الشركة ، إلا أنها تكون مسئولة عن تقييم إمكانية حدوث ذلك ، وقد أوصت لجنة تريدواي في تقريرها الصادر سنة 1987 أنه يجب على أعضاء لجنة المراجعة أن يقوموا بمراجعة الإدارة المختصة بتقييم المخاطر المرتبطة بوجود تلاعب في إعداد ومراجعة القوائم المالية ، وأن يقوموا بفحص البرامج التي أنشأتها الشركة لهذا الغرض (الصبان وسليمان ، 2005) .

د- **تقييم التقديرات المحاسبية** :على الرغم من أن إدارة الشركة هي المسئولة عن إجراء التقديرات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية ، ومن أمثلتها المخصصات لمقابلة التزامات أو خسائر متوقعة ، إلا أنه يجب على لجنة المراجعة تقييم الفروض التي اعتمدت عليها الإدارة عند إعداد تلك التقديرات ومدى التحفظ على تلك التقديرات ، وأنه قد تم الإفصاح عنها بطريقة ملائمة ، وفي هذا الشأن أصدر المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين نشرة معايير المراجعة رقم (61) حيث طالبت المراجع الخارجي بضرورة إخطار لجنة المراجعة بكيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية ، والمبررات التي يستند عليها المراجع فيما يتعلق بمعقولية تلك التقديرات .

ه- **فحص البنود غير العادية** : يجب على لجنة المراجعة فحص البنود غير العادية الهامة ، والحصول على تفسير مقنع لأسباب حدوثها وكيفية معاملتها من الناحية المحاسبية ، وتتطلب نشرة معايير المراجعة رقم (61) من المراجع الخارجي إخطار لجنة المراجعة بالطرق التي استخدمت في المحاسبة عن هذه العمليات .

و- **التأكد من قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط** : يجب على لجنة المراجعة التعرف على مدى مصداقية التقارير المالية في التعبير عن قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط ، وفي هذا الإطار يجب دراسة موقف السيولة للشركة والتسهيلات الائتمانية المتاحة لها ، وكذلك العوامل التي قد تؤثر على استمرارها في النشاط .

ز- **فحص المعلومات الأخرى الواردة بالتقارير المالية** : يجب على لجنة المراجعة فحص المعلومات الأخرى الواردة بالتقارير السنوية للإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة عن عمليات الشركة ، والتأكد من أنها تتفق مع المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية .

ح- **التأكـد مـن كفاية وملائمـة الإفصـاح** : يجب أن تقوم لجنة المراجعة بالتأكد من كفاية وملائمة الإفصاح في القوائم المالية ، وقد أوصت لجنة كادبوري في سنة 1992 م بضرورة الإفصاح عن أكبر قدر من المعلومات بدون الإضرار بالموقف التنافسي للشركة .

3-3 مراجعة الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة :

تعددت الإسهامات العلمية في مجال لجان المراجعة كإحدى وسائل حوكمة الشركات ، وقد أظهرت تلك الدراسات أنه يمكن للجان المراجعة القيام بعدة مهام ، والتي يمكن أن تؤثر علـى كفـاءة وفاعليـة المراجعة الداخلية والخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية . وفي الفصل الأول من هذه الدراسة تم استعراض ملخص لبعض الدراسات السابقة في البيئة المحلية بالقدر الضروري لتحديد المشـكلة وبيـان أهميتها ، أما في هذا الجزء من الدراسة فإنه سيتم استعراض مخلص لبعض الدراسات السابقة المتـوفرة لدى الباحث والتي أجريت في البيئة المحلية أو الخارجية بهدف تحديد ووصف المتغيرات فـي قطاعـات الأعمال بشكل عام ، وتحديد اتجاه العلاقة بينها وكيفية قياسها تمهيداً لتكوين الإطار النظري للدراسة .

دراسة (مهنا وسيد ، 1992) :

هدفت هذه الدراسة تحديد المؤشرات الكمية وغير الكمية المستخدمة في تقييم فاعلية إدارات المراجعة الداخلية في بعض المصارف التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية ، وقد تم استطلاع أراء المشاركين في الدراسة حول هذا الموضوع وهم : المدراء التنفيذيين ، والمدراء الماليون ، ومدراء إدارات التشغيل ، والمراجعون الخارجيون ، ومدراء إدارات المراجعة الداخلية والمراجعين الداخليين ، وقد أجمع أغلب المشاركين في الدراسة على أهمية المؤشرات غير الكمية عند تقييم فاعلية إدارة المراجعة الداخلية مقارنة بالمؤشرات الكمية ، ويأتي في مقدمة هذه المؤشرات التأهيل المهني والخبرة للمراجعين الداخليين ، كما توصلت الدراسة أنه لضمان فاعلية إدارة المراجعة الداخلية فإنه يجب القيام بما يلي :-

1- أن يتم استخدام مراجعين داخليين يتوفر لديهم تأهيل علمي وخبرة مهنية في مجال عملهم .
2- أن تقوم الإدارة بتشجيع مفهوم العمل الجماعي بينهم .
3- يجب أن تكون هناك برامج متنوعة للتدريب المستمر تتراوح ما بين **5% : 20%** من وقت عملهم .
4- أن يتوفر لديهم قدر كافٍ من الاستقلال التنظيمي والموضوعي أثناء تأدية مهامهم .
5- كما يجب عليهم متابعة التوصيات الواردة في تقاريرهم .
6- أن يتم تشجيع التنسيق بين المراجعين الداخليين والمراجع الخارجي .
7- يجب على الإدارة دعم وظيفة المراجعة الداخلية من خلال توفير العدد الكافي من المراجعين الداخليين واعتماد موازنة كافية لأداء مهامهم كما يجب .

دراسة (الفيومي ، 1994) ؛ (نقلاً عن : الشامي ، 2008) :

تناولت هذه الدراسة استخدام أسلوب لجان المراجعة في الشركات المصرية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه من ضمن المهام الأساسية للجنة المراجعة الإشراف على كافة جوانب المراجعة داخل الشركة ، ويدخل ضمن نطاق عملها أيضاً الإشراف الفعال على نظام الرقابة الداخلية وفحص مدى التزام الإدارة بدليل العمل بالشركة وفحص التغيرات التي تقترحها الإدارة على أساليب المحاسبة المستخدمة والإشراف على أعمال إعداد التقارير الربع سنوية للشركة .

دراسة (طلبة ، 1994) :

تناولت هذه الدراسة قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات بسلطنة عمان ، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج هامة تتمثل في أنه يوجد عدة عوامل تؤثر تأثيراً إيجابياً على مستوى الجودة مثل التأهيل ومراجعة النظير وعدد ساعات المراجعة ، كما يوجد عوامل أخرى يمكن أن تؤثر تأثيراً سلبياً على مستوى الجودة مثل عدد سنوات المراجعة لنفس العميل والأتعاب والمنافسة ، فكلما زادت هذه العوامل أدى ذلك إلى نقصان الجودة والعكس صحيح .

دراسة (خليفة ، 1994) :

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وعزل المراجع الخارجي في ظل وجود أو عدم وجود لجنة للمراجعة بالشركة وأثر ذلك على استقلاله وقد اعتمد البحث على عينة من الشركات الأمريكية (170 شركة) والتي قامت بتغيير المراجع خلال الفترة 1990 حتى 1992 ، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : أن نوع تقرير المراجع الخارجي لا يؤثر على تغيير المراجع ، أما بالنسبة للعلاقة بين لجنة المراجعة وتغيير المراجع الخارجي فقد أشارت النتائج إلى أن الشركات التي لا توجد بها لجنة مراجعة تقوم بدرجة أكبر بتغيير المراجع الخارجي من تلك الشركات التي توجد بها لجنة مراجعة .

دراسة (المنيف والحميد ، 1998) :

تناولت هذه الدراسة مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها : دراسة تطبيقية على عينة من الشركات في المملكة العربية السعودية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :-

1- اتفاق معظم المشاركين في الدراسة على قيام لجان المراجعة باختيار المراجع الخارجي وفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية .
2- حدد المشاركين في الدراسة أن الشهادة الجامعية تخصص محاسبة ، والخبرة العملية في العمال المالية ، وكذلك الاستقلال كمعايير أسياسية لاختيار أعضاء لجان المراجعة .
3- لا يرى المشاركون في الدراسة أن ملكية عضو لجنة المراجعة في أسهم الشركة وتفرغه لها وكذلك العمر شروطاً أساسية لاختيار أعضاء اللجان .

دراسة (فريدي ، 1998) :

تناولت أثر عوامل جودة عملية المراجعة على الأتعاب من وجهة نظر لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية ، وتم تبويب هذه العوامل في ثلاث مجموعات هي : عوامل مرتبطة بالهيكل التنظيمي ، عوامل مرتبطة بالتخطيط لعملية المراجعة ، وعوامل مرتبطة بتنفيذ عملية المراجعة ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن أكثر عوامل الجودة تأثيراً على الأتعاب على مستوى المجموعات الثلاث هي : السمعة التي يتمتع بها مكتب المراجعة ، ونسبة تمام خطة المراجعة قبل اليوم الأول للعمل الميداني ، وفاعلية فحص وتقييم المراجع لنظام الرقابة الداخلية للعميل .

دراسة (السقا وأبو الخير ، 2002) :

تناولت الدراسة مشكلة فاعلية لجان المراجعة وتقييم حاجة بيئة الرقابة والمراجعة في المملكة العربية السعودية إلى تكوين لجان المراجعة ، ومناقشة مفهوم فاعلية لجان المراجعة وتحديد العناصر المُحددة لهذه الفاعلية ، وهدفت إلى تكوين مدخل مفاهيمي لقياس وتطوير فاعلية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية ، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك حاجةً في بيئة الرقابة والمراجعة في السعودية إلى لجان المراجعة في ضوء ثلاثة معايير هي :-

1- معيار الاستفادة من تجارب سابقة لبعض الدول .
2- معيار مقدرة لجان المراجعة في مواجهة المشكلات العملية للمراجعة .
3- معيار الحاجة إلى استكمال التطوير المهني .

كما توصلت هذه الدراسة للعديد من النتائج من أهمها أن هذه اللجان تعتبر الآلية المناسبة لدعم الهيكل الرقابي في الشركات المساهمة لمواجهة احتمالات الخلل أو الضعف في النظام الرقابي ، وانتهت الدراسة إلى أهم العناصر المحددة لفاعلية لجان المراجعة وهي كما يلي :-

1- المدخل المتبع في تكوين لجان المراجعة (الإلزام أم الاختيار) .
2- هيكلية لجان المراجعة (العضوية وقاعدة المعرفة) .
3- استقلال لجان المراجعة ودعم إدارة المراجعة الداخلية وتفاعلها مع لجنة المراجعة .
4- فاعلية لجان المراجعة قد تتأثر بالعوامل التي تحدث تغييراً في تكاليف الوكالة مثل نسبة ملكية المدراء في الشركة .

كما قدمت الدراسة مدخلاً مفاهيمياً مقترحاً لقياس وتطوير فاعلية لجان المراجعة ، ويتطلب هذا المدخل الربط بين تكوين لجان المراجعة والحاجة إلى إنجاز عملية المراجعة وفقاً لمعايير المراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية .

دراسة (سويلم ، 2002) :

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى الحاجة لتفعيل إدراك الطرف الثالث لاستقلال المراجع الخارجي من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المالية وهم : محللي الائتمان بالمصارف التجارية المصرية ، والمحللون الماليون بسوق الأوراق المالية المصرية . وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة

تتلخص في أن الطرف الثالث يدرك استقلال المرجع في إطار مدى من القيم وأن الاستقلال الكامل من المتعذر تحقيقه ومن ثم إدراكه ، وتتأثر ثقة مستخدمي المعلومات في المعلومات المالية بمستوى إدراكهم لاستقلال المراجع ، كما تؤثر الخدمات الاستشارية التي يقوم بها المراجع الخارجي على استقلاله ومن ثم على إدراك الطرف الثالث لذلك الاستقلال .

دراسة (غالي ، 2003) :

تناولت هذه الدراسة تحديد أبعاد دور لجان المراجعة في تحسين جودة المعلومات المالية ، والتعرف على واقع التطبيق العملي في الشركات في أستراليا ، وتوصلت هذه الدراسة أنه يمكن لهذه اللجان أن تساهم في تحسين جودة المعلومات المالية من خلال ممارسة مهام معينة والإفصاح عنها في تقاريرها ، وهذه التقارير يجب أن تنشر ضمن التقارير المالية للشركة ، وتتلخص هذه المهام في دعم استقلال المراجعين الخارجيين ، وفحص نظم الرقابة الداخلية والعلاقة مع المراجعين الداخليين ، بالإضافة إلى فحص التقارير المالية .

دراسة (التختاش ، 2004) :

تناولت هذه الدراسة العوامل المؤثرة في توقيت إصدار القوائم المالية للشركات العامة الواقعة ضمن نطاق مدينة بنغازي ، وتوصلت الدراسة إلى أن تأخير إصدار القوائم المالية يرجع إلى العوامل التالية :-

1- العوامل التي تتعلق بتأخير إعداد القوائم المالية :-

1- قصور النظام المحاسبي المطبق في الشركات العامة الليبية .
2- تأخر وطول فترة الجرد والإجراءات المصاحبة .
3- قلة الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة لغرض إعداد القوائم المالية .
4- ضعف نظام الحوافز المتبع لتحفيز الكوادر البشرية على إعداد القوائم المالية في الوقت المناسب .

2- العوامل التي تتعلق بتأخير مراجعة القوائم المالية :-

1- حجم الشركة وطبيعة نشاطها .
2- تعقد عملية المراجعة في الشركة .
3- مستوى خبرة المراجع في الشركة .
4- الملاحظات التي يتوصل إليها المراجع حول القوائم المالية .
5- قلة عدد الأفراد بفريق المراجعة .

دراسة (مصلي ، 2004) :

تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية المراجعين الداخليين في الشركات الصناعية الليبية ، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها :-

1- هناك حاجة لتطبيق لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية .

2- أن يكون تشكيل لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية إلزامياً بنص القانون .
3- أن تشكيل لجان المراجعة في الشركات الصناعية الليبية سيساهم في دعم كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية من خلال قيمها بالمهام التالية : إتاحة حرية الاتصال بين مدير المراجعة الداخلية ولجنة المراجعة ، والمصادقة على خطط وأهداف المراجعة الداخلية ، والإشراف على أعمال المرجعة الداخلية والتحقق من جودة أدائهم المهني ، إلا أن أغلب المشاركين في الدراسة لم يوافقوا على قيام لجان المراجعة بتعيين مدير المراجعة الداخلية وتحديد مرتبه وعزله ، وإنما تقوم هذه اللجنة بتقديم توصية إلى مجلس الإدارة بالخصوص .

دراسة (الأسيود ، 2005) :

تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في دعم كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية للشركات الخاصة في مدينة بنغازي من وجهة نظر المراجعون الخارجيون والمراجعون بجهاز المراجعة المالية بمدينة بنغازي ، بالإضافة إلى الأكاديميون بجامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) ورؤساء مجالس إدارات شركات المساهمة الخاصة بمدينة بنغازي ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لجان المراجعة يمكن أن تساهم في دعم كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية بهذه الشركات من خلال ممارسة المهام التالية :-

1- دعم استقلال المراجع الخارجي " التوصية باختياره وتحديد أتعابه ومناقشة عزله " .
2- التحقق من جودة أدائه المهني ومن مدى التزامه بالمعايير المهنية .
3- التنسيق بين المراجع الخارجي وبين المراجعين الداخليين .
4- متابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقريره .

دراسة (الصبان وسليمان ، 2005) :

أظهرت نتائج هذه الدراسة أن مفهوم لجان المراجعة في مصر لا يزال في المراحل الأولى لتطبيقه ، وأن هذه اللجان يمكن أن تمارس مهام معينة تتعلق بإدارة المراجعة الداخلية تتمثل في فحص ومراجعة إجراءات الرقابة الداخلية ، بالإضافة إلى فحص إجراءات وخطط ونتائج عملية المراجعة الداخلية ، وفحص الإجراءات التي تتبع في إعداد ومراجعة القوائم المالية والدورية ونشرات الاكتتاب العام والخاص .

دراسة (الرحيلي ، 2005) :

هدفت هذه الدراسة التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وأسباب ودوافع انتشاره في السنوات الأخيرة في الدول المتقدمة ، مع بحث ومناقشة دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد وعلاقة ذلك بالمراجعة الداخلية والخارجية ، وقد تم إجراء مسح مكتبي لكل ما له علاقة بموضوع البحث من الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة بالإضافة إلى الأنظمة واللوائح وكذلك النشرات التي صدرت عن التنظيمات المهنية ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن تبني مفهوم حوكمة الشركات يعزز

الإفصاح والشفافية مما سيساعد في محاربة الفساد ويمنع حدوث الأزمات المالية ويوفر مناخ مناسب للاستثمار ، كما بينت أن تطبيق فكرة لجان المراجعة في المملكة العربية السعودية توجه صعوبات وتحديات بسبب عدم وضوح أهداف ومهام ونطاق عمل تلك اللجان .

دراسة (القشي ، 2005) :

هدفت الدراسة التعرف على مفهوم حوكمة الشركات وإمكانية تطبيقه على أرض الواقع ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : أن ما حصل من انهيار لشركتي إنرون للطاقة وأرثر أندرسون للمراجعة لم يكن بسبب قصور في معايير المحاسبة أو المراجعة ، ولكن المشكلة الرئيسية في أخلاقيات المهنة ، وأن قيام شركة المراجعة بتقديم أعمال استشارية بالإضافة إلى أعمال المراجعة لنفس العميل جعلها غير مستقلة تماماً عن إدارة الشركة محل المراجعة ، وأنه لا يمكن الجزم بأن حوكمة الشركة تستطيع توفير حلول مناسبة لمنع الانهيارات المالية ولضبط سلوكيات أخلاق المهنة نظراً للصعوبات الكبيرة التي تواجه الشركات في تطبيقها .

دراسة (خليل ، 2005) :

تناولت هذه الدراسة دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية من وجه نظر عينة من مدراء الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية وهي شركات السمسرة المسجلة بالبورصة المصرية ، وقد أظهرت نتائج الدراسة أن معظم أفراد العينة يوافقون على أن هناك ارتباط قوي بين تطبيق حوكمة الشركات وتحقيق جودة المعلومات المالية ، وأن هناك أثر واضح لجودة المعلومات المالية على سوق الأوراق المالية في ظل تطبيق حوكمة الشركات .

دراسة (مبارز ، 2005) :

تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في إرساء الشفافية والإفصاح الكامل للتقارير المالية وأثر ذلك في تدعيم أسواق الأوراق المالية في مصر ، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أنه يجب على لجان المراجعة القيام بالمهام التالية : -

1- أن تتحقق من أن الإفصاح في القوائم المالية يتضمن صراحة أن الإدارة مسئولة عن أي تلاعب ناتج من البيع الصوري إذا تم عن طريق أي شخص من العاملين بها ، مع وضع لوائح تمنع ذلك .
2- الإفصاح عن نسب امتلاك المساهمين للأسهم ، ومراجعة جميع التعاملات مع السماسرة التي تتعامل معهم الشركة والتحقق من عدم وجود تلاعب من قبلهم .
3- لا يوجد شركات في الواقع العملي تلتزم بتكوين لجان مراجعة بها ، لذلك فإنها لا تقوم بالإفصاح على تصديها للممارسات غير الأخلاقية .
4- لا يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية المستقبلية وهذا يؤثر سلباً على ملاءمة المعلومات المالية المنشورة .

دراسة (محمود ، 2005) :

تناولت هذه الدراسة واقع الرقابة الداخلية ومجالات دعمها ودراستها في ضوء المعايير الأمريكية المستجدة ومستجدات البيئة المحلية : دراسة استكشافية على عينة محدودة من المراجعين الخارجيين وبعض عناصر الإدارة العليا بالشركات المساهمة الخاصة العاملة في نطاق مدينة بنغازي ، حيث أوجبت تلك المعايير مهام جديدة لكل من الإدارة والمراجع الخارجي .

1- **المهام التي يجب على الإدارة القيام بها** :-

أ- الالتزام بتصميم أساليب كافية للرقابة الداخلية .

ب- الالتزام بضمان كفاية أساليب الرقابة الداخلية في نهاية السنة المالية .

ج- تقييم فاعلية أساليب الرقابة الداخلية في نهاية السنة المالية .

د- إعداد تقرير في نهاية السنة المالية تفصح فيه عن مسئوليتها عن تصميم أساليب كافية للرقابة الداخلية وتبين فيه نتائج تقييمها لفعالية هذه الأساليب .

2- **المهام التي يجب على المراجع الخارجي القيام بها** :-

أ- التخطيط لعملية مراجعة أساليب الرقابة الداخلية .

ب- استيعاب أساليب الرقابة الداخلية .

ج- تقييم إجراءات الإدارة لتقييم أساليب الرقابة الداخلية .

د- اختبار و تقييم فاعلية تصميم أساليب الرقابة الداخلية .

ه- اختبار وتقييم كفاية أساليب الرقابة الداخلية .

و- اختبار وتقييم الالتزام بتطبيق أساليب الرقابة الداخلية .

ز- إبداء رأيه عن مدى كفاية أساليب الرقابة الداخلية وبالتالي تحديد حدود الاعتماد عليها .

وأظهرت نتائج الدراسة عدم قيام الإدارة بالمهام الخاصة بالرقابة الداخلية وفقاً للمعايير الأمريكية المستجدة ، وعدم الموفقة على قيام المراجع الخارجي بمعظم المهام السابق الإشارة إليها .

دراسة (Al-Taijry ، 2005) :

تناولت هذه الدراسة بيان مدى استقلال المراجعين الداخليين وبيان العوامل التي تحد من استقلالهم في 250 شركة مسجلة في الأسواق المالية لدول الخليج العربي ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن أكثر من 50% من مجالس إدارات ولجان المراجعة بهذه الشركات لا يتم مشاركتهم في مناقشة تعيين مدراء إدارات المراجعة الداخلية في هذه الشركة أو عزلهم إذا تقرر ذلك ، كما أن مجالس إدارات هذه الشركات وكذلك لجان المراجعة لا يستلمون تقارير المراجعة الداخلية ، وهذا الوضع أثر سلبياً بشكل كبير على استقلال مهنة المراجعة الداخلية ، كما أن قيام المراجعين الداخليين بنشاطات أخرى ليست من ضمن عملية المراجعة أدى إلى التقليل من استقلالهم الموضوعي ، كما أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه في إدارات

المراجعة الداخلية بالمصارف ، أو حينما يكون مدير إدارة المراجعة الداخلية عضواً في مجمع المراجعين الداخليين في الولايات المتحدة ، ففي هذه الحالات يكون المراجعين الداخليين أكثر استقلالاً من نظرائهم مما لا تتوفر فيهم هذه الخصائص .

دراسة (الشامي ، 2006) :

تناولت هذه الدراسة بيان أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات المالية في مصر ، وأظهرت نتائج هذه الدراسة أن وجود أهمية للجان المراجعة بالشركات المساهمة المصرية لأنها ستساهم في تدعيم موضوعية وموثوقية القوائم المالية ، وستؤدي إلى الحد من تلاعب الإدارة وستساعد مجلس الإدارة على الوفاء بمسئولياته ، كما ستساهم في تدعيم استقلال المراجعين والتنسيق فيما بينهم ، كما ستؤدي إلى تخفيض نواحي القصور في الرقابة الداخلية . كما توصلت الدراسة إلى أن خصائص ومهام لجان المراجعة يمكن أن تؤثر تأثيراً إيجابياً على تحسين جودة المعلومات المالية بدراجات متفاوتة ، حيث جاءت هذه الخصائص مرتبة حسب أهميتها على النحو التالي : -

1- استقلال أعضاء لجان المراجعة .
2- الخبرة المحاسبية لأعضاء لجنة المراجعة .
3- توفر الشرعية لأعضاء لجنة المراجعة .
4- التأهيل العلمي لأعضاء لجنة المراجعة .
5- قدرة أعضاء لجنة المراجعة في الحصول على المعلومات التي يحتاجونها لأداء مهامهم .

أما فيما يتعلق بمهام لجان المراجعة التي تؤثر على جودة المعلومات المالية فقد جاءت على النحو التالي : -

1- التأكد من جودة المعلومات المالية .
2- الإشراف على عملية الإفصاح .
3- فحص نظم الرقابة الداخلية .
4- إحكام الرقابة على الإدارة .
5- مراجعة وفحص نتائج المراجعة .
6- تقوية وتحسين خطوط الاتصال بين المراجعين والإدارة العليا .
7- دعم استقلال المراجع الخارجي .
8- تنسيق المعلومات بين المديرين والمراجع الخارجي .
9- ترشيح المراجع الخارجي وتحديد أتعابه واقتراح عزله .
10- مراقبة الخدمات الاستشارية التي يقدمها المراجع الخارجي وبيان أثرها على استقلاله .

دراسة (القاضي وآخرون ، 2006) :

تناولت هذه الدراسة دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية من وجهة نظر عينة من مدراء بعض شركات القطاعين العام والخاص ومحاسبين قانونيين في سوريا ، وأظهرت هذه الدراسة مجموعة من النتائج أهمها :-

1- أن تصميم نظام الرقابة الداخلية هو من أهم مسئوليات الإدارة .
2- لم يتفق المشاركين في الدراسة (نسبة الموافقة وعدم الموافقة متقاربة وغير حاسمة) فيما يتعلق بقيام الإدارة بالإفصاح عن فاعلية الرقابة الداخلية من خلال تقرير يرفق بالتقارير المالية السنوية .
3- حوالي 49% و60% من المدراء والمحاسبين القانونيين على التوالي يوافقون على وجود تشريع قانوني يلزم الإدارة بكتابة تقرير عن فاعلية نظام الرقابة الداخلية .
4- أن 45% و67% تقريباً من المدراء والمحاسبين القانونيين على التوالي يوافقون على أن تقييم نظام الرقابة الداخلية هو من مهمة المراجع الخارجي .

دراسة (عبداللطيف ، 2007) :

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى ملاءمة مسؤوليات لجان المراجعة الواردة في التشريعات الأردنية لأداء دورها في تطبيق حوكمة الشركات ، وكذلك مدى ملاءمة بعض المسئوليات الأخرى المقترحة للجان المراجعة لتحقيق الغاية ذاتها وأبرز الصفات المناسبة لأعضاء لجان المراجعة ، وقد تم تجميع البيانات بواسطة استمارة استبيان تم توزيعها على مكاتب مراجعة تقوم بمراجعة حسابات شركات أردنية ملزمة قانوناً بأن يكون بها لجان مراجعة .

وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المشاركين في الدراسة يرون أن مسؤوليات لجان المراجعة المنصوص عليها في التشريعات الأردنية ملاءمة لأداء دورها في عملية حوكمة الشركات ، كما أنهم قد اقترحوا إضافة بعض المسئوليات الأخرى للجان المراجعة تتمثل في توفير أية معلومات ضرورية قد يطلبها المراجع الخارجي ، والتنسيق بينه وبين إدارة المراجعين الداخليين ، وقد اختلفت وجهات نظرهم حول قيام لجان المراجعة بنشر تقاريرها ضمن التقارير المالية للشركات والتي يتضمن الأعمال التي قامت بتنفيذها ، وكذلك تقييم أداء المراجع الخارجي والاجتماع معه دون حضور مديري الشركة ، كما أنهم رفضوا أن تقوم لجان المراجعة بتعيين المراجع الخارجي وعزله وتحديد قيمة أتعابه .

دراسة (لبيب ، 2007) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر تطوير مستوى جودة أداء لجان المراجعة بمنشآت الأعمال على تحسين كفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية بها ، مع محاولة تقديم مدخل مقترح لضوابط أداء لجان المراجع للارتقاء بدرجة كفاءة أداء أنظمة الرقابة الداخلية ، والمساهمة في تطبيق إطار حوكمة الشركات على مستوى قطاعات الأعمال في نطاق البيئة العربية ، بالإضافة إلى القيام بدراسة مقارنة على عينة حكمية مكونة من رؤساء وأعضاء مجالس إدارات بعض قطاعات الأعمال ورؤساء وأعضاء لجان

المراجعة ومديروا إدارات المراجعة الداخلية والمراجعون الخارجيون بكل من مصر والمملكة العربية السعودية ، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي :-

1- أن تطوير مستوى جودة أداء لجنة المراجعة سينعكس إيجابياً على مستوى كفاءة أداء كل من مجلس الإدارة والإدارة المالية وإدارة المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي .
2- أن جودة أداء هذه اللجان تتوقف على العديد من العوامل من أهمها : استقلال وموضوعية تلك اللجان ، والخبرات المتوفرة لدى أعضائها ، وتحديد صلاحياتها ومسئولياتها بدقة ، وتوفر العدد الملائم من الأعضاء وكذلك عدد مرات اجتماعها سنوياً ونوعية المعلومات التي تستخدمها ، وأن محصلة ذلك سوف تنعكس إيجابياً وبشكل مباشر على كفاءة نظم الرقابة الداخلية .
3- كما أظهرت الدراسة أنه على الرغم من وجود العديد من المبررات لتكوين لجان المراجعة في قطاعات الأعمال ، إلا أن الوقع يثبت أن تشكيل هذه اللجان لاستيفاء مطلب قانوني بحت ، وهذا الأمر يسلط الضوء على أهم مواطن القصور في أنظمة الرقابة الداخلية .

دراسة (البراني ، 2008) :

هدفت هذه الدراسة التعرف على مدى انعكاس التقارير المتحفظة على احتمال تغيير المراجعون الخارجيون للشركات المساهمة في مدينتي بنغازي وطرابلس ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها ما يلي :-

1- تحدث ظاهرة تغيير المراجعين الخارجيين في ليبيا بنسبة ليست صغيرة ، حيث بلغت 53.3% و56% من عينة الدراسة (مراجعون خارجيون وموظفون بالشركات المساهمة) على التوالي .
2- اتفق معظم المشاركين في الدراسة على أن السبب الرئيسي لتغيير المراجع الخارجي هو الخلاف في الرأي مع الإدارة ، حيث كانت النسبة 83% و71% لكل من المراجعين وموظفي الشركات المساهمة على التوالي .
3- تبين أن الشركات تميل إلى تغيير المراجع الخارجي بعد إصداره لتقرير متحفظ .
4- أن هناك عوامل أخرى قد تؤدي إلى تغيير المراجع الخارجي تتعلق بتكاليف المراجعة ، والحاجة إلى خدمات إضافية لا يقدمها مكتب المراجعة ، التحول إلى مكتب مراجعة أكبر لإضفاء المزيد من الثقة على القوائم المالية ، بالإضافة إلى عدم قدرة المراجع على مراجعة النظم الالكترونية المستخدمة .

دراسة (غياض ، 2008) :

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور لجان المراجعة على جودة المعلومات المالية : دراسة استكشافية على الشركات الصناعية الليبية بالمنطقة الغربية ، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة أنه يمكن

للجان المراجعة أن تلعب دوراً رئيسياً في تحسين جودة التقارير المالية ، وتم تقسيم تلك المهام إلى مجموعتين هما :-

1- **مهام تتعلق بإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب ، وتتمثل في النقاط التالية** :-

أ- مساعدة الإدارة في أداء وظائفها بكفاءة وفاعلية .
ب- المساهمة في حل المشاكل المالية التي يواجهها المحاسبين .
ج- تشجيع كافة الأطراف المعنية على إعداد التقارير المالية الداخلية الفترية أولاً بأول .
د- تشجيع كافة الأطراف المعنية على إعداد التقارير المالية الختامية في الوقت المناسب .
ه- تشجيع المحاسبين على إعداد العمل المالي أولاً بأول وعدم تراكمه .
و- الاهتمام بالقائمين بالأعمال المالية .
ز- تشجيع المحاسبين في المنشآت على إعداد القوائم المالية بأنفسهم .
ح- تشجيع الإدارة على تشكيل لجان لإعداد القوائم المالية في الوقت المناسب .
ط- تشجيع كافة الأطراف على إتمام الأعمال اليومية في وقتها المناسب .
ي- المساهمة في تعزيز مصداقية القوائم المالية وكفاءة عملية المراجعة .
ك- تشجيع الإدارة على إعداد تقارير دورية في الوقت المناسب .

2- **مهام تتعلق بزيادة الثقة في التقارير المالية ، وتتمثل في النقاط التالية** :-

أ- المساهمة في تقليل ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية .
ب- تحسين ملاحظات المراجع الخارجي على القوائم المالية .
ج- تحسين تقرير المراجع الخارجي على القوائم المالية .
د- حث الإدارة على توفير الإيضاحات المتممة للتقارير المالية .
ه- تشجيع الإدارة المالية على الإفصاح والدقة في التقرير المالية .
و- تفعيل وسائل الرقابة على التقرير المالية .
ز- توفير المناخ المناسب للحفاظ على استقلال المراجع الخارجي .
ح- فحص وتقييم هيكل الرقابة الداخلية بشكل جيد .

دراســـــة سامي ، (2009) :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية بيئة الأعمال المصرية ، ولتحقيق الهدف العام من خلال مجموعة من الأهداف الفرعية ، منها الوقوف على أهم البواعث التي أدت إلى زيادة الاهتمام بموضوع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال المصرية، وإبراز دور لجان المراجعة في زيادة فاعلية حوكمة الشركات ، بالإضافة إلى طـــرح

بعض المقترحات والتوصيات للمساهمة في الارتقاء بمستوى جودة المعلومات لمواجهة تحديات المستقبل ، وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج من أبرزها أن لجان المراجعة لم تحظى بالاهتمام الكافي في بيئة الأعمال المصرية سواء من حيث التنظيمات المهنية أو هيئة سوق الأوراق المالي المصرية أو من حيث التشريعات .

وقد خلصت هذه الدراسة أن الهدف الرئيسي من تكوين لجان مراجعة هو دعم مسئوليات أعضاء مجالس الإدارات ، والحفاظ على حقوق المساهمين .

دراسة صيام ، (2009) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من تداعيات الأزمة المالية العالمية بالتطبيق على الشركات المدرجة في بورصة عمان في المملكة الأردنية ، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة بين حوكمة الشركات والحد من تأثير الأزمة المالية ، بالإضافة إلى مجموعة من النتائج الوصفية منها ضرورة تركيز الجهات المهنية على إيجاد الآليات والوسائل الكفيلة بتعزيز السلوك الأخلاقي للالتزام بالقوانين المعمول بها ، وإيجاد آلية مناسبة لدعم استقلال المراجع الداخلي ، وأن تتضمن مجالس الإدارات أعضاء متخصصين في المحاسبة شريطة ضمان استقلالهم بشكل تام عن الإدارة التنفيذية .

دراسة علام ، (2009) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية ، وقد شملت هذه الدراسة 50 شركة مسجلة في البورصة المصرية ، حيث تعتبر هذه الشركات الأكثر تطبيقاً لقواعد وممارسات حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية خلال الفترة ما بين 2003 م و 2007 م .

وتوصلت هذه الدراسة إلى عد نتائج تتعلق بالشركات محل الدراسة من أهمها عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة تركيز الملكية والأداء المالي للشركات محل الدراسة ، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجالس الإدارات والأداء المالي لهذه الشركات . وأوصت الدراسة صانعي السياسات الاقتصادية في مصر بضرورة الانتباه إلى أن وجود نسبة تركيز عالية في هيكل الشركات المصرية (حوالي 49%) ترجع إلى وجود ضعف في القوانين ذات العلاقة بحوكمة الشركات وعدم دارية صغار المستثمرين بالقوانين التي تكفل الحماية له .

دراسة آل غزوي ، (2010) :

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية المنشورة للشركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها : تفاوت مستوى الإفصاح في القوائم المالية للشركات محل الدراسة ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لتطبيق مؤشر الإفصاح نسبة 71% وهي نسبة جيدة على مستوى جميع

الشركات . كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة ومستوى الإفصاح في القوائم المالية ، وأن هناك علاقة إيجابية بين تركيز الملكية في هذه الشركات وبين مستوى الإفصاح في قوائمها المالية ، وأن هناك علاقة سلبية بين استقلال أعضاء مجلس الإدارة وبين مستوى الإفصاح في القوائم المالية لهذه الشركات . وأوصت الدراسة أنه يجب تعميق الوعي بدور لجان المرجعة وأهميتها في الشركات المساهمة العامة ، وتفعيل دورها مما يؤدي إلى زيادة مستوى الإفصاح في القوائم المالية ، بالإضافة إلى زيادة الدور الرقابي للهيئات المنظمة للشركات المساهمة العامة من خلال إلزامهم بتطبيق لائحة حوكمة الشركات .

دراسة عبدالصالح ، (2010) :

تناولت هذه الدراسة دور لجان المراجعة في تفعيل آليات حوكمة الشركات في المصارف التجارية الليبية : دراسة تطبيقية على مصرف الوحدة ، مصرف الصحاري ، المصرف التجاري الوطني ، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه من أهم جوانب دور لجان المراجعة في تفعيل آليات حوكمة الشركات الإشراف على إعداد التقارير المالية ، والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية وتقييم الرقابة الداخلية ، والإشراف على عملية المراجعة الخارجية . كما أظهرت هذه الدراسة أن الاستقلال والخبرة المالية والفنية من أهم الصفات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة لضمان تطبيق جيد وفعال لآليات حوكمة الشركات .

دراسة الأغا ، **(2011)** :

هدفت هذه الدراسة للتعرف على دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية **(** دراسة تطبيقية على المصارف الفلسطينية **)** من وجه نظر المراجعين الداخليين والخارجيين ومفتشو سلطة النقد على المصارف المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين ، وقد أظهرت الدراسة أن هناك دور للمبادئ المختلفة لحوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية ، حيث جاءت هذه النتيجة من خلال مجموعة من النتائج الفرعية والمتمثلة في أن هناك دور للمبادئ المختلفة لحوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية ، كما خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان أهمها ضرورة متابعة أسباب حدوث الانهيارات المالية السريعة للمصارف العالمية ، والعمل على تطوير مبادئ حوكمة الشركات بحيث تتلاءم مع متطلبات الحد من حدوث تلك الانهيارات ، بالإضافة إلى تشجيع المصارف على الاهتمام الكافي بمفهوم حوكمة الشركات من خلال إجراء تصنيف دوري من قبل سلطة النقد الفلسطينية يتعلق بمستوى التزام المصارف بمبادئ حوكمة الشركات .

3-4 تكوين الإطار النظري للدراسة وصياغة فرضياتها :

يعتبر الإطار النظري نموذج لكيفية تقنين العلاقات بين عدد من العوامل التي وردت بأدبيات الدراسة ، ويُعرِف هذا الجزء من الدراسة المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية " مهام لجان المراجعة " والتي تؤثر في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية كمتغيرات تابعة " .

3-4-1 الإطار النظري الأول : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية (مهام لجان المراجعة) التي تؤثر في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية كمتغير تابع ، وتتمثل هذه المتغيرات في الآتي **:** -

1- **المتغير الرئيسي المستقل الأول** : **دعم الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية** : يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- المشاركة في اختيار مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مكافآته ومناقشة عزله (الصبان وآخرون ، 1996 ؛ السقا وأبوالخير ، 2002 ؛ غالي ، 2003 ؛ مصلي ، 2004 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005 ؛ مبارز ، 2005) .

ب- وضع سياسات وأهداف وموازنة إدارة المراجعة الداخلية والتصديق على خططها (السقا وأبوالخير ، 2002 ؛ غالي ، 2003 ؛ المطيري ، 2004 ؛ مصلي ، 2004 ؛ الصبان وسليمان ، 2005 ؛ مبارز ، 2005) .

ج- إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة (السقا وأبوالخير ، 2002 ؛ جوناثان ، 2003 ؛ غالي ، 2003 ؛ حماد ، 2005 ؛ الصبان وسليمان، 2005 ؛ مبارز ، 2005) .

د- التحقق من عدم وجود قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم (الرحيلي ، 2005 ؛ الصبان وسليمان، 2005) .

ه- مشاركة لجان المراجعة في المساءلة الإدارية لإدارة المراجعة الداخلية (الصبان وآخرون ، 1996 ؛ غالي ، 2003 ؛ سلطان ، 2005 ؛ الشامي ، 2006) .

2- **المتغير الرئيسي المستقل الثاني** : **دعم الاستقلال الموضوعي للمراجعين الداخليين** : يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية (مصلي ، 2004) :-

أ- التحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين وتفادي حالات التعارض فيما بينهم .

ب- تغيير أو تبديل مهام بين المراجعين الداخليين من وقت لأخر .

ج- التحقق من عدم قيام مراجعين داخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين قبل نقلهم للعمل بإدارة المراجعة الداخلية .

د- مراجعة نتائج المراجعة الداخلية قبل كتابة التقرير .

3- **المتغير الرئيسي المستقل الثالث** : **التحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين** : يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

التحقق من مدى توافر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين (السقا وأبو الخير ، 2002 ؛ جوناثان ، 2003 ؛ حماد ، 2005) .

أ- التحقق من مدى توافر الخبرة المهنية المناسبة للمراجعين الداخليين (السقا وأبو الخير ، 2002 ؛ جوناثان ، 2003 ؛ حماد ، 2005) .

ب- التحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر (السقا وأبو الخير، 2002)

4- **المتغير الرئيسي المستقل الرابع** : **الإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية** : يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- التحقق من التخطيط والتوثيق لعمليات المراجعة الداخلية (المطيري ، 2004 ؛ مصلي ، 2004 ؛ البدري ، 2005) .

ب- التحقق من تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها " مدى تطابق مخرجات عملية المراجعة مع المدخلات " (مصلي ، 2004 ؛ البدري ، 2005) .

ج- فحص وتقييم المعلومات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية (مصلي ، 2004 ؛ البدري ، 2005) .

د- متابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية (توماس وهنكي ، 1989 ؛ غالي ، 2003 ؛ المطيري ، 2004 ؛ مصلي ، 2004 ؛ البدري ، 2005 ؛ سلطان ، 2005) .

ويبين الشكل رقم (**3- 1**) الإطار النظري الأول الخاص بالمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية السابقة أنها تؤثر تأثيراً ايجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية كمتغير تابع .

الشكل رقم (3- 1)

الإطار النظري الأول : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية والتي تؤثر على المتغير التابع

- **المصدر: أُعدت بواسطة الباحث اعتماداً على أدبيات الدراسة**

3-4-2 فرضيات الدراسة الرئيسية الخاصة بالمتغيرات المستقلة الرئيسية التي تؤثر في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية كمتغير تابع .

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة وإطارها النظري الأول ، ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية (مهام لجان المراجعـــة) التي تؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية كمتغير تابع ، تم صياغة فرضيات الدراســـة الرئيسية التالية :-

الفرضية الرئيسية الأولى : " إن قيام لجان المراجعة بدعم الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

الفرضية الرئيسية الثانية : " إن قيام لجان المراجعة بدعم الاستقلال الموضوعي للمراجعين الداخليين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

الفرضية الرئيسية الثالثة : " إن قيام لجان المراجعة بالتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

الفرضية الرئيسية الرابعة : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية سيؤثر تأثيراً جوهرياً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .

3-4-3 الإطـــار النظـــري الثاني : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية (مهام لجان المراجعة) التي تؤثر في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية كمتغير تابع ، وتتمثل هذه المتغيرات في الآتي **:** -

1- **المتغير الرئيسي المستقل الأول : دعم استقلال المراجع الخارجي عن الإدارة التنفيذية :** يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- تقليل الضغوط على المراجع الخارجي من خلال المشاركة في تعيينه (توماس وهنكي ، 1989 ؛ المنيف والحميد ، 1998 ؛ جوناثان ، 2003 ؛ غالي ، 2003 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ب- تقليل الضغوط على المراجع الخارجي من خلال المشاركة في تحديد قيمة أتعاب عملية المراجعة (توماس وهنكي 1989 ؛ المنيف والحميد ، 1998 ؛ جوناثان ، 2003 ؛ غالي ، 2003 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ج- المساهمة في حل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي (توماس وهنكي ، 1989 ؛ المنيف والحميد ، 1998 ؛ جوناثان ، 2003 ؛ غالي ، 2003 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

د- تقليل الضغوط على المراجع الخارجي من خلال مناقشة عزله إذا تقرر ذلك (غالي ، 2003 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ه- الموافقة على تقديم نفس مكتب المراجع الخارجي لخدمات استشارية وتحديد قيمة أتعابها (جوناثان ، 2003 ؛ غالي ، 2003 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005 ؛ حماد ، 2005) ، (***Harvey et al*** , 2004) .

2- **المتغير الرئيسي المستقل الثاني : التحقق من المستوى المهني للمراجع الخارجي :** يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- التحقق من التأهيل العلمي للمراجع الخارجي ومعاونيه وسياسة التناوب الوظيفي فيما بينهم (غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ب- التحقق من خبرة ومعرفة المراجع الخارجي بالشركة والصناعة التي تنتمي إليها (غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ج- التحقق من أساس تحديد قيمة أتعاب المراجعة ومن أنها تتناسب مع جودة الأداء المهني (غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

د- التحقق من وجود نظام للجودة بمكتب المراجعة وفحص أحدث تقارير مراجعة النظير (المنيف والحميد ، 1998 ؛ غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

3- **المتغير الرئيسي الثالث** : **الإشراف على وضع وتنفيذ برنامج المراجعة الخارجية** : يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- التنسيق بين المراجع الخارجي والإدارة والمراجعين الداخليين فيما يتعلق بإنجاز عملية المراجعة (الأسيود ، 2005 ؛ عبداللطيف ، 2007) .

ب- التحقق من قيام المراجع الخارجي بالتخطيط الجيد لعملية المراجعة " جودة برنامج المراجعة " (الأسيود ، 2005 ؛ حماد ، 2005) .

ج- التحقق من قيام المراجع الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عن ذلك (غالي ، 2003 ؛ الأسيود ، 2005 ؛ محمود ، 2005) .

د- التحقق من استخدام كافة عناصر المدخلات (الموارد المتاحة) لعملية المراجعة عند تنفيذ برنامج المراجعة (المنيف والحميد ، 1998 ؛ الأسيود ، 2005) .

ه- التحقق من مطابقة مخرجات المراجعة للمدخلات المخططة من حيث التوقيت والجودة (المنيف والحميد ، 1998 ؛ الأسيود ، 2005) .

و -متابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المراجع الخارجي (توماس وهنكي ، 1989 ؛ المنيف والحميد ، 1998 ؛ السقا وأبوالخير ، 2002 ؛ سلطان ، 2005) .

ويبين الشكل رقم (3- 2) الإطار النظري الثاني الخاص بالمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية السابقة التي تؤثر تأثيراً ايجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية كمتغير تابع .

الشكل رقم (3- 2)

الإطار النظري الثاني : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية والتي تؤثر على المتغير التابع

- **المصدر : أُعدت بواسطة الباحث اعتماداً على أدبيات الدراسة .**

3-4-4 فرضيات الدراسة الرئيسية الخاصة بالمتغيرات المستقلة الرئيسية التي تؤثر في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية كمتغير تابع .

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة وإطارها النظري الثاني ، ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية (مهام لجان المراجعـــة) التي تؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية كمتغير تابع ، تم صياغة فرضيات الدراســـة الرئيسية التالية :-

الفرضية الرئيسية الأولى : " إن قيام لجان المراجعة بدعم استقلال المراجعين الخارجيين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " .

الفرضية الرئيسية الثانية : " إن قيام لجان المراجعة بالتحقق المستوى من المهني للمراجعين الخارجيين سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " .

الفرضية الرئيسية الثالثة : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على وضع وتنفيذ برنامج المراجعة الخارجية سيؤثر تأثيراً موجباً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " .

3-4-5 الإطـــار النظـــري الثالث : المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية (مهام لجان المراجعة) التي تؤثر في زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية كمتغير تابع ، وتتمثل هذه المتغيرات في الآتي **:** -

1- **المتغير الرئيسي المستقل الأول : فحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية :** يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- التحقق من التزام الإدارة بتصميم أساليب كافية للرقابة الداخلية **(** الصبان وسليمان ، 2005 ؛ محمود ، 2005 **)** .

ب- التحقق من التزام الإدارة بضمان كفاية أساليب الرقابة الداخلية **(** محمود ، 2005 ؛ مبارز ، 2005 **)** .

ج- تقييم فاعلية أساليب الرقابة الداخلية **(**محمود ، 2005 **)** .

د- دراسة التقرير الذي تعده الإدارة في نهاية السنة المالية والذي تفصح فيه عن مسئوليتها عن تصميم أساليب كافية للرقابة الداخلية وتبين فيه نتائج تقييمها لفاعلية تلك الأساليب **(** غالي ، 2003 ؛ محمود ، 2005 **)** .

2- **المتغير الرئيسي المستقل الثاني** : **الإشراف على إعداد التقارير المالية** : يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- التنسيق بين كافة الأطراف المعنية وتذليل الصعوبات لإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب (توماس وهنكي ، 1989 ؛ غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ب- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والتغيرات التي حدثت فيها وبيان أثرها على التقارير المالية (توماس وهنكي ، 1989 ؛ غالي ، 2003 ؛ الصبان وسليمان ، 2005) .

ج- تقييم التقديرات المحاسبية (غالي ، 2003) .

د- فحص البنود غير العادية الهامة الواردة في التقارير المالية (غالي ، 2003) .

ه- تقييم إمكانية حدوث تلاعب في التقارير المالية (غالي ، 2003) .

و- التحقق من قدرة الشركة على تحقيق الأرباح (غالي ، 2003) .

ز- التحقق من قدرة الشركة على سداد التزاماتها (غالي ، 2003) .

ح- التحقق من قدرة الشركة على الاستمرار في النشاط (غالي ، 2003 ؛ مبارز ، 2005).

ط- فحص المعلومات الأخرى غير المالية الملحقة بالتقارير المالية (غالي ، 2003) .

ي- التحقق من كفاية وملاءمة الإفصاح " نزاهة العرض وعدم التحيز " وعرض المعلومات المالية في ذات الوقت (غالي ، 2003) .

3- **المتغير الرئيسي الثالث : الإشراف على عملية مراجعة القوائم المالية** : يمكن قياس أثر هذا المتغير على المتغير التابع من خلال مجموعة من المتغيرات الفرعية التالية :-

أ- توفير المناخ المناسب للحفاظ على استقلال المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين وتقليل الضغوط عليهم (الأسيود ، 2005 ؛ الصبان وسليمان ، 2005 ؛ غياض ، 2008) .

ب- استعراض نظام وبرنامج المراجعة الداخلية (مبارز ، 2005) .

ج- استعراض نطاق المراجعة الخارجية والوقت اللازم لها وتقديم توصياتها إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن (مبارز ، 2005) .

د- استعراض أثر التغيرات الهامة في المبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة على عملية المراجعة الخارجية (مبارز ، 2005) .

ه- التنسيق بين كافة الأطراف المعينة وتذليل كافة الصعوبات التي تواجههم لإتمام عملية المراجعة في الوقت المناسب (الأسيود ، 2005 ، مبارز ، 2005) .

و- استعراض نتائج المراجعة الداخلية والتوصيات الهامة (مبارز ، 2005) .

ز- دراسة خطاب المرجع الخارجي الموجه للإدارة (غالي ، 2003 ؛ الأسيود ، 2005) .

ح- استعراض التقارير المالية والموافقة عليها في ختام عملية المراجعة ، بما في ذلك رأي المراجع الخارجي وتوصياته (غالي ، 2003 ؛ مبارز ، 2005) .

ويبين الشكل رقم **(3- 3)** الإطار النظري الثالث بالمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية السابقة أنها تؤثر تأثيراً ايجابياً على جودة المعلومات بالتقارير المالية كمتغير تابع .

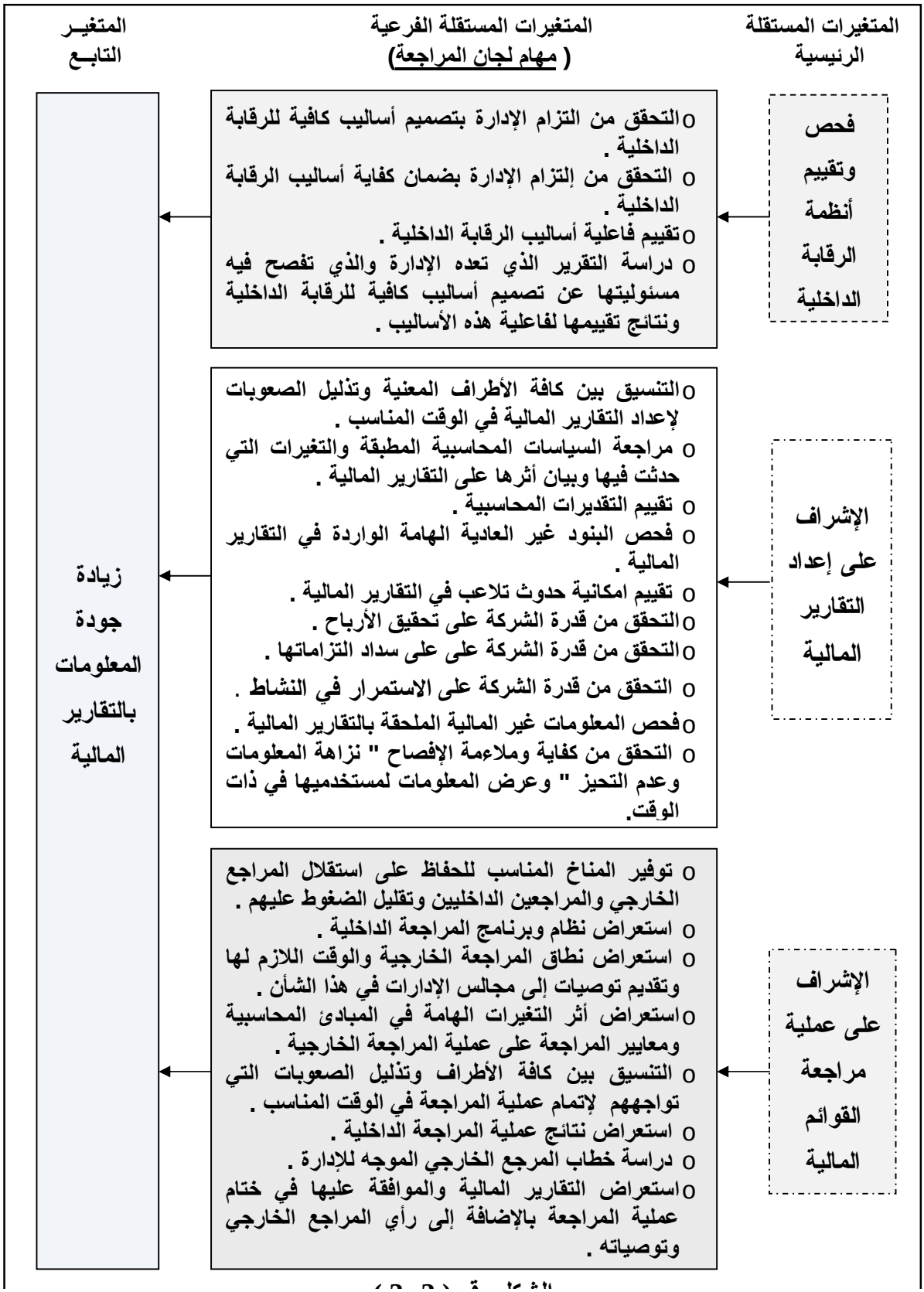

3-4-6 فرضيات الدراسة الرئيسية (الخاصة بالمتغيرات المستقلة الرئيسية التي تؤثر في زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية كمتغير تابع) .

بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة وإطارها النظري الثالث ، ومن خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية **(** مهام لجان المراجعـــة **)** التي تؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية كمتغير تابع ، تم صياغة فرضيات الدراســـة الرئيسية التالية :-

الفرضية الرئيسية الأولى : " إن قيام لجان المراجعة بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية سيؤثر تأثيراً موجباً على تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية " .

الفرضية الرئيسية الثانية : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على إعداد التقارير المالية سيؤثر تأثيراً موجباً على تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية " .

الفرضية الرئيسية الثالثة : " إن قيام لجان المراجعة بالإشراف على مراجعة التقارير المالية سيؤثر تأثيراً موجباً على تحسين جودة المعلومات الواردة بالتقارير المالية " .

تناول هذا الفصل مهام لجان المراجعة وأثرها على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية ، كما تناول مراجعة أدبيات الدراسة وتكوين إطارها النظري وصياغة فرضياتها " الاستنتاجات العملية ، ووفقاً لمنهجية الدراسة فإن هذه الخطوات تمثل جانب الاستنباط (الانتقال من العام إلى الخاص) ، ويتناول الفصل التالي (الرابع) مجتمع وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات وطرق تحليل البيانات واختبار الفرضيات واستخلاص النتائج (الاستنتاجات العملية للدراسة) ومن ثم سيتم مقارنة الاستنتاجات النظرية بالاستنتاجات العملية للدراسة ، وتمثل هذه الخطوات جانب الاستقراء (الانتقال من الخاص إلى العام) استكمالاً لمنهجية الدراسة .

الفصـل الرابـــع

مجتمع وعينة الدراسة وتحليل البيانات واستخلاص النتائج والتوصيات

يتناول هذا الفصل مجتمع وعينة الدراسة ووسيلة جمع البيانات والأساليب الإحصائية المستخدمة وتحليل البيانات وعرض النتائج والتوصيات .

1-4 مجتمع الدراســة :

لخدمة أغراض هذه الدراسة فقد تم تقسيم مجتمع الدراسة إلى سبعة فئات { لمعرفة حجم مجتمع الدراسة أُنظر إلى الجدول رقم **(4-1)** الخاص بالإدارة ، والجدول رقم **(4-2)** الخاص بالمراجعين والأكاديميين } كما يلي :-

1- الإدارات العليا للمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة **(** متمثلة في رؤساء مجالس الإدارة **)** .
2- الإدارات العامة للمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة **(** المتمثلة في المدراء العامين **)** .
3- مدراء إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية العامة والخاصة .
4- مفتشو إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي (بمدينتي طرابلس وبنغازي) .
5- المراجعون بجهاز المراجعة المالية سابقاً (بمدينتي طرابلس وبنغازي) ، باعتبار أن الجهاز مكلف بفحص ومراجعة حسابات الشركات والجهات التي تمتلك فيها الدولة أو إحدى مؤسساتها 25% فأكثر من رأس مالها .
6- المراجعون الخارجيون الذين يعملون لحسابهم الخاص ، والمُدرجين في سجل المحاسبين والمراجعين القانونيين لدى إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي .
7- الأكاديميون **(** أعضاء هيئة التدريس **)** بالجامعات والمعاهد العليا في ليبيا بديلاً عن المحللين الماليين .

2-4 عينـــــة الدراســـــة :

نظراً لكبر حجم مجتمع الدراسة وانتشار مفرداته على نطاق واسع ، إضافة إلى قيود الوقت والتكلفة وصعوبة استقصاء كافة المفردات ، ونظراً لعدم تجانس فئات مجتمع الدراسة فقد تم اختيار عدد من المفردات من كل فئة **(**مجموعة**)** بطريقة عشوائية بحيث يتناسب مع الحجم الحقيقي للفئة في مجتمع الدراسة الأصلي ، وقد تم تحديد حجم العينة المراد سحبها بـــ **(179)** مفردة تم تحديدها كما يلي :-

1- بالنسبة للإدارات العامة بالمصارف التجارية الليبية (رؤساء مجلس الإدارة ، المدراء العامين ، مدراء إدارات المراجعة الداخلية) فقد تم أخذ المفردات بالكامل **(15)** [4] .

2- تم تحديد حجم العينة لبقية الفئات (المراجعون والأكاديميون) بـــ **(164)** مفردة تمثل عينة عن مجتمع الدراســـــــــــة لهذه الفئات البالغ عددها **(286)** مفردة [5] ، ولتحديد عدد المفردات بعينـــــة الدراســـــــــــة (المستجيبين) اتبع الباحث الخطوات التالية (غرايبه وآخرون ، 1987) :-

أ- تحديد عدد مفردات مجتمع الدراسة الأصلي تحديداً دقيقاً ، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال زيارة الباحث لإدارات الجهات المعنية .

ب-تحديد نسبة كل فئة إلى مجتمع الدراسة ، وذلك عن طريق قسمة عدد المفردات بكل فئة على عدد مفردات مجتمع الدراسة .

ج- تحديد عدد المفردات العينة الخاصة بكل فئة ، بحيث يتناسب هذا العدد مع حجمها الحقيقي في مجتمع الدراسة الأصلي .

ويبين الجدولين رقم **(1-4)** و **(2-4)** عدد المستجيبين (حجم عينة الدراسة) موزعة حسب الفئات .

الجدول **(1-4)**

مجتمع وعينة الدراسة (الإدارات العامة بالمصارف التجارية الليبية)

الفئات " المجموعات "	مجتمع	نسبة الفئة	عينة

[4] بناءً على استشارة الخبير الاحصائي الأخ / عادل الفرجاني فقد تم أخذ كامل مفردات الفئات العاملة بالمصارف التجارية الليبية نظراً لصغر عددها .

[5] تم تحديد حجم العينة لبقية فئات مجتمع الدراسة من خلال استخدام الصيغة الإحصائية التالية التي استخدمها كل من Krejicie & Morgan في سنة 1970 لأعداد جدول يتضمن أحجام عينات مناسبة مقابلة لأحجام مجتمعات معينة ، بحيث يمكن استخدام الصيغة الإحصائية في حال عدم وجود نفس عدد مفردات مجتمع الدراسة في الجدول (www.okstate.edu/org , 1997) :-

$$S = \frac{X^2 NP(1-P)}{d^2(N-1) + X^2 P(1-P)}$$

$$S = \frac{3.841(286)(0.5)(0.5)}{(0.05)(0.05)(286-1) + (3.841)(0.5)(0.5)}$$

$$S = 164$$

حيث أن :

S = حجم العينة المطلوب .

N = حجم مجتمع الدراسة " بقية الفئات " (286) مفردة .

P = نسبة حجم مجتمع الدراسة ، تقدر بـــ 0.5 ، بينما يُنتج هذا المقدر أقصى حجم عينة ممكن .

d = درجة الدقة كما يعكسها مقدار الخطاء الذي يمكن أن يقبل نسبة العينة "p" عن نسبة المجتمع "P" وتكون قيمتها 0.05 .

X^2 = القيمة الجدولية لتوزيع مربع كاي لدرجة حرية واحدة نسبة إلى مستوى الثقة المطلوب ، وتساوي 3.841 من أجل مستوى الثقة لمدخلات الجدول.

		الدراسة	إلى المجتمع	الدراسة
الإدارة	رؤساء مجالس الإدارة بالمصارف التجارية (م1)	5	%33.33	5
	المدراء العامين المصارف التجارية (م 2)	5	%33.33	5
	مدراء إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية (م3)	5	%33.33	5
المجمـــــــــــوع		15	%100	15

الجدول **(4-2)**

مجتمع وعينة الدراسة (المراجعون والأكاديميون)

	الفئات " المجموعات "	مجتمع الدراسة	نسبة الفئة إلى المجتمع	عينة الدراسة
المراجعون	مفتشو إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي (م 4)	93	%32.52	53
	المراجعون بجهاز المراجعة المالية سابقاً (م5)	80	%27.97	46
	المراجعون الخارجيون للمصارف التجارية (م6)	76	%26.57	44
الأكاديميون (م7)		37	%12.94	21
المجمـــــــــــوع		286	%100	164

3-4 وسيلة جمع البيانات :

لخدمة أغراض هذه الدراسة فقد تم الاعتماد على استمارة الاستبيان لجمع البيانات من عينة الدراسة ، وقد حاول الباحث إعداد أسئلة استمارة الاستبيان بعناية ، وقد تم استخدم الاستبيان المغلق – المفتوح ، يتضمن مجموعة من الأسئلة المغلقة التي تتطلب من المستجيب اختيار إجابة من بين الإجابات المحددة مسبقاً ، وتتميز هذه الأسئلة بسهولة إجراء الاختبارات الإحصائية ، بالإضافة إلى بعض الأسئلة المفتوحة التي تعطي الباحث إمكانية التعبير عن رأيه دون تحديد لنوع الإجابة .

4-3-1 تصميم استمارة الاستبيان :

تعتبر استمارة الاستبيان أداة لجمع البيانات المتعلقة بموضوع بحث محدد عن طريق استمارة يجرى تعبئتها من قِبل المستجيب ، ويتطلب ذلك أن تكون هذه الاستمارة مُقننة وشاملة ومنظمة وقابلة للاستعمال والتحليل . ولعل مرحلة تصميم استمارة الاستبيان وصياغة الأسئلة التي تتضمنها هي من أهم أعباء الباحث لإدراكه أنه لا يستطيع أن يكون مع اتصال مباشر مع المستجيب فيوضح له أي غموض

ويجيب على استفساراته ، ولا يتأكد الباحث من أنه قد تمت الإجابة عن أسئلته كما قصدها (غرايبه وآخرون ، 1987) .

وقد تم الاسترشاد بالخطوات التالية خلال مرحلة تصميم استمارة الاستبيان :-

1- الإطلاع على أدبيات " الإطار النظري " لاستنباط أسئلة استمارة الاستبيان ، وبحيث تكون مرتبطة بهدف الدراسة (أثر لجان مراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية) ، وأن يكون هناك اتساق بين الأسئلة التي تتضمنها استمارة الاستبيان والمتغيرات المستقلة (مهام لجان المراجعـــة) والمتغيرات التابعة (زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية وتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية في المصارف التجاريـــــــــــــــة الليبية) ، أي أنه يجب أن تعكس الأسئلة استمارة الاستبيان العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، بحيث يمكن اختبار وجود علاقة واتجاهها وقوتها .

2- تحديد مقياس الإجابات ، حيث تم استخدام عدة مقاييس كما يلي :-

1- **المقياس الاسمي** " **التصنيفي** " : وقد تم استخدام هذا المقياس في تصنيف المعلومات العامة عن المستجيبين .

2- **مقياس ليكرت** " **ذو الخمس درجات** " : وقد تم استخدام هذا المقياس في تصنيف الإجابات ما بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة ، بحيث تعطي الإجابات أوزان ترجيحيه لتسهيل تحليل البيانات كما هو مبين بالجدول التالي :-

جدول **(4-3)**

تصنيف إجابات المستجيبين حول أثر مهام لجان المراجعة

نمط الإجابة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الوزن النسبي	**5**	**4**	**3**	**2**	**1**

3- التأكد من مدى الانسجام والاتساق الداخلي لأسئلة استمارة الاستبيان ، من خلال استخدام معامل كرونباخ ألفا ، وهو اختبار إحصائي على بيانات استمارات مجموعة من مفردات المجتمع ، وعلى ضوئه يتم تعديل استمارة الاستبيان أو تبقى كما هي .

4-3-2 أجـــــزاء استمارة الاستبيـــان :

تم تقسيم استمارة الاستبيان إلى جزأين رئيسيين هما :-

1- جزء خاص بجمع البيانات العامة (الديموغرافية) عن المستجيبين تتضمن : التأهيل الأكاديمي ، التأهيل المهني ، والتخصص العلمي ، والصفة ، بالإضافة إلى عدد سنوات الخبرة .

2- جزء خاص بجمع البيانات التي تتعلق بالمتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التي تؤثر إيجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية .

وقد أُرسلت استمارات الاستبيان إلى المستجيبين مرفقةً برسالة إحالة ، تتضمن عنوان الدراسة وهدفها والمؤسسة التعليمية المقدمة لها ، بالإضافة إلى اسم الباحث والدرجة العلمية التي تتطلب إجراء هذه الدراسة ، كما تتضمن تأكيداً للمستجيبين أن البيانات التي سوف يقدمونها من خلال إجاباتهم أسئلة الاستبيان سوف تعامل بسرية تامة ، وستستخدم فقط لأغراض البحث العلمي .

4-3-3 توزيع استمارة الاستبيان :

تم توزيع استمارات الاستبيان على المستجيبين الذين شملتهم عينة الدراسة بواسطة الباحث نفسه ، كما تم الاستعانة ببعض الزملاء لضمان الحصول على أعلى نسبة استجابة ممكنة ، بالإضافة إلى توضيح أي غموض لدى المستجيبين حول أسئلة استمارة الاستبيان ، وقد تم توزيع عدد**(179)** استمارة استبيان على المستجيبين ، استلم منها **(173)** استمارة ، وقد وجد من بينها **(4)** استمارة غير كاملة الإجابات ، وبالتالي فإن نسبة الاستمارات القابلة للتحليل هي **94%** تقريباً من مجموع الاستمارات الموزعة ، ويبين الجدول التالي توزيع استمارات الاستبيان ونسب الاستجابة :-

جدول **(4-4)**

توزيع استمارات الاستبيان ونسبة الاستجابة

الفئـــــــات	استمـــــــــــارات				نسبة الاستجابة
	موزعة	مستلمة	مستبعدة	صالحة للتحليل	
رؤساء مجالس الإدارة (م1)	5	5	-	5	%100
المدراء العامين (م2)	5	5	-	5	%100
مدراء إدارات المراجعة الداخلية (م3)	5	5	-	5	%100
مفتشو إدارة الرقابة على المصارف والنقد (م4)	53	52	2	50	%94.5
المراجعون بجهاز المراجعة المالية سابقاً (م5)	46	44	1	43	%93
المراجعون الخارجيون (م6)	44	42	1	41	%93
الأكاديميون (م7)	21	20	-	20	%95
المجمـــــــــــوع	179	173	4	169	%94.5

4-4 الاختبارات الإحصائية المستخدمة :

يتضمن هذا الجزء من الدراسة إجراء بعض التحليلات الإحصائية بواسطة برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ، حيث تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات أسئلة استمارة

الاستبيان ، كما استخدم الباحث الإحصاء الوصفي لاستخراج النسب المئوية للبيانات العامة للمستجيبين والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري للبيانات المتعلقة بالعلاقة بين المتغيرات لمعرفة اتجاهاتها العامة وتشتتها حول المتوسط ، كما تم استخدام بعض اختبارات الإحصاء الإستنتاجي التي تم استخدامها في دراسات مشابهة (بيت المال ، 2004 ؛ الربيعي ، 2005 ؛ الكاديكي ، 2005 ؛ الفاخري ، 2006 ، رزق الله ، 2007) ، وقد تم استشارة خبير إحصائي للتأكد من ملاءمة هذه الاختبارات لتحليل البيانات والحصول على الاستنتاجات العملية .

1-4-4 تحليل الثبات : تم استخدام معامل كرونباخ ألفا للتأكد من ثبات استمارة الاستبيان (صدق أداة القياس) ومدى اتساق أسئلتها وانسجامها مع مشكلة الدراسة وصياغة فرضياتها بحيث لا تقل نسبته عن 60% ، وقد أظهرت نتائج أن معامل ألفا بلغت نسبته 97.2% وهذا يدل علي أن استمارة الاستبيان ذات ثبات وموثوقية عالية .

2-4-4 اختبار التوزيع الطبيعي : يستخدم هذا اختبار لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي من عدمه ، حيث أن اختبارات الإحصاء الاستنتاجي تعتمد على نتيجة هذا الاختبار ، خاصة إذا كان عدد مفردات عينة الدراسة أقل من 50 مفردة ، وحيث أن عدد مفردات العينة ومعظم الفئات كبير باستثناء فئات الإدارة والتي تم أخذ مفرداتها بالكامل ، لذا فإنه لا حاجة لإجراء هذا الاختبار ، ومن ثم يمكن إجراء الاختبارات الإحصائية على أساس أن البيانات تتبع للتوزيع الطبيعي[6].

3-4-4 اختبارات الإحصاء الوصفي لتحليل البيانات العامة عن المستجيبين :

يتضمن هذا الجزء من الدراسة تحليل البيانات العامة عن المستجيبين والتي تتمثل في (صفة المستجيب ، التأهيل الأكاديمي ، التخصص العلمي ، عدد سنوات الخبرة) حسب صفة المستجيب ، حيث تبين النتائج الواردة بالجدول رقم (4-5) أن :-

1- الفئة الأولى (رؤساء مجالس الإدارة بالمصارف التجارية الليبية) ، تبين النتائج أن **4 (80%)** من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس ، **1 (20%)** من المستجيبين حاصل على درجة الماجستير ، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن **2 (40%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، **2 (40%)** من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال ، **1 (20%)** من المستجيبين متخصص في مجال الاقتصاد . وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتبين النتائج أن **2 (40%)** من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين **(10 : 15)** سنة ، بينما تتجاوز خبرة **3 (60%)** من المستجيبين **15** سنة .
2- الفئة الثانية (المدراء العامين بالمصارف التجارية الليبية) ، تبين النتائج أن **2 (40%)** من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس ، **1 (20%)** من المستجيبين حاصل على درجة

[6] تم الحصول على هذه المعلومة مباشرة من الخبير الاحصائي .

الدكتوراه ، **2 (40%)** من المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط) ، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن **2 (40%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، **2 (40%)** من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال ، **1 (20%)** من المستجيبين متخصص في مجال التمويـــــــل والمصارف ، وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتبين النتائج أن **3 (60%)** من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين **(10 : 15)** سنة ، بينما تتجاوز خبرة **2 (40%)** من المستجيبين **15** سنة .

3- الفئة الثالثة (مدراء إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية) ، تبين النتائج أن **1 (20%)** من المستجيبين حاصل على درجة البكالوريوس ، **4 (80%)** من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير ، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن **3 (60%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، **2 (40%)** من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال ، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتبين النتائج أن **2 (40%)** من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين **(10 : 15)** سنة ، بينما تتجاوز خبرة **3 (60%)** من المستجيبين **15** سنة .

4- الفئة الرابعة (مفتشو إدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي) ، تبين النتائج أن **33 (66%)** من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس ، **11 (22%)** من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه ، **6 (12%)** من المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط) ، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن **45 (90%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، **3 (6%)** من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال ، **2 (4%)** من المستجيبين متخصصين في مجالات الاقتصاد أو التمويل ، وفيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتبين النتائج أن **25 (50%)** من المستجيبين تتراوح خبرتهم ما بين **(10 : 15)** سنة ، بينما تتجاوز خبرة **2 (4%)** من المستجيبين **15** سنة .

5- الفئة الخامسة (المراجعون بجهاز المراجعة المالية سابقاً) ، تبين النتائج أن **13 (30.2%)** من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس ، **14 (32.6%)** من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير ، **16 (37.2%)** من المستجيبين حاصلين على مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط) ، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن **32 (74.4%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، **5 (11.6%)** من المستجيبين متخصصين في مجال إدارة أعمال ، و**6 (14%)** من المستجيبين متخصصين في مجالات الاقتصاد أو التمويل ، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتبين النتائـــــــــــج أن **18 (42%)** من المستجيبين تتراوح خبرتهـــــم ما بيـــــــن **(10 : 15)** سنة ، بينما تتجاوز خبرة **7 (16%)** من المستجيبين **15** سنة .

6- الفئة السادسة (المراجعون الخارجيون للمصارف التجارية الليبية) ، تبين النتائج أن **15 (36.5%)** من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريوس ، **7 (17.1%)** من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير أو الدكتوراه ، **19 (46.4%)** من المستجيبين حاصلين على

مؤهلات علمية دون ذلك (دبلوم عالٍ أو متوسط) ، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن **31 (75.6%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، **10 (24.4%)** من المستجيبين متخصصين في مجالات إدارة أعمال أو الاقتصاد ، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتبين النتائــج أن **23 (56%)** من المستجيبين تتراوح خبرتهـــم ما بيـــــن **(10 : 15)** سنة ، بينما تتجاوز خبرة **15 (37%)** من المستجيبين **15** سنة .

7- الفئة السادسة **(الأكاديميون بكلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي)** ، تبين النتائج أن **8 (40%)** من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير ، **12 (60%)** من المستجيبين حاصلين على درجة الدكتوراه ، أما بالنسبة للتخصص فتبين النتائج أن **13 (65%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، **7 (35%)** من المستجيبين متخصصين في مجال التمويل والمصارف ، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فتبين النتائــج أن **10 (40%)** من المستجيبين تتجاوز خبرتهم **15** سنة .

وبصفة عامة تبين النتائج الواردة في هذا الجدول أنه :-

1- **صفة المستجيب** : تبين النتائج أن **50 (29.6%)** من المستجيبين يعملون كمفتشين بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي ، وأن **43 (25.4%)** من المستجيبين يعملون كمراجعين بجهاز المراجعـــــة المالية سابقاً ، بينما يعمل **(41 (24.2%)** من المستجيبين كمراجعين خارجيين للمصارف التجاريـــة الليبية ، كما تبين النتائج أن **20 (11.8%)** من المستجيبين يعملون كأعضاء هيئة ادريس **(أكاديميون)** بكلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، وأن **5 (3%)** من المستجيبين يعملون كرؤساء مجالس إدارة أو مدراء تنفيذيين أو مدراء إدارات المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية .

2- **التأهيل الأكاديمي** : تبين النتائج أن **68 (40.02%)** من المستجيبين حاصلين على درجة البكالوريـــوس ، و**40 (23.7%)** من المستجيبين حاصلين على درجة الماجستير ، و**18 (10.7%)** من المستجيبين حاصلين على درجـــــة الدكتوراه ، و**43 (25.4%)** من المستجيبين حاصلين على مؤهلات أكاديمية دون ذلك **(دبلوم عالٍ أو متوسط)** .

3- **التخصص العلمي** : تبين النتائج أن **128 (75.7%)** من المستجيبين متخصصين في مجال المحاسبة ، و**20 (11.8%)** من المستجيبين في مجال إدارة أعمال ، و**21 (12.5%)** من المستجيبين في مجالات الاقتصاد أو التمويل والمصارف .

4- **عدد سنوات الخبرة** : تبين النتائج أن **115 (68%)** من المستجيبين تتجاوز خبرتهم **10** سنوات ، بل أن **38 (22%)** من المستجيبين تفوق خبرتهم **15** سنة .

8- **التأهيل المهني** : يلاحظ أنه لا يوجد من بين المستجيبين من يحمل أي مؤهل مهني " الشهادات التي تمنحها التنظيمات المهنية كالاتحاد الدولي للمحاسبين ، وذلك بعد إجراء امتحانات تأهيلية " .

تبين المعلومات الديموغرافية السابقة أن أغلب المستجيبين لديهم حصلين على تأهيل أكاديمي مناسب وخبرة عملية طويلة ، وأن معظمهم متخصصين في مجالات ترتبط بمجال الدراسة ، وهذا يعطي مؤشراً على قدرتهم على فهم أسئلة الاستبيان ، الأمر الذي يضفي إمكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة .

4-4-4 اختبارات الإحصاء الوصفي (دعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية) :

يتضمن هذا الجزء **(16)** سؤال تم صياغتها لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق المستجيبين على أن قيام لجان المراجعة بدعم الاستقلال التنظيمي والموضوعي لإدارة المراجعة الداخلية والتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين والإشراف على أعمالهم سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية . وقد تم ترتيب الأسئلة في استمارة الاستبيان عشوائياً ، أما في جدول التحليل فقد تم ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأقل) وفقاً للمتوسط الحسابي الإجمالي (لجميع المجموعات من المستجيبين) وقد اعتمد الباحث على القاعدة التالية في التحليل : المهام التي تتحصل على متوسط حسابي إجمالي **(4)** فأكثر ، تعتبر الإجابة موافق بشدة ، أما إذا كان المتوسط الحسابي أكبر من **(3)** وأقل من **(4)** فإن الاتجاه العام يدل على أنه قد تمت الموافقة عليها ، وإذا كان المتوسط الحسابي يساوي **(3)** اعتبرت الإجابة محايد ، أما إذا كان المتوسط الحسابي أقل من **(3)** فإن ذلك يدل على أنه لم يتم الموافقة علي تلك المهام .

وباستعراض المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات جميع المجموعات عن الأسئلة من 1.1 حتى 4.4 نجد أنه يتراوح ما بين **(3.63)** و**(4.25)** { أنظر الجدول رقم **(4-6)**} ، لذا فإن الاتجاه العام للإجابة يفيد أن المستجيبين يوافقون على أن قيام لجنة المراجعة بدعم الاستقلال التنظيمي والموضوعي لإدارة المراجعة الداخلية والتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين والإشراف على أعمالهم سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .

4-4-5 اختبارات الإحصاء الإستنتاجي (دعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية) :

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأُحادي لكل سؤال على حده **(** الأسئلة من 1.1 إلى 4.4 **)** ، حيث تم تحديد قيمتي **F** و **P-value** المحسوبة ومقارنتها بقيمة **F** الجدولية **(2.15)**[7] ، وذلك لاختبار الفرضيات الإحصائية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات تُعزى إلى صفة المبحوث " ، حيث يتم قبول أو رفض الفرضيات بناءً على القاعدة التالية : إذا كانت قيمة **P-value** أكبر من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** وقيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية تقبل الفرضية الإحصائية ، أما إذا كانت قيمة **P-value** أقل من مستوى الدلالة المعنوية 0.05 ، وقيمة **F** المحسوبة أكبر من قيمة **F** الجدولية فيتم يتم رفض الفرضية الإحصائية أعلاه وتقبل الفرضية البديلة " توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات تُعزى إلى صفة المستجيب " ، وفي هذه الحالة سيتم تحديد أي المجموعة أو المجموعات تختلف عن المجموعة أو المجموعات الأخرى باستخدام اختبارات المقارنات المتعددة .

---

[7] تم تحديد قيمة F الجدولية بـ (2.15) من جدول (F) وهي تمثل القيمة المقابلة لدرجات الحرية (V2=162 ، V1=6) ، و تم احتساب درجات الحرية وفقاً للقاعدة التالية (مؤمن ، 2003) : -

$V1 = K - 1 \sim V1 = 7 - 1 = 6$

$V2 = N - K \sim V2 = 169 - 7 = 162$

حيث أن : N حجم العينة ، K عدد الفئات (المجموعات)

وتشير نتائج هذا الاختبار بالجدول رقم **(4-6)** إلى أنه تم قبول **(16)** فرضية ، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات المجموعات تُعزى إلى صفة المستجيب ، حيث أن قيمة **P-value** أكبر من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** وقيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية **(2.15)** ، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المتوسطات لهذه الأسئلة .

كما يلاحظ أن الانحراف المعياري الإجمالي لمعظم الإجابات أقل من الواحد صحيح ، وهذا يعني وجود تشتت بسيط للبيانات عن المتوسط ، وبناءً على هذه النتائج فإنه يمكن القول بأن الاتجاه العام لإجابات المستجيبين تشير إلى أنهم يوافقون على أن قيام لجان المراجعة بدعم الاستقلال التنظيمي والموضوعي لإدارة المراجعة الداخلية والتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين والإشراف على أعمالهم سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعـــــــــــــــة الداخلية ، إلا أنها تختلف في درجة الموافقة على تلك المهام بين موافق وموافق بشدة .

6-4-4 اختبارات الإحصاء الوصفي (دعم كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية) :

يتضمن هذا الجزء (15) سؤال تم صياغتها لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق المستجيبين على أن قيام لجان المراجعة بدعم استقلال المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية والتحقق من مستوياتهم المهنية والإشراف على أعمالهم سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية ، وباستعراض المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات جميع المجموعات عن الأسئلة من **1.5** حتى **6.7** نجد أنه يتراوح ما بين **(3.69)** و**(4.02)** **{** أنظر الجدول رقم **(4-7)}** ، لذا فإن الاتجاه العام للإجابة يفيد أن المستجيبين يوافقون على أن قيام لجنة المراجعة بدعم استقلال المراجعين الخارجيين للمصارف التجارية الليبية والتحقق من مستوياتهم المهنية والإشراف على أعمالهم سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .

7-4-4 اختبارات الإحصاء الإستنتاجي (دعم كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية) :

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأُحادي لكل سؤال على حده (الأسئلة من **1.5** إلى **6.7**) ، حيث تم تحديد قيمتي **F** و **P-value** المحسوبة ومقارنتها بقيمة **F** الجدولية عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ودرجات حرية **(V1=6 , V2=162)** ، وذلك لاختبار الفرضيات الإحصائية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات تُعزى إلى صفة المبحوث " .

وتبين النتائج الواردة بالجدول **(4-7)** أنه تم قبول **(15)** فرضية ، حيث كانت قيمة **P-value** أكبر من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وقيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية **(2.15)** ، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين المتوسطات لهذه الأسئلة ، وكما يلاحظ أن الانحراف المعياري الإجمالي لمعظم الإجابات أقل من الواحد صحيح مما يدل على وجود تشتت بسيط للبيانات حول المتوسط ، وبناءً على هذه النتائج فإنه يمكن القول بأن الاتجاه العام لإجابات المستجيبين يشير إلى أنهم يوافقون على أن قيام لجان المراجعة بدعم استقلال المراجعين الخارجيين والتحقق من مستوياتهم المهنية

والإشراف على أعمالهم سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية { متوسطات المجموعات أكبر من **(3)** } ، إلا أنها تختلف في درجة الموافقة على تلك المهام بين موافق وموافق بشدة .

الجدول (4-5)

اختبارات الإحصاء الوصفي للبيانات العامة للمستجيبين

صفة المستجيب	التأهيل العلمي										التخصص										عدد سنوات الخبرة									
	بكالوريوس		ماجستير		دكتوراه		أخرى دبلوم عال متوسط		المجموع		محاسبة		اقتصاد		إدارة أعمال		أخرى		المجموع		أقل من 5 سنوات		من 5 إلى أقل من 10 سنوات		من 10 إلى أقل من 15 سنوات		15 سنة فأكثر		المجموع	
	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
رؤساء مجالس الإدارات	4	80	1	20	-	-	-	-	5	100	2	40	1	20	2	40	-	-	5	100	-	-	-	-	2	40	3	60	5	100
المدراء العامين	2	40	-	-	1	20	2	40	5	100	2	40	-	-	2	40	1	20	5	100	-	-	-	-	3	60	2	40	5	100
مدراء إدارات المراجعة الداخلية	1	20	4	80	-	-	-	-	5	100	3	60	-	-	2	40	-	-	5	100	-	-	-	-	2	40	3	60	5	100
مفتشو إدارة الرقابة على المصارف والنقد	33	66	8	16	3	6	6	12	50	100	45	90	-	-	3	6	2	4	50	100	4	8	19	38	25	50	2	4	50	100
المراجعون بجهاز المراجعة المالية	13	30.2	14	32.6	-	-	16	37.2	43	100	32	74.4	-	-	5	11.6	6	14	43	100	-	-	18	42	18	42	7	16	43	100
المراجعون الخارجيون للمصارف التجارية	15	36.6	5	12.2	2	4.9	19	46.3	41	100	31	75.6	4	9.8	6	14.6	-	-	41	100	-	-	3	7	23	56	15	37	41	100
الأكاديميون	-	-	8	40	12	60	-	-	20	100	13	65	-	-	-	-	7	35	20	100	9	45	1	5	4	20	6	30	20	100
المجموع	68	40.2	40	23.7	18	10.7	43	25.4	169	100	128	75.7	5	3	20	11.8	16	9.5	169	100	13	8	41	24	77	46	38	22	169	100

الجدول (4-6)

الاختبارات الإحصائية للبيانات التي تتعلق بمهام لجان المراجعة لدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية

الترتيب	الرقم	المتوسط الحسابي								الإنحراف المعياري								*ANOVA		اختبار المقارنات المتعددة
		م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	P-value	F	
1	3-3	5.00	4.00	4.60	4.16	4.47	4.27	4.25	4.31	.00	1.23	.55	.96	.77	.87	.91	.87	.293	1.231	جميع المجموعات متجانسة
2	4-1	4.80	4.20	4.60	4.32	4.16	4.15	4.25	4.25	.45	.84	.55	.87	.95	.91	1.07	.91	.704	.633	جميع المجموعات متجانسة
3	2-3	4.60	3.80	4.60	4.08	4.40	4.17	4.25	4.22	.55	1.30	.55	.90	.76	.80	.85	.84	.344	1.136	جميع المجموعات متجانسة
4	1-3	4.40	3.80	4.60	4.14	4.30	4.07	4.25	4.19	1.34	1.30	.55	.83	.86	.91	.85	.88	.679	.664	جميع المجموعات متجانسة
5	1-2	4.40	4.40	4.00	4.16	4.30	4.02	4.20	4.18	1.34	.55	.71	.79	.83	.91	.89	.85	.787	.527	جميع المجموعات متجانسة
6	2-1	4.40	4.40	4.60	4.10	4.02	3.93	4.05	4.07	1.34	.55	.55	.91	.96	.96	1.15	.96	.712	.622	جميع المجموعات متجانسة
7	3-4	4.60	4.00	4.20	3.98	4.14	3.98	4.05	4.05	.55	1.23	.45	.80	.83	.76	.89	.80	.711	.624	جميع المجموعات متجانسة
8	4-4	4.80	3.60	3.80	3.84	4.26	4.02	4.10	4.04	.45	1.67	1.10	1.08	.73	.82	.97	.94	.156	1.581	جميع المجموعات متجانسة
9	2-4	4.60	4.00	4.00	3.86	4.12	3.93	4.15	4.01	.55	1.23	.71	.87	.82	.76	.88	.81	.417	1.016	جميع المجموعات متجانسة
10	3-1	4.20	4.20	4.60	3.92	3.98	3.85	4.05	3.97	1.79	.84	.55	.99	.99	1.06	1.19	1.04	.804	.505	جميع المجموعات متجانسة
11	2-2	4.60	4.40	4.20	3.92	4.12	3.76	3.60	3.93	.55	.55	.45	.88	.91	.89	1.00	.89	.092	1.853	جميع المجموعات متجانسة
12	5-1	4.20	4.20	3.80	3.86	3.60	3.93	3.70	3.81	1.30	.84	1.10	.90	1.31	.99	1.34	1.10	.749	.576	جميع المجموعات متجانسة
13	4-2	3.60	4.20	3.60	3.56	4.09	3.88	3.35	3.77	1.52	.84	.89	.97	.95	.90	1.09	.99	.057	2.087	جميع المجموعات متجانسة
14	3-2	3.80	4.20	3.20	3.50	4.00	3.80	3.55	3.73	1.64	.84	1.10	1.00	.98	.95	1.15	1.03	.190	1.474	جميع المجموعات متجانسة
15	1-4	4.20	4.00	3.80	3.78	3.51	3.63	3.70	3.69	1.30	1.23	1.10	.91	1.08	.83	1.08	.98	.694	.645	جميع المجموعات متجانسة
16	1-1	3.80	4.00	4.00	3.74	3.48	3.60	3.50	3.63	1.64	1.22	1.22	1.19	1.33	1.14	1.28	1.23	.903	.360	جميع المجموعات متجانسة

- Analysis of Variance " **ANOVA** " تحليل التباين الأحادي .

** يشير الترتيب إلى ترتيب الإجابات تنازلياً (الأكبر فالأصغر) حسب المتوسط الحسابي الإجمالي ، بينما يشير الرقم إلى رقم السؤال في استمارة الاستبيان .

الجدول (4-7)

الاختبارات الإحصائية للبيانات التي تتعلق بمهام لجان المراجعة لدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية

الترتيب	الرقم	المتوسط الحسابي								الإنحراف المعياري								ANOVA		اختبار المقارنات المتعددة
		م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	P-value	F	
1	4-5	4.00	4.00	4.00	3.90	4.26	3.95	4.00	4.02	1.41	1.00	0.71	0.91	0.82	0.95	1.03	0.92	.693	.646	جميع المجموعات متجانسة
2	2-6	4.60	3.60	4.20	4.02	4.16	3.88	3.95	4.02	0.89	1.34	0.45	0.77	0.97	0.90	1.05	0.91	.485	.916	جميع المجموعات متجانسة
3	1-6	3.80	3.60	4.20	3.86	4.30	3.93	3.95	4.00	1.64	1.52	0.45	0.88	0.77	0.91	1.00	0.92	.274	1.270	جميع المجموعات متجانسة
4	3-5	4.00	4.20	4.20	3.78	4.19	3.95	3.95	3.98	1.41	0.84	0.45	0.82	0.79	0.84	0.89	0.84	.403	1.037	جميع المجموعات متجانسة
5	4-7	4.80	4.00	4.20	3.80	4.09	3.95	4.00	3.98	0.45	1.00	0.45	0.88	0.95	0.80	0.97	0.88	.281	1.255	جميع المجموعات متجانسة
6	3-7	4.00	4.40	4.20	3.76	4.23	3.88	3.85	3.96	1.41	0.55	0.45	0.96	0.81	0.93	0.99	0.92	.223	1.388	جميع المجموعات متجانسة
7	1-7	4.20	3.60	4.20	3.82	4.14	3.83	3.90	3.93	1.30	1.34	0.45	0.77	0.86	0.89	1.07	0.89	.511	.879	جميع المجموعات متجانسة
8	4-6	4.00	3.40	4.00	3.82	4.21	3.80	3.80	3.91	1.41	1.52	0.71	0.90	0.83	0.95	1.11	0.96	.330	1.161	جميع المجموعات متجانسة
9	2-7	3.80	4.20	4.20	3.74	4.16	3.80	3.90	3.91	1.64	0.84	0.45	0.83	0.75	0.90	0.97	0.87	.295	1.227	جميع المجموعات متجانسة
10	1-5	3.40	4.20	3.80	3.84	4.02	4.02	3.55	3.89	1.52	0.84	1.10	0.82	0.96	0.82	1.05	0.92	.353	1.120	جميع المجموعات متجانسة
11	2-5	3.40	4.20	3.80	3.86	4.00	4.00	3.40	3.87	1.52	0.84	1.10	0.93	1.00	0.92	1.10	0.99	.266	1.287	جميع المجموعات متجانسة
12	3-6	4.20	3.40	3.60	3.78	3.91	3.88	3.50	3.80	1.30	1.52	0.89	0.89	1.09	0.93	1.10	1.00	.638	.715	جميع المجموعات متجانسة
13	6-7	3.80	3.60	3.80	3.80	3.81	3.80	3.55	3.77	1.64	1.34	1.10	0.97	0.98	0.90	1.15	1.00	.973	.210	جميع المجموعات متجانسة
14	5-5	4.20	4.00	3.40	3.46	4.00	3.63	3.90	3.73	1.30	1.00	1.34	1.05	0.93	1.02	0.97	1.03	.159	1.569	جميع المجموعات متجانسة
15	5-7	4.00	3.80	3.60	3.60	3.79	3.80	3.35	3.69	1.41	1.10	0.89	0.90	1.04	0.81	0.99	0.95	.579	.790	جميع المجموعات متجانسة

الجدول (4-8)

الاختبارات الإحصائية للبيانات التي تتعلق بمهام لجان المراجعة لتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية

الترتيب	الرقم	المتوسط الحسابي								الإنحراف المعياري								ANOVA		اختبار المقارنات المتعددة
		م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	P-value	F	
1	1-8	4.40	4.00	4.40	4.08	4.44	4.10	4.15	4.20	1.34	1.00	0.55	0.80	0.77	0.92	0.93	0.86	.440	.980	جميع المجموعات متجانسة
2	4-9	4.40	4.60	4.20	4.02	4.16	4.05	4.30	4.13	0.89	0.55	0.84	0.87	0.84	0.87	0.87	0.85	.663	.684	جميع المجموعات متجانسة
3	2-8	4.60	4.00	4.40	3.86	4.23	3.88	4.10	4.03	0.89	1.00	0.55	0.78	0.81	0.81	0.91	0.83	.140	1.638	جميع المجموعات متجانسة
4	1-10	4.40	4.20	4.20	3.90	4.23	3.85	4.10	4.03	1.34	0.45	0.45	0.81	0.81	0.82	0.97	0.84	.322	1.175	جميع المجموعات متجانسة
5	4-8	4.60	3.80	4.60	4.00	4.09	3.95	3.63	4.00	0.55	1.30	0.55	0.90	0.92	0.89	0.90	0.91	.217	1.401	جميع المجموعات متجانسة
6	5-9	4.80	4.20	4.40	3.90	4.02	3.85	4.10	3.99	0.45	0.84	0.55	0.84	0.86	0.82	0.85	0.84	.215	1.407	جميع المجموعات متجانسة
7	3-8	4.80	3.40	4.00	3.82	4.21	3.83	3.90	3.95	0.45	1.52	0.71	0.83	0.89	0.86	0.91	0.89	.059	2.071	جميع المجموعات متجانسة
8	2-9	4.40	4.00	4.20	3.90	3.95	3.78	4.15	3.94	0.89	1.41	0.45	0.71	0.82	0.73	0.81	0.78	.465	.944	جميع المجموعات متجانسة
9	1-9	4.40	3.80	4.20	3.86	3.98	3.85	4.00	3.93	0.89	1.30	0.45	0.88	0.83	0.82	0.86	0.85	.803	.506	جميع المجموعات متجانسة
10	2-10	4.00	4.20	3.60	3.64	4.26	3.98	3.75	3.92	1.41	0.45	0.55	0.90	0.82	0.91	0.91	0.90	.043	2.223	م3 > (م1 ، م2 ، م5)
11	6-10	3.60	4.20	3.40	3.98	4.02	4.02	3.35	3.91	1.95	0.84	1.34	0.98	1.17	0.91	1.27	1.10	.228	1.374	جميع المجموعات متجانسة
12	5-10	3.80	4.40	3.40	3.84	4.09	4.05	3.55	3.90	1.79	0.55	1.34	0.82	1.11	0.74	1.32	1.00	.270	1.279	جميع المجموعات متجانسة
13	7-10	4.20	3.80	3.80	3.66	4.23	3.88	3.80	3.90	1.30	1.10	0.45	0.98	0.78	0.98	0.83	0.93	.135	1.658	جميع المجموعات متجانسة
14	9-9	3.80	3.80	4.20	3.86	3.93	3.71	3.95	3.86	1.64	1.30	0.45	0.78	0.80	0.81	1.00	0.85	.855	.435	جميع المجموعات متجانسة
15	10-9	4.40	3.80	4.00	3.84	3.86	3.71	4.00	3.85	0.89	1.30	0.71	0.77	0.83	0.75	0.86	0.81	.615	.744	جميع المجموعات متجانسة
16	3-10	3.20	4.20	3.60	3.84	4.05	3.93	3.35	3.84	1.64	0.45	0.89	0.84	1.00	0.91	1.04	0.96	.092	1.852	جميع المجموعات متجانسة
17	8-10	3.20	4.40	3.40	3.84	3.91	3.88	3.20	3.78	1.79	0.55	1.34	0.98	1.17	0.95	1.32	1.11	.123	1.704	جميع المجموعات متجانسة
18	8-9	4.00	4.40	3.60	4.74	3.67	3.78	3.65	3.75	1.23	0.55	0.89	0.90	0.92	0.76	0.98	0.88	.696	.642	جميع المجموعات متجانسة

تابع الجدول رقم (4-8)

الاختبارات الإحصائية للبيانات التي تتعلق بمهام لجان المراجعة لتحسين جودة المعلومات بالتقارير المالية

الترتيب	الرقم	المتوسط الحسابي								الإنحراف المعياري								ANOVA		اختبار المقارنات المتعددة
		م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	الإجمالي	P-value	F	
19	3-9	3.80	3.80	3.60	3.64	3.86	3.76	3.70	3.74	1.10	1.64	0.55	0.85	0.83	0.83	0.87	0.86	.943	.285	جميع المجموعات متجانسة
20	4-10	3.60	4.20	3.40	3.60	3.93	3.78	3.40	3.72	1.95	0.45	1.34	0.93	1.14	0.88	1.43	1.08	.474	.932	جميع المجموعات متجانسة
21	7-9	3.60	4.00	3.40	3.44	3.63	3.56	3.45	3.54	1.52	1.00	0.89	0.88	0.93	0.87	1.00	0.92	.864	.422	جميع المجموعات متجانسة
22	6-9	3.60	4.00	3.40	3.42	3.65	3.56	3.40	3.53	1.52	1.23	0.89	0.93	0.95	0.87	1.00	0.95	.794	.518	جميع المجموعات متجانسة

8-4-4 اختبارات الإحصاء الوصفي (زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية) :

يتضمن هذا الجزء **(22)** سؤال تم صياغتها لمعرفة إلى أي مدى يوافق أو لا يوافق المستجيبين على أن قيام لجان المراجعة بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على إعداد ومراجعة التقارير المالية سيؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية ، وباستعراض المتوسط الحسابي الإجمالي لإجابات جميع المجموعات عن الأسئلة من **1.8** حتى **8.10** نجد أنه يتراوح ما بين **(3.53)** و**(4.20)** { أنظر الجدول رقم **(4-8)**} ، لذا فإن الاتجاه العام للإجابة يفيد أن المستجيبين يوافقون على أن قيام لجنة المراجعة بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية والإشراف على إعداد ومراجعة التقارير المالية سيؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية .

9-4-4 اختبارات الإحصاء الإستنتاجي (زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية) :

تم إجراء اختبار تحليل التباين الأُحادي لكل سؤال على حده **(** الأسئلة من **1.8** إلى **8.10)** ، حيث تم تحديد قيمتي **F** و **P-value** المحسوبة ومقارنتها بقيمة **F** الجدولية عند مستوى دلالة معنوية 0.05 ودرجات حرية **(V1=6 , V2=162)** ، وذلك لاختبار الفرضيات الإحصائية " لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات تُعزى إلى صفة المبحوث " .

وتبين النتائج الواردة بالجدول **(4-8)** أنه تم قبول **(21)** فرضية حيث كانت قيمة **P-value** أكبر من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** وقيمة **F** المحسوبة أقل من قيمة **F** الجدولية **(2.15)** ، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيما بين متوسطات لإجابات عن هذه الأسئلة ، باستثناء السؤال رقم **(2.10)** " **أن قيام لجان المراجعة باستعراض نظام وبرنامج المراجعة الداخلية سيؤثر على جودة المعلومات بالتقارير المالية** ؟ " ، حيث يلاحظ أن قيمة **P-value** تساوي **(0.04)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وقيمة **F** المحسوبة تساوي **(2.23)** وهي أكبر من قيمة **F** الجدولية **(2.15)** ، عليه تم رفض الفرضية المتعلقة بهذا السؤال ، أي أنه " **توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات المجموعات تُعزى إلى صفة المبحوث** " ، وبناءً على هذه النتيجة تم إجراء اختبارات المقارنات المتعددة لبيان أي المجموعة أو المجموعات تختلف جوهرياً عن المجموعة أو المجموعات الأخرى فيما يتعلق بالمتوسط الحسابي لإجاباتهم ، حيث تبين أن المجموعة الثالثة " مدراء إدارات المراجعة الداخلية " كانت أقل في درجة الموافقة من المجموعـــة الأولى "رؤساء مجالس الإدارة " ، والمجموعة الثانية " المدراء التنفيذيين " ، والمجموعة الخامسة " المراجعون بجهاز المراجعة المالية " فيما يتعلق بهذا السؤال ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات تلك المجموعات عن هذا السؤال **(4.26 ، 4.20 ، 4.00)** على التوالي ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لإجابة مجموعة مدراء إدارات المراجعة الداخلية **(3.60)** .

وعلى الرغم من الاختلاف بين المتوسطات الحسابية للمجموعات من حيث درجة الموافقة ، إلا أنه يمكن القول بأن الاتجاه العام لإجاباتهم " المتوسط الحسابي الإجمالي " يشير إلى موافقة المستجيبين على أن قيام لجان المراجعة بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية والإشراف على إعداد ومراجعة التقارير المالية سيؤثر إيجابياً على جودة المعلومات بالتقارير المالية .

5-4 اختبار فرضيات الدراسة :

لاختبار الفرضيات تم استخدام اختبار **T** للاستدلال عن الفـــــــــــرق بين المتوســـــط المشاهـــــد **(** متوسط عينة الدراسة **)** والمتوسط النظري **(** متوسط مجتمع الدراسة **)** ، ومعرفة ما إذا كان الفرق بين المتوسطين هو فرق جوهري عند مستوى معنوية **0.05** أو أنه فرق عائد للصدفة ، وقد تم اختبار القيمة **(3.0)** كمتوسط نظري لمجتمع الدراسة وفقاً لمقياس ليكرت المستخدم في الاستبيان نظراً لكون هذه القيمة تمثل محايد بين موافقة أو عدم المستجيبين على أن قيام لجان المراجعة بممارسة مهام معينة سيؤثر إيجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية جودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية . وقد تم صياغة الفرضيات بالشكل الإحصائي **($H_1: \mu > 3$)** ، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة **T** المحسوبة أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)**[8] ، وقيمة **P-value** أقل من مستوى المعنوية **5%** أو تساويها والعكس في حالة الرفض .

1-5-4 اختبار فرضيات الدراسة التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية :

1- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى : " إن قيام لجنة المراجعة بدعم الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية سيؤثر إيجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .**

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-9)** إلى أنه بإجراء اختبار **T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **(20.770)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

2- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية : " إن قيام لجنة المراجعة بدعم الاستقلال الموضوعي للمراجعين الداخليين سيؤثر إيجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .**

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-9)** إلى أنه بإجراء اختبار **T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **(17.425)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

---

[8] تم تحديد قيمة T الجدولية بواسطة جدول T المقابلة لدرجات الحرية df 168 ومستوى معنوية 0.05 ، حيث :
n عدد مفردات العينة (169 مفردة) .~ (df = n-1)

3- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة : " إن قيام لجنة المراجعة بالتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين سيؤثر إيجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .**

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-9)** إلى أنه بإجراء اختبار **T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **(20.305)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

4- **اختبار الفرضية الرئيسية الرابعة : " إن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية سيؤثر إيجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية " .**

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-9)** إلى أنه بإجراء اختبار **T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **(16.979)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

الجدول **(4-9)**

اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية عند مستوى دلالة معنوية 0.05

الفرضيات	اختبار T			نتيجة الاختبار
	P-value	T	درجات الحرية	
الفرضية الرئيسية الأولى	.000	20.770	168	قبول H_1
الفرضية الرئيسية الثانية	.000	17.425	168	قبول H_1
الفرضية الرئيسية الثالثة	.000	20.305	168	قبول H_1
الفرضية الرئيسية الرابعة	.000	16.979	168	قبول H_1

4-5-2 اختبار فرضيات الدراسة التي تتعلق بكفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية :

1- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى : " إن قيام لجنة المراجعة بدعم استقلال المراجعين الخارجيين سيؤثر إيجابياً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية " .**

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-10)** إلى أنه بإجراء اختبار**T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن

قيمة **T** المحسوبة بلغت **(15.134)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

2- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية** : " **إن قيام لجنة المراجعة بالتحقق من المستوى المهني للمراجعين الخارجيين سيؤثر إيجابياً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية** " .

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-10)** إلى أنه بإجراء اختبار**T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **(14.759)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

3- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة** : " **إن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على وضع وتنفيذ برنامج المراجعة الخارجية سيؤثر إيجابياً على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية** " .

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-10)** إلى أنه بإجراء اختبار**T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **(15.092)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى دلالة معنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

الجدول **(4-10)**

اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بدعم كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية عند مستوى دلالة معنوية 0.05

الفرضيات	اختبار T			نتيجة الاختبار
	P-value	T	درجات الحرية	
الفرضية الرئيسية الأولى	.000	15.134	168	قبول H_1
الفرضية الرئيسية الثانية	.000	14.759	168	قبول H_1
الفرضية الرئيسية الثالثة	.000	15.092	168	قبول H_1

3-5-4 اختبار فرضيات الدراسة التي تتعلق بزيادة جودة المعلومات المالية :

1- **اختبار الفرضية الرئيسية الأولى** : " **إن قيام لجان المراجعة بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية سيؤثر إيجابياً على جودة المعلومات بالتقارير المالية** " .

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-11)** إلى أنه بإجراء اختبار**T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن

قيمة **T** المحسوبة بلغت **(17.606)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

2- **اختبار الفرضية الرئيسية الثانية** : " **إن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أعداد التقارير المالية سيؤثر إيجابياً على جودة المعلومات بالتقارير المالية** " .

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-11)** إلى أنه بإجراء اختبار**T** لجميع الأسئلة المتعلقة بهذه الفرضية أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T**المحسوبة بلغت **(16.394)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

3- **اختبار الفرضية الرئيسية الثالثة** : " **إن قيام لجنة المراجعة بالإشراف على مراجعة التقارير المالية سيؤثر إيجابياً على جودة المعلومات بالتقارير المالية** " .

تشير النتائج الواردة بالجدول **(4-11)** إلى أنه بإجراء اختبار **T** لجميع الأسئلة المتعلقة بقيام لجان المراجعة بالإشراف على مراجعة التقارير المالية ، أن قيمة **P-value** بلغت **(0.000)** وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وأن قيمة **T** المحسوبة بلغت **(13.960)** وهي أكبر من قيمة **T** الجدولية **(1.654)** عند مستوى الدلالة المعنوية **0.05** ، وبالتالي تقبل هذه الفرضية .

الجدول **(4-11)**

اختبار الفرضيات الرئيسية التي تتعلق بزيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية عند مستوى دلالة معنوية 0.05

الفرضيات	اختبار T			نتيجة الاختبار
	P-value	T	درجات الحرية	
الفرضية الرئيسية الأولى	.000	17.606	168	قبول H_1
الفرضية الرئيسية الثانية	.000	16.394	168	قبول H_1
الفرضية الرئيسية الثالثة	.000	13.960	168	قبول H_1

6-4 النتائج والتوصيات :

1-6-4 النتائـــــــــــــج :

تشير نتائج الاختبارات الاحصائية المستخدمة لتحليل البيانات إلى ما يلي :-

1- أن معظم المستجيبين حاصلين على تأهيل علمي مناسب ولديهم خبرة عملية طويلة وأن معظمهم متخصصين في مجالات ترتبط بمجال الدراسة ، الأمر الذي يضفي امكانية الاعتماد على إجاباتهم المختلفة .

2- يشير الاتجاه العام (المتوسط الحسابي لإجابات المستجيبين) أنهم يوافقون على أن قيام لجان المراجعة بمهام معينة سيكون له تأثير إيجابي على كفاءة وفاعلية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية .

3- تشير نتائج اختبار تحليل التباين الإحادي أنه لا توجد اختلافات جوهرية بين متوسطات المجموعات المختلفة من المستجيبين ترجع إلى صفة المستجيب عند مستوى دىلة **0.05** " جميع المجواعت متجانسة " ، باستثناء السؤال **(10-2)** ، ومن خلال إجراء اختبارات المقارنات المتعددة ، اتضح أن المجموعة الثالثة " مدراء إدارات المراجعة الداخلية " كانت أقل في درجة الموافقة من المجموعـــة الأولى "رؤساء مجالس الإدارة " ، والمجموعة الثانية "المدراء التنفيذيين "، والمجموعة الخامسة " المراجعون بجهاز المراجعة المالية " فيما يتعلق بهذا السؤال ، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات تلك المجموعات عن هذا السؤال **(4.26 ، 4.20 ، 4.00)** على التوالي ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لإجابة مجموعة مدراء إدارات المراجعة الداخلية **(3.60)** .

4- تشير نتائج اختبار فرضيات الدراسة إلى أنه قد تم قبول كافة الفرضيات عند مستوى دلالة معنوية 0.05 ، أي أن قيام لجان المراجعة بمهام معينة سيؤثر بشكل إيجابي على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية ، وهذه النتيجة تعطي دليلاً عملياً من واقع البيئة المحلية تؤيد أدبيات الدراسة .

5- تقتصر نتائج هذه الدراسة على استقصاء أراء عينة محدودة من إدارات بعض المصارف التجارية والمراجعون والأكاديميون ، وبالتالي لا يمكن تعميم النتائج على مجتمع الدراسة بالكامل .

6- لم تتطرق هذه الدراسة إلى دراسة خصائص لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية وقواعد تكوينها (استقلالية أعضاء لجان المراجعة ؛ تأهيل وخبرة أعضاء لجان المراجعة ؛ عدد أعضاء لجنة المراجعة ومدة تكليفهم بممارسة مهامهم ؛ عدد مرات اجتماع لجنة المراجعة خلال العام ؛ سلطات ومسئوليات لجنة المراجعة ؛ ميثاق لجنة المراجعة ؛ تقرير لجنة المراجعة ؛ المدخل المتبع في تكوين لجان المراجعة : الإلزام أم الاختيار) ومدى تأثير ذلك على كفاءتها وفاعليتها ، حيث أن تكوين لجان مراجعة قد يكون مجرد استيفاء لمطلب قانوني أو مهني .

7- لتفادي عيوب الاستبيان المغلق تم إضافة سؤالين لكل مجموعة أسئلة تتعلق بكل فرضية حول ما إذا كان المستجيب يرى أن هناك مهام معينة للجان المراجعة لم يتم ذكرها في الاستبيان ، ومن خلال نتائج الدراسة والتي تظهر أنه لم يذكر أي من المستجيبين أية مهام أخرى لم تذكر في استمارة الاستبيان ، وهذا يعطي مؤشراً جيداً على أن هذه الدراسة تضمنت كافة المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية ذات العلاقة بموضوع الدراسة ، وأن الأسئلة المغلقة التي تمت الإجابة عليها كانت كافية لتجميع البيانات اللازمة لإجراء الجانب العملي للدراسة دون إهمال أية متغيرات هامة .

2-6-4 التوصيات :

تتمثل التوصيات فيما يلي :-

1- حيث أن هذه الدراسة لم تتطرق إلى خصائص لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية وأثرها على فاعلية تلك اللجان ، لذا يوصي الباحث بإجراء دراسات أخرى لتغطية كافة هذه الجوانب .

2- تفعيل دور لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية تماشياً مع توجيهات مصرف ليبيا المركزي التي تضمنها الكتيب الإرشادي حول الحكم المؤسسي الصادر سنة 2005 م ، وكذلك دليل الحوكمة الصادر سنة 2010 م ، وتماشياً مع المستجدات في بيئة الأعمال في ليبيا ومتطلبات الرقابة والإفصاح والمتمثلة في الخصخصة ودخول الاستثمارات الأجنبية في قطاع المصارف التجارية الليبية ، وإنشاء سوق للأوراق المالية في ليبيا ، مما يتطلب تفعيل وسائل الرقابة بهدف زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .

المراجـــــع

أولاً : المراجع العربية :

1- اشتيوي ، إدريس عبد السلام (1996) ، **المراجعة : معايير وإجراءات** ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان ، طرابلس .

2- اسميو ، إسماعيل المهدي (2004) ، **الخصائص النوعية للبيانات والمعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية على الشركات العامة العاملة في نطاق شعبية بنغازي** (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

3- الاتحاد الدولي للمحاسبين (1998) ، **المعايير الدولية للمراجعة** ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .

4- الأرباح ، صالح الأمين (1995) ، **ت**طور الجهاز المصرفي خطوة ضرورية من أجل إعادة هيكلة الاقتصاد ، **مجلة دراسات المال والأعمال** ، كلية الاقتصاد ، جامعة الجبل الغربي، العدد (5) .

5- الأسيود ، الهاشمي أبوبكر عبدالقادر (2005) ، **دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية في مدينة بنغازي : دراسة تطبيقيـــة على الشركات المساهمة الخاصـــة (** رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

6- الأغا ، عماد سليم (2011) ، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية : دراسة تطبيقيـــة على البنوك الفلسطينية** (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، جامعة الأزهر - غزة .

7- البدري ، مسعود عبدالحفيظ (2005) ، المعايير التي تحكم أداء المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية بمدينة بنغازي ، **مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة** ، مكتب البحوث بكلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) ، العدد (22-23) .

8- البراني ، سليمان أحمد (2008) ، **مدى انعكاس التقارير المتحفظة على احتمال تغيير المراجعين الخارجيين** (رسالة ماجستير) ، أكاديمية الدراسات العليا - فرع بنغازي .

9- التختاش ، سالم (2004) ، **العوامل المؤثرة في توقيت إصدار القوائم المالية للشركات العامة الليبية** (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

10- الحاسية ، ميلود جمعة (1979) ، **دور النقود في الاقتصاد الليبي : دراسة تحليلية تطبيقية** المنشأة الاشتراكية للورق والطباعة ، بنغازي .

11- الحصادي ، سالم إسماعيل (2007) ، **اتجاهات المحاسبة المالية المعاصرة وانعكاساتها على البيئة الليبية** ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الوطني الأول للسياسات العامة في ليبيا ، بنغازي ، خلال الفترة 09-2007/06/11 .

12- الدهراوي ، كمال الدين مصطفى ؛ سرايا ، محمد سعيد (1991) ، توازن القوى بين المراجع الخارجي والشركة وأثره على استقلال المراجع ، **مجلة التجارة للبحوث العلمية** ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد (2) .

13- الدهراوي ، كمال الدين مصطفى ؛ سرايا ، محمد سعيد (2006) ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة** ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية .

14- الراشد ، وائل إبراهيم (1994) ، استقلالية المدقق : دراسة مقارنة على استقلال مدققي الحسابات وفق التنظيمات المهنية المتقدمة والتنظيم الكويتي ، **مجلة البحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق .

15- الربيعي ، صبري عبدالسيد (2005) ، **دراسة تحليلية للعلاقة بين قرارات الاستثمار في الأوراق المالية والمعلومات المحاسبية** (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

16- الرحيلي ، عوض سلامة (2005) ، **لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات : حالة السعودية** ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، خلال الفترة 24-2005/09/26 .

17- الروياتي ، عوض أحمد محمد (2001) ، **المنهج العلمي المقترح لمعايرة العناية المهنية المبذولة من مراجع الحسابات لرفع مستوى جودة الأداء** (رسالة دكتوراه) ، كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ، بور سعيد ، جمهورية مصر العربية .

18- السعدني ، مصطفى حسن بسيوني (2007) ، **مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات** ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الدولي حول مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة ، الإمارات العربية المتحدة ، خلال الفترة 4-2006/09/5

متاح على الموقع التالي : (***http //:www.finance.dm.ae***) تاريخ الزيارة **2008/06/20**

19- السقا ، السيد أحمد ؛ أبوالخير ، مدثر طه (2002) ، **مشاكل معاصرة في المراجعة** ، مطابع غباشي ، طنطا ، جمهورية مصر العربية .

20- السيسي ، صلاح الدين حسن (1998) ، **نظم المحاسبة والرقابة وتقييم الأداء في المصارف والمؤسسات المالية** ، دار الوسام للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

21- الشامي ، حاتم عبدالوهاب محمد (2006) ، **أثر لجان المراجعة على جودة المعلومات بالتقارير المالية من وجهة نظر مستخدمي المعلومات : دراسة ميدانية** (رسالة ماجستير) كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة .

22- الصبان ، محمد سمير ؛ جمعة ، إسماعيل إبراهيم ؛ السوافيري ، فتحي رزق (1996) **الرقابة والمراجعة الداخلية : مدخل نظري تطبيقي** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

23- الصبان ، محمد سمير (2003) ، **نظرية المراجعة وآليات التطبيق** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

24- الصبان ، محمد سمير ؛ سليمان ، محمد مصطفى (2005) ، **الأُسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

25- الصحن ، عبدالفتاح محمد ؛ راشد ، رجب السيد ؛ درويش ؛ محمود ناجي (1998) ، **أصول المراجعة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

26- الفيومي ، محمد (1994) ، دراسة أسلوب استخدام لجان المراجعة في الشركات المصرية : **مجلة التجارة والتمويل** ، كلية التجارة ، جامعة طنطا – مصر ، العدد (1) .

27- آل غزوي ، حسين عبدالجليل (2010) ، **حوكمة الشركات وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية : دراسة اختبارية على شركات المساهمة العامة في المملكة العربية السعودية** (رسالة ماجستير) ، كلية الإدارة والاقتصاد ، الأكاديمية العربية ، الدنمارك .

28- القاضي ، حسين ؛ الأمين ، ماهر ؛ صوفي ، سامي محمد (2006) ، دور الإفصاح الذي تقوم به الإدارة في تفعيل الرقابة الداخلية ، **مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية** ، جامعة تشرين ، سوريا ، العدد (28) .

29- القيشي ، ظافر (2005) ، انهيار بعض الشركات العالمية وأثرها في بيئة المحاسبة ، **المجلة العربية للإدارة** ، المنظمة العربية للإدارة - القاهرة ، العدد (2) .

30- الكاديكي ، أحمد علي فرج (2005) ، **مدى ملاءمة إجراءات الرقابة الداخلية المطبقة في المصارف التجارية لموجهة غسل الأموال** (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

31- الكاشف ، محمود يوسف (2000) ، نحو إطار متكامل لتطوير فاعلية المراجعة الداخلية كنشاط مضيف للقيمة ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، القاهرة ، العدد (4) .

32- المطيري ، عبيد سعد (2004) ، **مستقبل مهنة المحاسبة والمراجعة : تحديات وقضايا معاصرة** ، دار المريخ ، الرياض .

33- المغربي ، عبدالحميد عبدالفتاح (1999) ، **الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين** ، مجموعة النيل العربية ، القاهرة .

34- المنوفي ، كمال (1984) ، **مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة** ، وكالة المطبوعات ، الكويت .

35- المنيف ، عبدالله علي ؛ الحميد ، عبدالرحمن إبراهيم (1998) ، مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها : دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية ، **مجلة جامعة الملك عبدالعزيز** : الاقتصاد والإدارة ، المجلد (11) .

36- الناغي ، محمود السيد (1992) ، **المراجعة : إطار النظرية والممارسة** ، مكتبة الجلاء الجديدة ، المنصورة .

37- أبوبكر ، عبدالعزيز أعبيد (2004) ، **طرق تقييم الشركات الصناعية العامة لأغراض الخصخصة : دراسة تطبيقية** ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، خلال الفترة 19-2004/06/20 .

38- بالخير ، أحمد فرج (2003) ، **محاضرات حول : التدقيق والمراجعة الداخلية بالمصارف** ، مصرف ليبيا المركزي ، مركز التدريب المصرفي ، بنغازي .

39- بن غربية ، سالم محمد (1990) ، توحيد وتنسيق مبادئ المحاسبة ومعايير المراجعة في البلدان المختلفة : المقومات والمشاكل ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، المجلد (2) ، العدد (1) .

40- بن غربية ، سالم محمد (2005) ، تطوير بيئة العمل المحاسبي وإمكانية الاستفادة من نتائج الجهود السابقة في تطوير البيئة الوطنية للمحاسبة ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، المجلد (16) ، العدد (2) .

41- بن قدارة ، فرحات عمر (2005) ، **تطوير وإعادة هيكلة المصارف التجارية الليبية** ، مصرف ليبيا المركزي ، المجلد (45) ، الربع الرابع .

42- تختاش ، سالم (2004) ، **العوامل المؤثرة في توقيت إصدار القوائم المالية للشركات العامة الليبية** (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

43- توماس ، وليم ؛ هنكي ، إمرسون (1989) ، **المراجعة بين النظرية والتطبيق** ، تعريب : حجاج ، أحمد حامد ؛ سعيد ، كمال الدين ، دار المريخ ، الرياض .

44- جريجوري ، سالم ' ليلين (2003) ، **دور لجنة المراجعة في حوكمة الشركات** منشورات المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ، تعريب : مركز المشروعات الدولية الخاصة . متاح على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة (***CIPE***) باللغة العربية التالي : ***www.cipe-egypt.org*** تاريخ الزيارة **2008/06/20** .

45- جعفر ، عبدالله نعمة (1997) ، **محاسبة المصارف وشركات التأمين** ، الجامعة المفتوحة، طرابلس .

46- جوناثان ، تشاركهام (2006) ، **إرشادات لأعضاء مجلس إدارة البنوك** ، منشورات المنتدى العالمي لحوكمة الشركات ، تعريب : مركز المشروعات الدولية الخاصة (***CIPE***) ، متاح على موقع المركز باللغة العربية التالي : ***www.cipe-egypt.org*** تاريخ الزيارة : **2008/06/20** م .

47- حماد ، طارق عبدالعال (2002) ، **التقارير المالية : أُسس الإعداد والعرض والتحليل** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية .

48- حماد ، طارق عبدالعال (2005) ، **حوكمة الشركات : المفاهيم ، المبادئ ، التجارب : تطبيقات حوكمة الشركات في المصارف** ، الدار الجامعية للنشر ، الإسكندرية .

49- خلاط ، صالح ميلود (2005) ، الأبعاد السلوكية لعلاقة الصراع بين المراجع الداخلي الأفراد محل المراجعة ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، المجلد **(16)** ، العدد **(1)** .

50- خليفة ، ذكاء محمد محمد (1994) ، العلاقة بين نوع تقرير المراجعة وعزل المراجع الخارجي في ظل وجود أو عدم وجود لجنة مراجعة بالشركة وأثر ذلك على استقلال المراجع الخارجي ، **المجلة العلمية** ، جامعة بني سويف ، العدد **(20)** .

51- خليل ، محمد أحمد إبراهيم (2005) ، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها على سوق الأوراق المالية – دراسة نظرية تطبيقية ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، ، العدد **(1)** .

52- دهمش ، نعيم (2008) ، **لجان التدقيق : نشأتها ، مهامها ، مسئولياتها ، ودروها في تعزيز الإفصاح** ، متاح على موقع محاسبة دوت نت التالي : ***infotechaccountants.com*** تاريخ الزيارة **2008/05/07** .

53- رأفت ، صفاء (2004) ، دراسة تحليلية لفعالية تطبيق مفهوم حوكمة الشركات بالتطبيق على بعض الشركات المصرية " دراسة مقارنة ، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، جامعة الأزهر ، العدد **(2)** .

54- رزق الله ، حمد يونس محمود (2007) ، **مدى تطبيق المصارف التجارية لأساليب وإجراءات الرقابة الداخلية المناسبة لمنع الغش والأخطاء واكتشافهما** (رسالة ماجستير) كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

55- سامي ، مجدي محمد (2009) ، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية ، **مجلة التجارة للبحوث العلمية** ، جامعة الإسكندرية ، ملجد (46) ، العدد (2) .

56- سلطان ، عطية صلاح (2005) ، **دور لجان المراجعة في دعم حوكمة الشركات لأغراض استمرار المنشأة** ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلـــي في إطار حوكمة الشركات ، القاهرة ، جمهورية مصر العربية ، خلال الفترة 24-2005/09/26 .

57- سليمان، محمد (2006) ، **حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري** ، الدار الجامعية ، مصر .

58- سويلم ، حسن علي محمد (2002) ، مدى الحاجة لتفعيل إدراك الطرف الثالث لاستقلال مراجع الحسابات : دراسة اختبارية ، **مجلة البحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق، المجلد **(24)** ، العدد **(2)** .

59- صيام ، وليد زكريا (2009) ، دور الحاكمية في الحد من تداعيات الأزمة المالية على بورصة عمان ، **مجلة البحوث الإنسانية (مُحكَّمة)** ، العدد(22) ، السنة السابعة .

60- طلبة ، علي إبراهيم (1994) ، قياس أثر بعض العوامل على جودة أداء مراقب الحسابات : دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة بسلطنة عمان ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، العدد **(2)** .

61- عبدالسلام ، علي عطية (2004) ، **المصارف التجاريـــة في ليبيا بين الخصخصة والإصلاح** ، ورقـــة بحثية مقدمـــة لمؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبـــي ، بنغازي ، خـــلال الفترة 19-2004/06/20 .

62- عبداللطيف ، مُضر على (2007) ، مدى ملاءمة مسئوليات لجان التدقيق لأداء دورها في الحكم المؤسسي : دراسة ميدانية لوجهات نظر مدققي الحسابات الأردنيين ، **مجلة دراسات العلوم الإدارية** ، الجامعة الأردنية ، العدد **(2)** ، المجلد **(34)** .

63- عبدالله ، خالد أمين (1986) ، **علم تدقيق الحسابات : الناحية النظرية والتطبيقية** ، كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأردنية .

64- عبدالله ، خالد أمين (1998) ، **العمليات المصرفية : الطرق المحاسبية الحديثة** ، دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .

65- عبدالمالك ، جمال الطيب (2005) ، **تطور المصارف في ليبيا** ، دار الإبل للنشر والتوزيع، بنغازي .

66- عزوز ، قاسم شرح البال صالح (2005) ، **المراجعة الداخلية بين الوظيفة والمهنية** ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية : الواقع والآفاق ، بنغازي ، خلال الفترة 22-2005/02/24 .

67- علام ، بهاء الدين سمير (2009) ، **أثر الآليات الداخلية لحوكمة الشركات على الأداء المالي للشركات المصرية : دراسة تطبيقيـــة ، وزارة الاستثمار ، مركز المديرين المصري .**

68- غالي ، جورج دانيال (2003) ، **تطور مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

69- غرابيـــــــة ، فوزي ؛ دهمش ، نعيم ؛ الحسن ، يحـــى ؛ عبدالله ، خالـــد أمين ؛ أبوجبارة ، هانـــي (1987) ، **أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية** ، المطبعة الوطنية ، الأردن .

70- غفير، كاميليا مسعود سالم (1995) ، **المقومات الأساسية للمراجعة الداخلية ومدى توافرها في المصارف التجارية الليبية** (رسالة ماجستير) كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

71- غياض ، ثروت سليمان إبراهيم علي (2008) ، **دور لجان المراجعة في تحسين جودة التقارير المالية : دراسة استكشافية على الشركات العاملة في قطاع الصناعة** (رسالة ماجستير) كلية الاقتصاد ، جامعة التحدي .

72- فريدي ، سمية غازي (1998) ، **أثر عوامل جودة عملية المراجعة على الأتعاب من وجهة نظر لجان المراجعة بالشركات المساهمة السعودية** (رسالة ماجستير) ، جامعة الملك عبدالعزيز ، جدة ، المملكة العربية السعودية .

73- فوكلة ، مصطفى محمد ؛ الشيخي ، المعتز رمضان عبدالسلام ، (2004) ، **أسواق الأوراق المالية والخصخصة في ليبيا** ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، خلال الفترة 19-2004/06/20 .

74- فوكله ، مصطفى محمد صالح ؛ بيري ، توني ؛ كولن ، جون (2005) ، الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في ظل غياب سوق للأوراق المالية : دراسة حالة إحدى الشركات الصناعية الليبية ، **مجلة البحوث الاقتصادية** ، مركز البحوث الاقتصادية ، بنغازي ، المجلد (16) ، العدد (1) .

75- قنديل ، ياسر سعيد (2001) ، **دراسة تقييم العوامل المؤثرة في مقدرة مراجع الحسابات على مقاومة ضغوط إدارة العميل** ، (رسالة ماجستير) كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية .

76- كاجيجي ، خالد علي ؛ بيت المال ، أحمد عبدالله (2004) ، **الخصخصة في ليبيا مضامينها ومتطلباتها** ، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخصخصة في الاقتصاد الليبي ، بنغازي ، خلال الفترة 19-2004/06/20 .

77- لبيب ، خالد محمد عبدالمنعم (2007) ، دراسة اختبارية لطبيعة ونوعية العلاقة بين لجان المراجعة وأنظمة الرقابة الداخلية في منشأت قطاعات الأعمال ، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة .

78- لجنة معايير المحاسبة الدولية (1999) ، **المعايير المحاسبية الدولية** ، منشورات المجمع العربي للمحاسبين القانونيين .

79- لطفي ، أمين السيد أحمد (2005 أ) ، **مسئوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

80- لطفي ، أمين السيد أحمد (2005ب) ، **المراجعة البيئية** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

81- لطفي ، أمين السيد أحمد (2005 ج) ، **التحليل المالي لأعراض تقييم الأداء والاستثمار في البورصة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .

82- مُبارز ، شعبان يوسف (2005) ، دور لجان المراجعة في إرساء الشفافية والإفصاح الكامل للتقارير المالية وأثر ذلك في تدعيم أسواق الأوراق المالية ، **مجلة الدراسات المالية والتجارية** ، جامعة بني سويف ، العدد (1) .

83- محمد ، نصر صالح (2004) ، **نحو إطار نظري عام للمراجعة ودوره في تطوير معاييرها** ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس .

84- محمود ، مصطفى بكار (2005) ، **الرقابة الداخلية واقعها ومجالات دعمها في ضوء المعايير الأمريكية المستجدة ومستجدات البيئة المحلية** ، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر الأول حول الرقابة الداخلية : الواقع والآفاق ، بنغازي ، خلال الفترة 22-2005/02/24 .

85- مصرف ليبيا المركزي (2005) ، الحكم المؤسسي : كتيب إرشادي لمجالس إدارات المصارف التجارية ، منشورات مصرف ليبيا المركزي .

86- مصلي ، عبدالحكيم محمد أحمد (2004) ، **مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية** (رسالة ماجستير) ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس .

87- مهنا ، محمد رشاد محمد ؛ سيد ، محمد هشام (1992) ، تقييم فاعلية إدارات المراجعة الداخلية : دراسة ميدانية في بعض البنوك التجارية العاملة في جمهورية مصر العربية ، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة** ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، العدد (1) .

88- مؤمن ، سعد اللافي (2003) ، **الإحصاء الإستنتاجي** ، أكاديمية الدراسات العليا ، طرابلس ، الطبعة الأولى .

89- موسى ، علي محمد علي (1992) ، **استقلالية المراجع الخارجي بين النظرية والممارسة** (رسالة ماجستير) ، كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي (قاريونس سابقاً) .

90- هويدي ، علي محمد حسن (1992) ، دراسة اختبارية لبعض العوامل المؤثرة على استقلال المراجع ، **مجلة البحوث التجارية** ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق ، مصر .

91- وهبي ، سالم (2004) ، ثلاثية الإصلاح للخروج من الأزمة : التشريعات والجهاز المصرفي ومحاربة الفقر ، **مجلة الإصلاح الاقتصادي** ، العدد **(10)** ، متاح على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة (***CIPE***) باللغة العربية التالي : ***www.cipe-egypt.org*** تاريخ الزيارة **2008/06/20** .

92- يماني ، عبدالله قاسم (1991) ، دراسة اختبارية لبعض العوامل المؤثرة على استقلال المراجع الخارجي من وجه نظر المراجعين والمقترضين ومحللي الاستثمار في المملكة العربية السعودية ، **مجلة الإدارة العامة** ، العدد (71) .

التـــقاريـــــر :

1- اللجنة الشعبية لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية : التقرير السنوي للعام (2002) .

2- اللجنة الشعبية لجهاز التفتيش والرقابة الشعبية : التقرير السنوي للعام (2003) .

القوانيـــن :

1- القانون التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010 م .
2- القانون رقم (21) لسنة 2001 بشأن تقرير بعض الأحكام في مزاولة الأنشطة الاقتصادية .
3- القانون رقم (1) لسنة 2005 بشأن المصارف .
4- القانون رقم (3) لسنة 1375 و.ر (2007) بشأن إنشاء جهاز المراجعة المالية .

القـــــرارات :

1- قرار اللجنة الشعبية العامة للمالية (سابقاً) رقم (162) لسنة 1996 لإنشاء المؤسسة المصرفية الأهلية.
2- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (56) لسنة 2006 بشأن اعتماد الخطة الاستراتيجية لدخول المصارف الأجنبية السوق المصرفية الليبية .
3- قرار اللجنة الشعبية العامة (سابقاً) رقم (134) لسنة 2006 بشأن إنشاء سوق للأوراق المالية وإصدار نظامه الأساسي .
4- قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (50) لسنة 2007 بشأن الإذن باندماج مصرف الجمهورية ومصرف الأمة في مصرف واحد .

ثانياً : المراجع الأجنبية :

1- Al-Twaijry A Abdulrahman (2005) , **Independence of Corporate Auditors in GCC Countries** , Arab Journal of Administrative Science Qaseem University , Volume (12) , Number (3) , Sep 2005 .

2- Coutan , Harvey , Linda M , Leinicke , W, Rexroad Max and Ostrosky , Joyce A **(2004)** , **Sarbanes – Oxley it Means to the Marketplace** , Journal of Accountancy , Feb 2004 .

3- Cynthia Harrington **(2004)** , **Internal Audit : New Role** , Journal of Accountancy , Sep 2004 .

متاح على موقع المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التالي :

(http//:www.aicpa.orgPubs /Jofa/ Sep 2004/ harring.htm)

تاريخ الزيارة **2007/12/20** .

4- Donald K McConnell & George Y Banks (2003) , How Sarbanes Oxley Will Change the Audit Process , Journal of Accountancy , Sep 2003 .

5- James W Been (1999) , The Audit Committee's Roadmap , Journal of Accountancy .

متاح على موقع المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين التالي :

(*http* //:*www.aicpa.org* تاريخ الزيارة 2007/12/30 م

6- Oklahoma State University (1997) , Research Design In Occupational Education : Purpose . Oklahoma State University .

متاح على موقع جامعة ولاية أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية التالي :

(http //: www.okstate.edu.org تاريخ الزيارة 2008/06/30 م)

7- R . Mautz and H . Sharaf (1968) , " Philosophy of Auditing " , AAA .

8- Soxtoolkit (2008) , Impact of Sarbanes Oxley act and other Recent Regulations on Audit Committee .

متاح على الموقـــــع (http//:www.Soxtoolkit.com) تاريخ الزيارة 2008/01/13 م التالي :

9- Syrian Finance (2007) , Resolution No.127/100 m .A- a System of Institutional Governance in Insurance Companies .

قرار وزير المالية السوري رقم 100/127 م.أ بشأن نظام الحوكمة المؤسساتية في شركات التأمين ، متاح باللغة الإنجليزية على موقع وزارة المالية السورية التالي :

(http//:www.syrianfinance.org) تاريخ الزيارة 2008/01/27 م

10- The Institute of Internal Auditor (2006) , The audit Committee : Purpose . Process . Professionalism , The Institute of Internal Auditor (IIA) .

متاح على موقع مركز المشروعات الدولية الخاصة **(*CIPE*)** التالي :

(*http* //: *www.cipe-arabia.org* تاريخ الزيارة 2008/06/20 م

11- The Institute of Internal Auditor (2008) , IIA's Definition of Internal Audit .

متاح على موقع مجمع المراجعين الداخليين **(** الأمريكي **)** التالي :

(http//:www.the iia.org تاريخ الزيارة 2008/01/16 م

12- Vafeas , N (1987) , Audit committee Appointments : is the Independence the Only Factor that Count " Journal of Accountancy ,Oct 2001 .

13- Wallace , R (1987) Disclosure of Accounting Information Countries : A case Study of Nigeria , Ph.D Thesis, University of Exeter .

جامعـــــة بنغـازي
كليــة الاقتصـــاد
الدراسات العليـــا

السيد : .....

بعـــد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

يقوم الطالب / **سليمان بالحسن محمد** بإعداد دراسة بعنوان " **أثر لجان المراجعة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية ، وجودة المعلومات بالتقارير المالية** : دراسة تطبيقية على الإدارات العامة بالمصارف التجارية الليبية " ، لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الإجازة العالية " الماجستير " في المحاسبة من كلية الاقتصاد بجامعة بنغازي .

يرجى التكرم بالإجابة على أسئلة الاستبيان المرفقة مما يكون له أثراً بالغاً في انجاز الدراسة المشار إليها أعلاه .

هذا ونود أن نؤكد لكم أن البيانات التي سيتم تجميعها بصورة إجمالية لأغراض البحث العلمي دون الإشارة إلى مصدرها .

نشكركم على تعاونكم معنا .

والسلام عليكـم ورحمة الله وبركاتـه ،،،

أ. د : مصطفى بكار محمود

كلية الاقتصاد ، جامعة

بنغازي

استمارة استبيان

أولاً : بيانات عامـــة عـــــن المستجيبين :

يرجى وضع علامة (ü) أمام الخيار المناسب بالنسبة لك : -

1- **التأهيل الأكاديمي :**

أ- درجة البكالوريوس ( ) ب – درجة الماجستير ( )

ج - درجة الدكتوراه ( ) د – أخرى (دبلوم عالٍ أو متوسط) ( )

2- **المؤهـــل المهني :**

.....

.....

3- التخصص العلمي :

أ- محاسبـــة ( ) ب- إدارة أعمال ( )

ج- اقتصاد ( ) د- أخرى : .....

4- صفة المستجيب :

أ- رئيس مجلس إدارة ( ) ب- مدير عام تنفيذي ( )

ج- مدير إدارة المراجعة الداخليـــة ( ) د- مراجع بجهاز المراجعة المالية ( )

ه– مراجع خارجي بمكتب خاص ( ) و- أكاديمي ( )

ي– مراجع بإدارة الرقابة على المصارف والنقد بمصرف ليبيا المركزي ( )

5- عدد سنوات الخبرة في مجال المحاسبة والمراجعة :

أ- أقـــل من 5 سنـــوات ( ) ب- من 5 إلى أقل من 10 سنوات ( )

ج- من 10 إلى أقل من 15 سنة ( ) د- 15 سنـــة فأكثـــر ( )

ثانيـــاً : بيانات أساسيـــة عـــن موضـــوع البحـــث :

بين إلى أي مدى توافق أو لا توافق على أن المتغيرات المستقلة الرئيسية والفرعية التالية والخاصة بمهام لجان المراجعة سيؤثر إيجابياً على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية والخارجية وجودة المعلومات بالتقارير المالية وذلك بوضع علامة (P) أمام الخيار المناسب .

م	العبارات والاستفسارات	درجة الأهمية				
		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية لدعم الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .**					
1.1	قيام لجنة المراجعة بمشاركة مجلس الإدارة في تعيين مدير إدارة المراجعة الداخلية وتحديد مرتبه ومناقشة عزله سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					

2.1	قيام لجنة المراجعة بوضع سياسات وأهداف إدارة المراجعة الداخلية والتصديق على خططها سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
3.1	إتاحة حرية الاتصال المباشر لمدير إدارة المراجعة الداخلية بلجنة المراجعة سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
4.1	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم وجود قيود أو ضغوط على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
5.1	قيام لجنة المراجعة بمشاركة مجلس الإدارة في المساءلة الإدارية لإدارة المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بدعم الاستقلال التنظيمي لإدارة المراجعة الداخلية ويمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية لم يتم الإشارة إليها ، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
2	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية لدعم الاستقلال الموضوعي للمراجعين الداخليين سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .**					
1.2	قيام لجنة المراجعة بالتحديد الواضح لاختصاصات المراجعين الداخليين يؤثر على					

	زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
2.2	قيام لجنة المراجعة بتغيير وتبديل مهام المراجعين الداخليين من وقت لأخر سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
3.2	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من عدم قيام المراجعين الداخليين بمراجعة أعمال سبق لهم القيام بها كمحاسبين سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
4.2	قيام لجنة المراجعة بمراجعة نتائج المراجعة الداخلية قبل كتابة التقرير سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
	إذا كان هناك مهام تتعلق بدعم الاستقلال الموضوعي للمراجعين الداخليين ويمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية لم يتم الإشارة إليها ، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
3	**أن قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية للتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين سيؤثر على زيادة على كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية**					
1.3	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر التأهيل العلمي المناسب للمراجعين الداخليين سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					

2.3	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من توفر الخبرة المهنية اللازمة للمراجعين الداخليين سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
3.3	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من حصول المراجعين الداخليين على تدريب مهني مستمر سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بالتحقق من المستوى المهني للمراجعين الداخليين ويمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية لم يتم الإشارة إليها، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
4	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية للأشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية وظيفة المراجعة الداخلية .**					
1.4	قيام لجنة المراجعة بالإشراف على عملية التخطيط لأعمال إدارة المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
2.4	قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ أعمال المراجعة الداخلية كما هو مخطط لها سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
3.4	قيام لجنة المراجعة بفحص وتقيـــيم المعلومات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					

4.4	قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة في تقرير إدارة المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية .					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بالإشراف على أعمال إدارة المراجعة الداخلية ويمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الداخلية لم يتم الإشارة إليها، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
5	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية لدعم استقلال المراجع الخارجي سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .**					
1.5	قيام لجنة المراجعة بتقليل الضغوط على المراجع الخارجي من خلال المشاركة في تعيينه سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
2.5	قيام لجنة المراجعة بتقليل الضغوط على المراجع الخارجي من خلال المشاركة في تحديد قيمة أتعابه سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
3.5	قيام لجنة المراجعة بالمساهمة في حل الخلافات التي قد تنشأ بين الإدارة والمراجع الخارجي سيؤثر على كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
4.5	قيام لجنة المراجعة بتقليل الضغوط على المراجع الخارجي من خلال المشاركة مناقشة عزله إذا تقرر ذلك سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					

5.5	قيام لجنة المراجعة بالموافقة على تقديم نفس مكتب المراجع الخارجي خدمات استشارية وتحديد قيمة أتعابها سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بدعم استقلال المراجع الخارجي ويمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية لم يتم الإشارة إليها، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
6	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية للتحقق من المستوى المهني للمراجع الخارجي سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .**					
1.6	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من التأهيل العلمي للمراجع الخارجي ومعاونيه وسياسة التناوب الوظيفي فيما بينهم سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
2.6	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من خبرة ومعرفة المراجع الخارجي بطبيعة نشاط المصارف التجارية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية					
3.6	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من أساس تحديد قيمة أتعاب المراجعة ومن أنها تتناسب مع جودة الأداء المطلوبة سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					

4.6	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من وجود نظام للجودة بمكتب المراجع الخارجي وفحص أحدث تقارير مراجعة النظير سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بالتحقق من المستوى المهني للمراجع الخارجي ويمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية لم يتم الإشارة إليها، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
7	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية للإشراف على أعمال المراجعة الخارجية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .**					
1.7	قيام لجنة المراجعة بالتنسيق بين المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين والإدارة فيما يتعلق بعملية سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية					
2.7	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من قيام المراجع الخارجي بالتخطيط الجيد لعملية المراجعة " جودة برنامج المراجعة " سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
3.7	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من قيام المراجع الخارجي بتقييم نظام الرقابة الداخلية والتقرير عن ذلك سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية.					

م	العبارات والاستفسارات	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
4.7	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من استخدام كافة الموارد المتاحة لعملية المراجعة عند تنفيذ برنامج المراجعة سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية.					
5.7	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من مدى مطابقة مخرجات المراجعة للمدخلات المخططة سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية.					
6.7	قيام لجنة المراجعة بمتابعة النتائج والتوصيات الواردة بتقرير المراجع الخارجي سيؤثر على زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية .					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بالإشراف على أعمال المراجعة الخارجية ويمكن أن تساهم في زيادة كفاءة وفاعلية المراجعة الخارجية لم يتم الإشارة إليها، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
8	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية لفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .**					
1.8	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من التزام الإدارة بتصميم أساليب كافية للرقابة الداخلية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
2.8	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من التزام الإدارة بضمان كفاية أساليب الرقابة الداخلية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					

3.8	قيام لجنة المراجعة بتقييم فاعلية أساليب الرقابة الداخلية في نهاية السنة المالية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
4.8	قيام لجنة المراجعة بدراسة التقرير الذي تعده الإدارة التنفيذية ، والذي تفصح فيه مسئوليتها عن تصميم أساليب كافية للرقابة الداخلية ونتائج تقييمها لفاعلية هذه الأساليب سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بفحص وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية ويمكن أن تؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية لم يتم الإشارة إليها ، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
9	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية للإشراف على إعداد التقارير المالية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .**					
1.9	قيام لجنة المراجعة بالتنسيق بين كافة الأطراف المعنية وتذليل الصعوبات لإعداد التقارير المالية في الوقت المناسب سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
2.9	قيام لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية المطبقة والتغيرات التي حدثت فيها وبيان أثرها على التقارير المالية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
3.9	قيام لجنة المراجعة بتقييم التقديرات المحاسبية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير					

	المالية					
4.9	قيام لجنة المراجعة بفحص البنود غير العادية الهامة الواردة في التقارير المالية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
5.9	قيام لجنة المراجعة بتقييم إمكانية حدوث تلاعب في التقارير المالية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
6.9	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من قدرة المصرف على تحقيق أرباح في المستقبل سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
7.9	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من قدرة المصرف على سداد التزاماته سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
8.9	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من قدرة المصرف على الاستمرار في النشاط سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
9.9	قيام لجنة المراجعة بفحص المعلومات غير المالية الملحقة بالتقارير المالية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
10.9	قيام لجنة المراجعة بالتحقق من كفاية وملاءمة الإفصاح " نزاهة العرض وعدم التحيز " سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بالإشراف على إعداد التقارير المالية ويمكن أن تؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية لم يتم الإشارة إليها، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					

10	**قيام لجنة المراجعة بالمهام التالية للإشراف على مراجعة التقارير المالية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .**					
1.10	قيام لجنة المراجعة بتوفير المناخ المناسب للحفاظ على استقلال المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين وتقليل الضغوط عليهم سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
2.10	قيام لجنة المراجعة باستعراض نظام وبرنامج المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
3.10	قيام لجنة المراجعة باستعراض نطاق المراجعة الخارجية والوقت اللازم لها وتقديم توصيات إلى مجلس الإدارة في هذا الشأن سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
4.10	قيام لجنة المراجعة باستعراض أثر التغيرات الهامة في المبادئ المحاسبية ومعايير المراجعة سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
م	**العبارات والاستفسارات**	**موافق بشدة**	**موافق**	**محايد**	**غير موافق**	**غير موافق بشدة**
5.10	قيام لجنة المراجعة بالتنسيق بين كافة الأطراف المعنية ، وتذليل الصعوبات لإتمام عملية المراجعة في الوقت المناسب سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
6.10	قيام لجنة المراجعة باستعراض نتائج وتوصيات المراجعة الداخلية سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					
7.10	قيام لجنة المراجعة بدراسة خطاب المراجع الخارجي الموجه للإدارة سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية .					

8.10	قيام لجنة المراجعة باستعراض التقارير المالية والموافقة عليها في ختام عملية المراجعة ، بالإضافة إلى رأي المراجع الخارجي وتوصياته سيؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية					
	إذا كان هناك مهام تتعلق بالإشراف على مراجعة التقارير المالية ويمكن أن تؤثر على زيادة جودة المعلومات بالتقارير المالية لم يتم الإشارة إليها، الرجاء ذكرها وبين إلى أي مدى توافق أو لا توافق عليها ؟					

شكراً على إجاباتكم ،،،

Abstract

This study aimed to identify the impact of audit committees on efficiency and effectiveness of the auditing and quality information in the financial reports through an applied study on the Libyan commercial banks .

In order to achieve this aim , deductive / inductive approach has been used due to its suitability to the nature of the study , this approach has been used by Financial Accounting Standard Board in the U.S.A since 1973 . Furthermore the questionnaire has been used as the main data collection tool from the study community which is composed of internal auditing directors , general directors and chairmen of directors' boards of the Libyan commercial banks as well as external auditors , the investigators of bank and monetary control department at Libyan central bank , auditors of Libyan financial auditing authority and the teaching staff at Benghazi university , faculty of economic instead of financial analysts . (179) questionnaire copies were distributed on the study sample , where (173) questionnaire copies were given back , (169) of them were valid and complete by a percentage of 94.5%. Statistical package for social sciences (SPSS) was used to analyze the data and test the hypotheses .

The study revealed a statistically significant impact of audit committees in increasing efficiency and effectiveness of the auditing and quality information in the financial reports at 0.05 confidence interval level . this main result was concluded through a group of secondary results which confirmed the impact of different tasks of audit committees on aforementioned impact . this results provided empirical support for the study literatures .

A set of recommendations was concluded by this study , the most important ones were , although this study concerned with survey arguments of limited sample , however the researcher recommend that the Libyan Central Bank and the Libyan Stock Exchange should encourage boards of directors of all Libyan commercial banks to establish audit committees for their benefits and to consistent with the newest control requirements & according to the booklet of corporate governance and guidance of corporate governance which issued by Libyan Central Bank .